*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*

*وزارة التعليم العالي والبحث العلمي*

*جامعة أبو بكر بلقا يد * تلمسان**

**كلية العلوم الاقتصادية والتسيير**

**والعلوم التجارية**

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: التحليل المؤسساتي والتنمية

# البطالة في الجزائر

**من إعداد:**

لمريني نجلاء

**الأستاذ المشرف الدكتور:**

بلعربي عبد القادر

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| د. بونوة شعيب | أستاذ التعليم العالي | جامعة تلمسان | رئيسا |
| د. بلعربي عبد القادر | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | مشرفا |
| د. سعيداني محمد | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | ممتحنا |
| د. ارزي فتحي | أستاذ محاضر | جامعة سعيدة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2014/2013

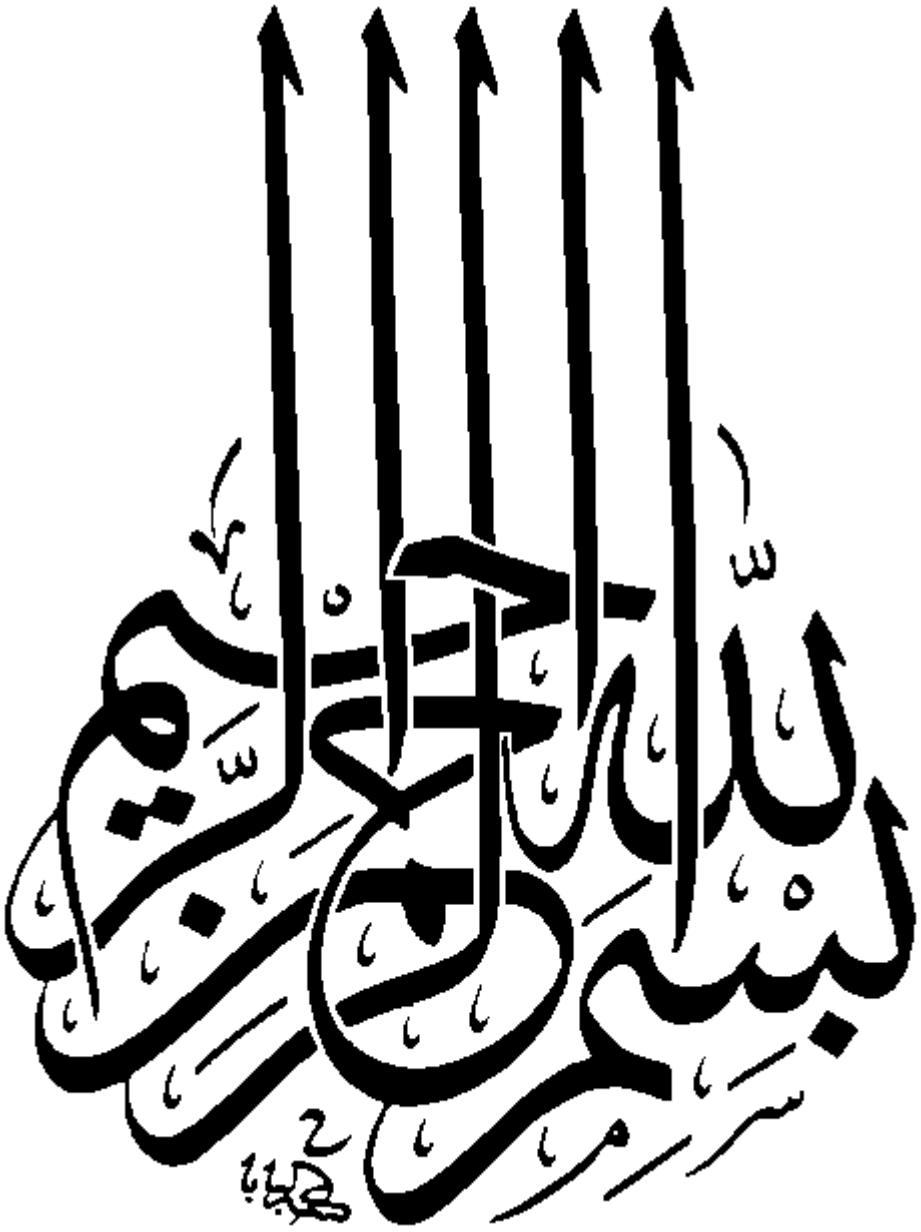
بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

كلمة شكر

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بوافر شكري، وعظيم امتناني إلى من واكب هذا العمل من كونه فكرة حتى رأى النور متكاملا ووفر لي الوقت اللازم وأعنى بجثي بملحوظاته القيمة إلى أستاذي الدكتور بلعربي عبد القادر، جزاه الله كل خير، وأصبغ عليه الصحة والعافية، وإلى الأساتذة الكرام الذين فتحوا صدورهم لمناقشة هذه المذكرة وعلى رأسهم الدكتور بونوة شعيب أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان، والدكتور سعيداني محمد أستاذ محاضر بجامعة تلمسان، والدكتور ارزري فتحي أستاذ محاضر بجامعة سعيدة.

كما يطيب لي أن أتقدم باحترامي وتقديري وعرفاني لأساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان ما أبدوه من تشجيع ومساندة فبارك الله فيهم جميعا.

شكرا جزيلا

# إهداء

إلى والداي ووالدتاي الكريمين حفظهم الله وأمدّ في عمرهم على طاعته

... إلى أخواتي ....

... إلى زوجي ...

... زملائي وأصدقائي وأحبابي

... إلى كل من له علي فضـــل بعـــد الله وعلمنـــي حرفا

أهدي هذا العمل المتواضع

نجلاء

المقدمة

**المقدمة العامـــــة**

تعتبر البطالة أحد أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات منذ القدم إلى يومنا هذا، وهي في تزايد مستمر خاصة بعد ظهور الصناعات الكبرى، وسيطرة النظام الليبرالي في الدول المتقدمة من جهة وظهور الأزمات الناتجة عن زيادة الإنتاج من جهة أخرى نتيجة التقدم التكنولوجي و العلمي الذي يتطور و يتزايد بوتيرة سريعة وهذه المشكلة التي تهدد استقرار المجتمعات أو الدول النامية عموما والجزائر خصوصا حيث تسعى جاهدة كغيرها من الدول لتخطي الأزمة أو بالأحرى التخفيف من حدتها محاولة في آن الوقت مواكبة ركب التقدم و الخروج من هذه الأزمة، من خلال تسخير كل الإمكانيات مادية كانت أم بشرية في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة ، و القضاء على كل العراقيل التي تعترض طريقها.

ومن خلال التحول الذي تمر به الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العمومية من جهة ولما مرت به ظروف متأزمة خلال العشرية الأخيرة التي زادت من تدهور الاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والنشاطات، تميز سوق الشغل منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية بداية الألفينيات بارتفاع كبير في نسب البطالة التي بلغت حدود لا تطاق، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق العمل الذي تقلصت فيه فرص العمل أمام تزايد حجم طالبي العمل الجدّد، هذا إلى جانب تأثيرات الإصلاحات الاقتصادية و ما ترتب عنها من غلق للمؤسسات العمومية و تسريح العمال مما ساهم في ارتفاع وتفاقم أحجام البطالة .

فالبطالة و على الرغم من تراجعها على المستوى الإجمالي بانتقالها من 30% سنة 2000 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء إلى 9% حسب سنة 2013 حسب ذات المصدر، إلا أنها بقيت جدّ عالية بالنسبة لفئة الشباب ما دون 30 سنة فهي تقدر ب

27,5% حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2012و في حدود 7,5% للفئة التي يقل متوسط عمرها عن 40 سنة حسب معطيات الديوان الوطني، مما استلزم على الحكومة الشروع في جملة من التدابير و الإجراءات لتقليص أحجام البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات بوضع خطط و إستراتيجيات لترقية الشغل و إنشاء هياكل و إنعاش سوق العمل، في هذا و لقد عرفت الفترة الممتدة بين 1999 إلى 2004 انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية لا حصر لها، سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، أيضا أثناء تأثيرات البرنامج الخماسي 2005-2009 الخاص و المساهم في دعم النمو الاقتصادي حيث تم تخصيص أكثر 55 مليار دولار حسب تصريـــح رئاسة الجمهورية.

كان لكل هذه الجهود نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث بلغت ما معدله 9% سنة 2013 ولقد كان هذا التراجع نتيجة مباشرة لإستراتيجيات و الأجهزة المعدّة في هذا المجال، كجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" و جهاز الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"CNAC " و جهاز القرض المصغر، و غيرها من الأجهزة الهادفة إلى دعم و تنمية المبادرات المحلية وإنعاش سوق العمل.

و يبقى جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين أهم الوكالات المخصصة في ترقية و نشر الفكر المقاولاتي لما تشكله من تخفيف لحدّة البطالة و إدماج للفئات الشابة في الحياة العملية، كما تتمثل أهميتها في إنشاء مؤسسات و استحداث فرص عمل تم ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية مع المحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية ومن ثم المحافظة على التوازن بين شتى المناطق على المستوى الوطني. **وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:**

**الإشكاليـــــة:**

باعتبار أن سوق العمل يشهد وتيرة متصاعدة في الطلب على العمل و أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي وسيلة لتمويل المشروعات المصغرة، **فهل سيكون بإمكان هذه الإستراتيجية القدرة على سد العجز المتراكم بين العرض والطلب على العمل أو بالأحرى هل سيكون جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قادر على الحد من ظاهرة البطالة خاصة على المدى البعيد؟**

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما تأثير أهم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية على مستوى التشغيل والبطالة ؟ وهل ساهمت التدابير التي اتخذها الجزائر فعلا من الحدّ من تفاقم البطالة؟
- هل أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمثل الحل الأمثل لكبح بطالة الشباب؟
- هل أن الاستفادة من هذا الجهاز سهلة و متاحة لجميع البطالين؟

**الفرضيـــــات:**

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- أن البطالة في الجزائر هي بطالة شبابية وحضرية؛
- أن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كفيل للحد من ظاهرة البطالة؛
- أن الحكومة مطالبة بخلق أجهزة شبيهة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمجابهة البطالة على المدى البعيد؛

## أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة، ومدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحلها، ومن تم التكفل بالشباب حاملي الشهادات الجامعية خاصة في بلادنا التي تعرف تزايدا متواصلا في أحجام الشباب طالبي العمل الجدد.

## أهداف الموضوع:

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى التطرق لمختلف النقاشات والآراء المتعلقة بمشكلة البطالة، من خلال تحديد تطور هذه الظاهرة وتشخيص أسبابها والمراحل التي مرت بها، من أجل تقديم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل مع الوقوف على واقع وأفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بين العرض و الطلب و الدورة الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر؛ مما يؤثر على الاقتصاد الوطني، و إسقاط ذلك على واقع ولاية تلمسان .

## منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في موضوعنا على منهجين، الوصفي و هذا ما يبرز من خلال تطرقنا لأم الإصلاحات الاقتصادية قبل و بعد الاستقلال وشتى المفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة البطالة أنواعها، أبعادها و كذا النظريات المفسرة لها، أما التحليلي فيتجلى في تحليل ظاهرة البطالة و في تفسير البيانات المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المعتمدة على مستوى ولاية تلمسان (ماي 2013)، أيضا ما يعلل انتهاجنا للمنهج التحليلي هو تحليل النتائج و المعطيات المحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية.

**الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى:

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(2010)،تخصص اقتصاد التنمية، بعنوان: **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي -دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية-،للمترشح بلعربي عبد القادر**،الذي اعتمد فيها على تحليل البطالة والقطاع غير الرسمي من خلال التركيز على تحليل توجهات سوق العمل و نزوع العمالة الى الممارسة غير الرسمية ودور مختلف السياسات والاستراتجيات المنتهجة لكبح جموح البطالة النوعية خاصة في الامتداد والتوسع.

الدراسة الثانية:

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (2013)، تخصص اقتصاد التنمية، بعنوان: **إشكالية التشغيل في الجزائر؛ محاولة تحليل**، للمترشح **دحماني محمد ادرويش**، الذي حاول من خلال هذه الرسالة تحليل سوق العمل خلال الفترة الممتدة بين 1980–2010 تم التطرق إلى دراسة قياسية محاولا تحليل معدلات النمو الاقتصادي وتأثيرها في خلق مناصب الشغل، وقد بين الباحث من خلال موضوعه أن السياسات الحكومية المنتهجة حاليا بإمكانها الإسهام في خلق مناصب شغل ولكن على المدى القصير.

الدراسة الثالثة:

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (2013)، تخصص اقتصاد مالي، بعنوان: **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، للمترشح "**العايب ياسين**"، الذي حاول من خلال هذه الرسالة تحليل الاقتصاد الجزائري مع بداية عشرية التسعينيات، من الاقتصاد المخطط، إلى اقتصاد السوق، ومن نموذج المؤسسات العمومية الكبيرة، إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي رغم دورها الفعال في الاقتصاد، قد قابلتها العديد من المشاكل التي حالت دون تطورها،

وتمثل إشكالية التمويل أهمها، حيث تقع على رأس تلك المشاكل، وذلك نتيجة لتفاعلها وارتباطها مع باقي المشاكل الأخرى.

## صعوبات الموضوع:

لا يمكن أن يخلو أي بحث من الصعوبات والعراقيل والتي عادة ما تؤثر سلبا على البحث، وتمثلت صعوبات هذا البحث في التباين الكبير في المعطيات الإحصائية الخاصة بالبطالة في بلادنا مما صعب علينا وبشكل كبير عملية التحليل حول هذه الظاهرة، والاستعانة ببعض الإحصائيات الحالية فيما يخص الأجهزة المعتمدة من خلال الدولة.

## تقسيم الموضوع

حتى نتمكن من التوصل للإجابة عن الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول، حيث سنتناول في الفصل الأول بعنوان: من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث نركز على تطور اقتصاد الجزائر وكذا شتى الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة.

- أما الفصل الثاني المعنون بتحليل سوق العمل، تحليل ظاهرة البطالة بالاهتمام على مختلف المفاهيم المتعلقة بالشغل و البطالة و كذا أهم النظريات المفسرة لها و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي قد تنجم عنها، بالإضافة إلى تحليل واقع و تطور البطالة في الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي و عرض خصائصها وكذا محاولة الوقوف على أسباب تراجع هذه الظاهرة مع مطلع الألفية الثالثة من خلال عرض و تقييم أهم أجهزة التشغيل التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية للتصدي لهذه الظاهرة .

- في حين أن الفصل الثالث خصصناه لدراسة وتحليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمواجهة البطالة من خلال تناول أهم الامتيازات الممنوحة والضوابط التي يمكن الاستفادة منها وكذا مختلف الوكالات و الصناديق المدعمة والمشرفة على إنشائها.

وفي الأخير خصصنا الفصل الرابع للجانب التطبيقي كمحاولة لتحليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تلمسان، أين تم التطرق إلى الخصائص الديمغرافية التي تدلنا على بعض المؤشرات المتعلقة بالأشخاص الذين هم في سن العمل، و من تم تشخيص حدة مشكلة البطالة بالولاية، مما يقتضي تمييز السكان الذين تمسهم هذه الظاهرة على أساس التصنيفات الممثلة في السن، الجنس...، و بعدها سنتناول ظاهرة البطالة في الولاية من خلال التعرف على أهم المناطق التي تتمركز فيها الوكالة، لنختم الموضوع بدراسة ميدانية نبين فيها إسهام الوكالة في تخفيض نسبة البطالة من خلال حساب التباين والانحراف المعياري.

# الفصل الأول

## من الاقتصاد الموجه

## إلى اقتصاد السوق

# الفصل الأول : من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

## تمهيـــــد:

مباشرة عقب الاستقلال شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية أملتهـــا الظروف الوطنية والدولية لعل أبرزها يتمثل في تبني سياسة اقتصادية عمدت على تحقيق أهداف أساسية مرتبطة بتحقيق الاكتفاء الذاتي لتفادي التبعية إلى الخارج ثم تحقيق التوازن الجهوي مع تطوير الصناعة والزراعة وترقية السياحة وتوفير مناصب الشغل مما عكس النظرة الاشتراكية القائمة على اعتماد التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام الممزوجة و المطعمة بنظرة جزائرية ذات خلفية عربية خالصة.

لكن سرعان ما كشفت الإستراتيجية المنتهجة عن بوادر خاصة مع أزمة 1986 التي أزاحت الوشاح عن الوضع الاقتصادي الذي دخل مرحلة اضطراب جعلته مطالبا بمزيد من التفتح لتحسين الوضع مع مزيد من الاستيراد للمواد الصناعية والتكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى فتح المجال للقطاع الخاص والبنوك الجديدة لخلق حق من المنافسة النوعية ثم العمل برؤى جديدة متمثلة في تبني خيار اقتصاد السوق كحل بديل للاقتصاد الموجه.

## المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

### المطلب الأول:خصائص الاقتصاد الجزائري

مباشرة بعد الاستقلال، اختارت الجزائر نموذجا تنمويا طموح عرف ب "الصناعات المصنعة"، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا البرنامج.

لقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعة الطاقوية والمحروقات والبيتروكيماويات، لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة. وتم إنجاز جزء كبير من هذا المجهود التنموي، و المتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة، سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين 1990-1996[1].

وبالرغم من النظام الاشتراكي والأعباء المتعددة التي جاء بها نمط التنمية المتبع، إلا أن الموارد البترولية سمحت بالقيام بإنجازات مادية معتبرة وارتفاع مستمر لمستوى المعيشة رغم التزايد الديمغرافي.

غير أن انخفاض الموارد البترولية أواخر الثمانينات، ركزّ على عيوب الاقتصاد الوطني وعلى الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد، وهكذا لجأت الجزائر إلى أسواق المال الدولية لمواجهة أزمتها، مما أدى إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية و اضطراب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية مما دفع بالحكومة إلى اعتماد جملة إصلاحات اقتصادية لتأهيل اقتصادها و من تم تهيئته، كخيار واحد ووحيد للخروج من الأزمات المتعددة التي واجهتها.

[1] مصطفى محمد العبد لله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، 1997، ص356

### الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بشكل كبير كسابقها من دول الخليجية على الموارد الطاقوية، حيث تمثل الصادرات النفطية فيها ما يفوق 95% من إجمالي الصادرات، يتم توجيه جزء كبير من مداخيل البترول لتنمية القطاعات الأخرى.

وقد بلغت الصادرات من قطاع المحروقات 99,7% سنة 1991، كما أنها لم تنخفض طوال الفترة (1986-1999) ب 88,2%، و هو ما يؤكد على اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات .

## المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1987

كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين (1967_1987) خاضعا لنظام معتمد على التخطيط الموجه و قطاع عام مسيطر. ويلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج و الأراضي، و إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتأميم في ميادين: الصناعة، المالية، المناجم، و البترول ، و احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات و تمويلها، و تنظيم إنتاج السلع و الخدمات و بيعها، و الجدول البياني رقم 01 يشير إلى تركيبة الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين (1967_1987)

**جدول رقم01: أهمية كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967-1989 من إجمالي المخصصات المالية(الاستثمارات العمومية) الوحدة نسبة مئوية(%)**

| قطاعات الأنشطة | مخطط 1969-1967 | مخطط 1973-1970 | مخطط 1977-1974 | الفترة الوسيطة 1979-1978 | المخطط الخماسي الأول 1984-1980 | المخطط الخماسي الثاني 1989-1985 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع الصناعة و يشمل المحروقات | 53.5 | 57.3 | 60.7 | 62.2 | 32.8 | 31.6 |
| قطاع الفلاحة و يشمل الري | 20.5 | 11.9 | 7.3 | 7.2 | 9.9 | 14.4 |
| القطاعات الأخرى | 26 | 30.8 | 32 | 30.6 | 57.3 | 54 |

**المصدر**: تقارير وزارة التخطيط، 1990

**التفسير:**

أن أول ملاحظة يمكن استنتاجها من خلال معطيات الجدول أن الأولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة عكس القطاعات الأخرى التي أخذت أهميتها تزداد من مرحلة إلى أخرى.

وكان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات.

أما المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والمحروقات. وأدخلت خلاله إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم،

وأجبرت المؤسسات العمومية فتح حسابين: أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار، مع منع التداخل بينهما، كما منعت من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها.

أما المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة لتحقيق أهدافه، إلا أنه يتميز بمبلغ الاستثمارات الكبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط.

لقد تميزت بداية الثمانينات بتغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية الجزائرية، فالنمو الكبير للقطاع الصناعي تم العدول عنه عن طريق توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الصناعية الضخمة بسبب النتائج التي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج بداية الثمانينات إلا أنها لم تقم بالدور المنوط بها. لذلك عمدت السلطات إلى توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية، كالطرقات و السدود، و إلى قطاعات البناء و الزراعة و الصناعات الخفيفة، و ذلك قصد إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني.إلا أن توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية، أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني ، مما جعل اقتصادنا يعتمد اعتمادا كليا على الواردات الخارجية في تمويله بكل ما يحتاج إليه.

وبشكل عام يمكن القول أنّ السياسات الاقتصادية التي ميزت بداية الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية و تشجيع الاستثمار الخاص و هذا حسب (قانون 82-11)[1]، حيث أدى إلى التركيز على إشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط لسلع الاستهلاك النهائي، في إطار برنامج مسطر من طرف الدولة سمي"ببرنامج ضد الندرة"، وهذا ما أدى إلى فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية. كما أن هذه السياسات لم تكن في المستوى المطلوب، بل كانت سببا مباشرا في تفاقم الوضع

[1] – إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة"أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"، دار الطبع، الطبعة الثانية الجزائر، 1996 ، ص29

الاقتصادي و الاجتماعي، خاصة مع تدهور أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل أدنى مستوياته ببلوغه عتبة 15دولار أمريكي سنة 1986.

وكان لهذا التدهور أثر كبير على ميزان المدفوعات، الذي تضاعف عجزه. مما استوجب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، مما تم تزايد المديونية الخارجية للجزائر.

من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات، نجد أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي:تبني تسيير مركزي للاقتصاد و النمو الديمغرافي، والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد هو النفط الذي حصيلة إيراداته تمثل 97% من مجموع إيرادات الدولة، مما جعل الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية، خاصة الصدمة النفطية سنة 1986، بالإضافة إلى التبذير الكبير للموارد، أو للأموال العامة و البيروقراطية.

## المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات و الانتقال إلى اقتصاد السوق

إن التحولات الاقتصادية في الجزائر بدأت قبل التعاون مع صندوق النقد الدولي، بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي و محاولات الإصلاح في بداية الثمانينات.

ولقد تأكدت هذه التحولات بعد تعاظم دور الصندوق الدولي في توجيه الاقتصاد الوطني ، حيث كانت أول اتفاقية مع صندوق في ماي 1989، ثم تلتها عدة اتفاقيات أخرى لتدعيم انتقال الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الإداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق.و يمكن تقسيم الإصلاحات التي مست الجزائر إلى عدة مراحل هي:

**أولا:المرحلة الأولى 1988-1991**

كانت الصدمة النفطية لسنة 1986، كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، و عندها شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الإصلاحات الهيكلية و من بينها:

- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: و يتمثل ذلك في القانون رقم 88-01 الصادر في 12جانفي 1988[1]، الذي يمنح هذه المؤسسات درجة واسعة من الحرية في تطبيق القواعد التجارية في أعمالها و في التسيير،وحرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها و إمكانية تحقيق استثمارات دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط.

- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: و يتمثل في قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، الهادف إلى تفعيل التخطيط اللامركزي. حيث أصبح التخطيط يرتبط بنوعين من الاستثمارات و هي؛ استثمارات إستراتيجية تغيب فيها المر دودية و تتكفل بها الخزينة العامة ، و استثمارات لامركزية يمكن للمؤسسات الاقتصادية العمومية إنجازها و تحقيق المر دودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية.

- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني، حيث أن القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، يسمح بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع و الخدمات في الجزائر.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:و حسب نصوص قانون النقد و القرض، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة أو لمؤسساتها.

---

[1] صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول " :الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي16-17نوفمبر 2004 ، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 5

- وضع تأطير جديد للأسعار: حيث أن القانون رقم 89-12 المؤرخ في جويلية 1989[1]، المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية، يفرق بين نظامين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد أو للنشاط الإنتاجي، و الأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع أي تشجيع الإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقة الأسعار.
- إعادة تنظيم التجارة الداخلية: و ذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة "الفقرة 41 من القانون المالية التكميلي1991"، وعودة المنافسة من خلال مرسوم 1988 الذي يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري و غير المؤسسة عن طريق القانون.
- إعادة تنظيم التجارة الخارجي، عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية" قانون المالية التكميلي 1990"
- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية و إعادة هيكلة الدين الخارجي.

**ثانيا: المرحلة الثانية من الإصلاحات 1991-1993**

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1991، بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة، تعميق الإصلاحات التي تم الشروع فيها في المرحلة الأولى.

إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية توجت بإصدار نصين أساسين هما[2]:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص و العام و أدى إلى إنشاء

[1] – صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول " :الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي16-17نوفمبر 2004 ، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 6

[2]- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول " :الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي16-17نوفمبر 2004 ، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 7

حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع حيث وضع نظام تشجيعي و توجيهي للاستثمار وهذا بعد خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار وأدى به إلى تكريس الضمانات للمستثمر، وخاصة حرية تمويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها، واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النـــزاع.

- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25أفريل 1993، المتعلق بمراجعة القانون التجاري و خاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير والإصلاح لم تحقق في مجموعها. ففي عام 1992 تباطأ خطي الإصلاحات الهيكلية و اتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية،نتيجة لتطورات سياسية خطيرة، أدت إلى انعدام اليقين السياسي وتدهور الوضع الأمني وتضاءل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي.

لقد تميز الوضع الاقتصادي في هذه الفترة[1] بتراجع النمو الاقتصادي بحيث انخفض في نهاية 1993 إلى -2 %،حيث ارتفع كل من التضخم و تفاقم معدل البطالة ب 30% ثم 24% (2000;ONS)على التوالي مما زاد تدهور ميزان المدفوعات والانخفاض الكبير في احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة وارتفاع معدلات خدمات الدين الخارجي و هذا راجع إلى سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية و الفساد الإداري وهروب الأموال إلى الخارج مما أدى إلى فشل نمط التنمية و هجرة الأدمغة.

### ثالثا: المرحلة الثالثة من الإصلاحات 1994-1998(سياسة التعديل الهيكلي)

بدأت هذه الدفعة من الإصلاحات الاقتصادية في افريل 1994 على خلفية الاختلالات السابقة،إضافة إلى حدوث تدهور اخر في أسعار البترول'حيث انخفض سعر البرميل من

[1] – محرك البحث Google، في 20 مارس2013، الاقتصاد الجزائري في الفترة 1991-1993
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/nammaa7-1-00/nammaa-b.asp.html

20دولار سنة 1993إلى14.19دولار سنة 1994.هذا التدهور في الأسعار صاحبه استمرار في الأزمة السياسية و الأمنية للبلاد، مما قاد الاقتصاد الى أزمة حادة مصحوبة في اضطرابات في سوق العمل الذي عرف عدّة اختلالات نتيجة الفوارق المتزايدة بين العرض و الطلب على العمل.

ومن أجل مواجهة هذه الأزمة، قامت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين ووضعها حيز التنفيذ، وذلك بالتنسيق و الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

**1-برنامج الاستقرار الاقتصادي:01افريل 1994-31مارس1995.**

هنا دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات، مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني،حيث اتخذت السلطات المركزية تدابير جد حازمة لتحقيق أهداف عملية الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في[1]:

**أ-التقليص أو القضاء على عجز الميزانية العمومية:وذلك من خلال:**

-تخفيض الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.

-تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة، خاصة السلع الواسعة الاستهلاك.

-تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي.

-تحسين المردود الضريبي من خلال مكافحة التهرب الضريبي.

**ب-التقليص من الكتلة النقدية كشرط أساسي للتطور السليم:وذلك من خلال:**

-مراجعة سعر الصرف،حيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة40.17% سنة 1994،للوصول بها إلى قيمتها الحقيقية.

[1]: روابح عبد الباقي وغياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الجمعية العلمية" :نادي الدراسات .الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ملحقة خروبة، جامعة الجزائر، سنة النشر مجهولة،ص3

-وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة و القطاع العام.

-زيادة سعر الفائدة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام.

-الحد من التضخم النقدي.

**ج-إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد:وذلك من خلال:**

-اللجوء إلى التمويل الخارجي،مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

-تخفيض سعر العملة الوطنية، وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية، و تشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تناسبية بفعل هذا الإجراء، حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل.

-تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق البيروقراطية و الإدارية.

ولمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لهذا البرنامج، قامت السلطات الجزائرية بإصلاح شبكة الحماية الاجتماعية و إدخال بعض التعديلات عليها، كان أهمها:

-إنشاء صندوق التأمين على البطالة.

-إنشاء صندوق التقاعد المسبق.

-تكفل الدولة بالمنح و دعم الفئات الأكثر تضررا من البرنامج.

**2-برنامج التعديل الهيكلي: أفريل 1995-مارس 1998.**

إن التعديل الهيكلي كان ضرورة حتمية لا مفر منها، لبعث النمو الاقتصادي و العمل في الوقت نفسه على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.ولقد تركزت إجراءات هذا البرنامج على[1] :

-مواصلة رفع الدعم على الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لها.

-تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995.

-إقامة سوق للصرف ما بين البنوك في نهاية 1995، وسوق صرف متصلة بالسوق النقدية.

-التحكم في السيولة المصرفية من أجل مكافحة التضخم وجعله في مستوى معقول.

-تخفيض الرسوم الجمركية من 60% سنة 1994 إلى 45%اعتبارا من أول جانفي 1997.

-العمل على إيقاف البطالة كمرحلة أولى، ثم العمل على امتصاصها كمرحلة لاحقة.

-إصدار قانون الخوصصة سنة 1995، ثم تعديله سنة 1997لجعله أكثر مرونة.

**رابعا:تقييم فترة الإصلاحات الاقتصادية.**

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسارعة و محققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار،ثم برنامج التعديل الهيكلي(1994-1998). ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين:الجانب الاقتصادي،والجانب الاجتماعي.

[1] – روابح عبد الباقي وعلي جمال، التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول:العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 15-16ماي 1999، ص 04.

**1- الجانب الاقتصـــــادي:**

يبرز الواقع الذي أفرزته الإصلاحات، أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، و من بينها:

**أ-بالنسبة للنمو الاقتصادي:**

**إن** الاقتصاد الوطني، وبعد فترة من الركود الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات نمو إيجابيا و لو أنها متواضعة في بعض الأحيان، كما يتضح من بيانات الجدول الآتي:

**جدول رقم 02: معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي:للفترة 1993-1998**

**الوحدة: نسبة مئوية (%)**

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدلات النمو | 2.2- | 0.9- | 3.9 | 4 | 4.5 | 4.7 |

**المصدر:كريم النشاشيبي آخرون، الجزائر تحقيق الاسقرار والتحول على اقتصاد السوق-دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998**

**التفسير:**

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول، نلاحظ أنه هناك نمو إيجابي خلال الفترة(1995-1998)، غير أنه وبتعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيصها(أي العوامل) في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة، وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، و سخاء مصادر الإقراض الأجنبية، حيث استفادت الجزائر أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة،و 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية و النقدية الدولية[1].
- الارتفاع المزدوج، من ناحية الكميات و من ناحية الأسعار في قطاع المحروقات.

[1] – كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة، ص.ن.د، 1998، ص16

– الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي و بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21% سنة 1996[1]، على عكس القطاع الصناعي الذي كان يعاني الكثير خلال فترة البرنامج، و الجدول الموالي يشير إلى الميزان الكلي للميزانية العامة؛

**ب:الميزانيـــة العامـــــة:**

سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج، و حتى بعد ذلك.

**جدول رقم 03:الميزان الكلي للميزانية العامة،الوحدة:نسبة مئوية(%) من إجمالي الناتج المحلي**

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزان الكلي للميزانية | -8.7 | -4.4 | -1.4 | 3.0 | 2.4 | 2.9 |

**المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن،1998**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول، انخفاض العجز في الميزانية العامة من(-8.7%) سنة 1993 إلى (-1.4%) سنة 1995. لتسجيل الميزانية بعدها فائضا بلغ3% سنة 1996،ثم 2.4% ف 2.9% خلال 1997 و 1998 على التوالي.

إن هذا الفائض يرجع إلى فعالية التحصيل الضريبي، و الانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية.

[1]– **CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999, p 13.**

أما بالنسبة للتضخم، فقد سجل تراجعا هاما و مستمرا مع نهاية فترة البرنامج، و ذلك كنتيجة طبيعية لسياسات الميزانية العامة المتبعة و المدعومة بتدابير نقدية صارمة.

**جدول رقم 04: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999،الوحدة: نسبة مئوية(%)**

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التضخم | 20.5 | 29.0 | 29.8 | 18.7 | 5.7 | 5 | 2.6 |

**المصدر:د.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية،د.م.ج، الجزائر 02-2004.**

**ج: ميـــــزان المدفوعـــــات**

سجل هو الآخر نتائج طيبة كنتيجة حتمية لانخفاض ضغط المديونية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية،حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنة 1996 قدر ب 1.25 مليار دولار ثم 3.21 مليار دولار سنة 1997.[1] كما أن خدمة الدين الخارجي انخفضت بشكل محسوس لتصل إلى حدود 4.5 مليار دولار خلال الفترة 1994-1997، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993، لتسجل 5.18 مليار دولار سنة 1998.[2]

أما فيما يخص مخزون الدين الخارجي، فقد عرف ارتفاعا مستمرا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي.ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبيا، و لكن بقي في حدود 30 مليار دولار.

**[1] - CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999, p 18**
**[2] - Revue Conjoncture N° 53 Algérie – Mars – Avril 1999, p 53.**

### د: احتياطـــي الصرف

لقد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبوق، بسبب إعادة الجدولة و تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال سنتي 1996 و1997. مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية.

**جدول رقم 05: تطور الدين الخارجي و الاحتياطات الدولية، الوحدة مليار دولار**

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تطور رصيد الدين الخارجي | 25.724 | 29.486 | 31573 | 33.651 | 31.222 | 30.473 |
| تطور احتياطي الصرف | 1.5 | 2.6 | 2.1 | 4.2 | 8.2 | 6.8 |

**المصدر: Revue. Conjoncture n° 68-Algérie. Juillet 2000**

**التفسير:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في احتياطي الصرف المنتقل من 2.6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.2 مليار دولار سنة 1996، ليبلغ الذروة سنة 1997 ب 8.2 مليار دولار، ثم تراجع نسبيا سنة 1998، بسبب تراجع أسعار البترول خلال تلك الفترة.

كما نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات، وخوصصة البعض منها و تصفية بعضها الآخر ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن برامج التصحيح أدت إلى حل 800 مؤسسة منذ 1994 في القطاع الصناعي[1]، الذي سجل نمو سلبي خلال الفترة 1993-1997،ليسجل نمو ب 4.6%سنة 1998. ومن بين القطاعات

[1]، صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي،دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدارسات الإنسانية،الجزائر، 1999 .، ص76

التي عرفت أكبر نمو نجد: قطاع الفلاحة حيث سجل 21%سنة 1996، كما ذكرنا سابقا، وعرف قطاع المحروقات ارتفاعا بسبب اكتشاف آبار جديدة و بداية اعتماد الجزائر على تصدير الغاز. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد انتقل النمو فيه من 0.9%سنة 1994 إلى 4.5% سنة 1996، ليتدحرج إلى 2.4% سنة 1998.

و رغم النتائج المحققة على المستوى الاقتصادي إلا أن الأوضاع تبقى هشة على المستوى الاجتماعي نتيجة تفشي البطالة و غيرها من الظروف الاجتماعية الصعبة. ويرى الخبراء أنه من الصعب الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتأكيد على أن الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل، فالاستقرار غير قائم على نتائج القطاعات الداخلية، بل يعتمد على تعزيز مكانة المحروقات للمحافظة على التوازنات الكبرى.

وإذا كان توفير المناخ الملائم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، يشكل حجر الزاوية في برنامج الإصلاح، إلا أن التجربة الجزائرية كانت **هزيلة**، حيث لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة 270 مليون دولار سنة 1997 و280 مليون دولار سنة 1998، رغم الحوافز و المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار الجديد.ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة.

## 2- الجانب الاجتماعي

إن النتائج الاقتصادية التي كانت في مجملها إيجابية، لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية مرتفعة، و ذلك بسبب التدابير المتخذة في إطار برامج الإصلاح.

**أ-البطالـــــة:** عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات الإصلاح، حيث وصلت 29.2% ONSسنة 1999، و هذا بسبب التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تشير المعطيات أن أكثر من

500 ألف عامل تم تسريحهم خلال الفترة 1994-1997[1] و هذا راجع إلى ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، مما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة وضعف معدلات التشغيل، وتراجع أهمية القطاع العام ومع ذلك زيادة عدد الباحثين الجدد عن العمل، والذي يقدر سنويا ما بين 250 و300 ألف، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10%، فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون في الحصول على وظيفة.

**الجدول رقم06 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1194 – 1999،**

**الوحدة: نسبة مئوية(%)**

| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة البطالة | 24.36 | 26.99 | 27.99 | 29.2 | 28.00 | 29.2 |

المصدر: روابح عبد الباقي وعلي همال، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي و المسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000، الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000

**التفسير:**

نلاحظ من الجدول أن بلوغ معدلات البطالة معدلات قياسية لم تعرفها منذ الاستقلال زاد من حدة تدهور الأوضاع الاجتماعية كالإجرام و الفسق و تفكك النسيج الاجتماعي، ناهيك عن اتساع رقعة الفقر بتراجع القدرة الشرائية نتيجة تراجع مستويات الدخل.

[1]- إحدادن توفيق، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل.1990 -1999، يوم دارسي حول تطور العمال خلال الفترة1994-1997، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000

**ب- الفقر و القدرة الشرائيـــــة**

لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق،بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة، إلى التهاب أسعار المواد الأساسية. وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 و سنة 1998 فيما يلي[1]:

- **10.5** مرات بالنسبة للأدوية
- **8.7 مرات** بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.
- **8** مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء و الغاز و الماء الشروب و الوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا ب6 مرات، فانتقل من 1000دج إلى 6000دج، و هذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن. إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية و التعليمية، بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1993-1997 من620دج إلى508 دج[2].

و أمام هذا الوضع المتأزم، الذي صاحبه انخفاض في المستوى المعيشي للسكان، و تدهور الأوضاع الأمنية و عدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء ب14 مليون فقير، و تدحرجت الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة.

---

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة **2001** ، جوان **2002**، ص**19**

[2] - **CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998, p39.**

ج– **نصيب الفرد من الناتج المحلي.**

لقد شهد هذا المؤشر هو الأخر تراجعا هاما، حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993إلى 1596 دولار 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999. و هو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد عامة أثناء تلك المرحلة.

تؤكد النتائج الاجتماعية المسجلة، أنها كانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي، حيث أجمعت عدة هيئات من بينها صندوق النقد الدولي، على التدهور الكبير في مستويات المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، و ارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30%، وتراجع غير مسبوق على مستوى التعليمي و الصحي.

## المطلب الرابع: الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات المستقبلية

لقد اعتبر الوضع الاجتماعي المزري، مؤشرا كافيا للحكم على مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية، التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي من المفروض أن يستفيد منه المجتمع بالدرجة الأولى و هو عكس ما أثبته الواقع، الذي أبرز بوضوح الغيظ و الشعور بالحرمان المعبر عنهما أحيانا بعنف تقوم به فئات عريضة من المجتمع تعاني ظروف حياة صعبة.

ونتيجة للانخفاض في معدل مستوى المعيشة و انتشار الفقر، اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف مسار الإصلاحات، لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و تحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. لذلك حاولت السلطات العمومية أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000، وقامت ببعث برنامج الإنعاش الاقتصادي بقيمة 07 مليار دولار أمريكي، يمتد على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، و يتمحور حول الأنشطة

المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة، التي تخلق القيمة المضافة و توفر الشغل، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية، و تحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.

وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير مناصب العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الاقتصادي الجزائري.

لقد ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسن موارد الدولة بفضل الجباية البترولية، في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة.كما أن الموارد المستمدة من ميزانية الدولة زادت في حيوية النشاط الاقتصادي، و ساهمت في إنعاش الأنظمة الاجتماعية.

كما يعتبر الإعلان عن مخطط لدعم النمو الاقتصادي بقيمة 60 مليار دولار، بمثابة مرحلة هامة في إعادة بعث الاقتصاد الجزائري،من حيث المسائل الكبرى المتعلقة بإعادة التأهيل، و التي عرفت بعض الاضطرابات من جراء الإرهاب و التأخر في ميدان الإصلاحات الاقتصادية.

إن تحديات الأولويات و برمجة الميزانية، و معايير التقييم الخاصة بالمشاريع و شروط تنفيذها و استخلاص الدروس من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من المناهج و النتائج التي أثارها، يجب أن تكون كلها محل انشغال في كل الأحيان و من طرف جميع الفاعلين.

ولهذا يجب إعادة تحديد السياسات العمومية لدعم الاستثمار و بعثه، بغرض إعطاء العمل العمومي أكثر فاعلية.

كما أنه يجب تقييم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من زاوية البرمجة الاقتصادية والمالية. وقد ظهرت عدة نقائص في عمليات اتخاذ القرار و البرمجة، بسبب اختيار مشاريع غير

متفق على نجاعتها و عدم التشاور بين القطاعات و المتعاملين. و نجم عن جميع هذه الاختلالات مصاريف إضافية بالغة و تأخر في الإنجاز جد مضر، لاسيما في ميدان المنشآت القاعدية.

وعليه، فإن الخيارات الاقتصادية في أشد الحاجة إلى أن تضع السلطات العمومية استراتيجيات وسياسات خاصة بتعزيز قدرات المؤسسة، حتى تتمكن من تمديد النمو إلى ما بعد آجال الاستثمار المحدد. و نشير هنا إلى البرنامج الخماسي،الذي يعتبر فرصة استثنائية للمؤسسات العمومية و الخاصة لإبراز مكانتها في الاقتصاد الوطني.

وفيما يخص الاستثمار، فقد عرف تحسنا متزايدا إلا أنه لديه سلبيات، لاسيما فيما يخص مسائل العقار الصناعي والتمويل المصرفي. كما أن جو الأعمال يشكو من قلة المنشآت القاعدية والممارسات البيروقراطية داخل الإدارات، إضافة إلى تخوف بعض المستثمرين من استفحال ظاهرة الرشوة و تبييض الأموال و تفشي الممارسات غير القانونية، و التأخر المسجل في إصلاح الجهاز المصرفي.

إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية له صلة وثيقة بسياسة التماسك الاجتماعي و ترقية سائر الفئات الاجتماعية في تقاسم التضحيات و ثمار النمو. كما أن مسألة تكوين المداخيل وتوزيعها تقع في صدارة جميع السياسات الاقتصادية الرامية إلى مكافحة البطالة والتضخم.

إن اقتصادنا رغم أدائه في مجال التنمية، غير قادر على إنشاء مناصب شغل كافية، وتقتضي أجهزة الشغل المعمول بها كمية هائلة من الموارد دون مقابل، و قد تنهار إذا ما تقلصت إمكانيات الدولة وعليه، يعتبر كل من إعادة التأهيل الاجتماعي،وإعادة تصور الأجهزة الاجتماعية تحدي كبير أمام السلطات كجزء من ثقافة جديدة قائمة على مبادئ الشفافية والعدل و الحكم الاقتصادي الراشد.

## الفرع الأول: وضعية القطاع الحقيقي:

لقد سجل الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا و منتعشا خلال السنوات الأخيرة، بفضل مساهمة قطاعات مختلفة(المنشآت القاعدية، الفلاحة، الطاقة، الصناعة، التجارة،الخدمات)

**جدول رقم 07:معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2005: الوحدة: نسبة مئوية(%)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو | 2.2 | 2.6 | 4.0 | 6.9 | 5.2 | 5.1 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، أفريل 2006.**

### 1- المنشآت القاعديـــــــة:

تشكل المنشآت القاعدية المنسجمة والناجعة أداة هامة للنمو الاقتصادي، وتعد أيضا ميزة تنافسية في مجال التكامل الاقتصادي والاجتماعي. وخلال العشرية الأخيرة كرست الجزائر موارد مالية هامة لتطوير المنشات القاعدية، لكن لا يمكن التأكيد على أن التجهيزات المهيكلة تستجيب اليوم بشكل مناسب لحاجيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- في ميدان الأشغال العمومية: وبالنسبة للطرق،انتقل الخط الذي تم إنجازه من 1032كلم سنة 2001إلى 1748كلم سنة 2004،كما تم إصلاح 4500كلم وبناء 118منشأة فنية، دون أن ننسى الطريق السيار شرق-غرب،الذي انطلقت به الأشغال ويمتد على مسافة 1216كلم.

أما فيما يتعلق بالمنشات القاعدية المرفئية، تم تهيئة 6 موانئ للصيد البحري والتجارة. كما شرع في برنامج لتكييف وتطوير المطارات،حيث استفادت 8 مطارات من عملية الصيانة

والإصلاح، و6 مطارات من عملية المطابقة وفقا للقوانين الدولية.وتقوم إستراتجية القطاع في أفق سنة 2025 على أهداف التحكم في النوعية و الآجال واندماج المشروع في محيطه.

– في ميدان السكن والعمران: قامت الدولة بتخصيص موارد مالية هامة لمواجهة أزمة السكن حوالي 555مليار دج للفترة 2005-2009،التي تفاقمت بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنمو الديمغرافي والنـــزوح الريفي،وتعتبر المشاريع السكنية المقررة في البرنامج الخماسي و المقدرة ب مليون سكن الحل الأنجع لمشكل السكن. وقد بلغ عدد المساكن المستلمة في سنة 2004، 116400 وحدة سكنية،و ما بين 2004و2005 تم تسليم 250ألف سكن، ومع نهاية 2005 انطلقت الورشات لإنجاز 600 ألف وحدة سكنية، وستنطلق الورشات في منتصف 2006 لإنجاز 800ألف وحدة[1].

ولقد حقق قطاع البناء و الأشغال العمومية نموا معتبرا خلال الفترة الأخيرة، حيث سجل سنة 2004 مثلا نسبة نمو وصلت إلى 8%.

– في ميدان الموارد المائية:فقد شكل حل معادلة الموارد المائية، أحد الانشغالات الدائمة للسلطات بغرض تلبية حاجيات السكان في مجال المياه و كذا الصناعة و الري. و قد استهلك قطاع المياه حوالي 30 مليار دولار منذ الاستقلال إلى اليوم، و بلغ الاستثمار العمومي بين سنتين 2000 و 2004 حوالي 604 مليار دج. و في إطار المخطط القادم لتدعيم النمو الاقتصادي، و في مجال رخص البرنامج، سيتم في مرحلة أولى تخصيص 363.3 مليار دج للقطاع خلال الفترة 2005-2009

[1]– أحمد أويحي (رئيس الحكومة الجزائرية)، الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 2005، ندوة صحفية، الجزائر العاصمة، 21 مارس 2006.

وتبلغ القدرات الإجمالية من الماء 16 مليار متر مكعب سنويا، منها 9 ملايير بالنسبة للمياه السطحية، و لا تتجاوز الكميات التي يمكن تعبئتها 12 مليار متر مكعب[1].

إن السياسات الجديدة للمياه تؤكد على البعد الاستراتيجي و الطابع الأولي لقطاع المياه، فهي تتمحور حول تعبئة الموارد التقليدية وغير التقليدية وتصليح المنشآت القاعدية الموجودة، وكذا الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية. كما تشمل هذه السياسات على المدى المتوسط مشاريع مهمة مثل: إنجاز 14 سد كبير في 2013، وبرنامج حفر الآبار لتعبئة 80 مليون متر مكعب سنويا وتصليح أكثر من 200 سد صغير وإنجاز حوالي 300 آخرين. وستسمح عملية تحلية مياه البحر بتوفير 365 مليون متر مكعب في 2009[2].

وفيما يخص الشغل فقد ساهمت بخلق مناصب شغل فبلغت حوالي 2000 منصب شغل بنسبة 12% و هذا في سنة 2012 ، والتي بلغت فيها البطالة 10%

**2- الصناعـــــــة**

هي من القطاعات الأكثر أهمية من أجل انعاش النمو، الذي ينبغي أن يرتكز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني التنافسي. و بعد نسبة نمو 2.9% سنة 2002و 1.4% سنة 2003، ارتفع الانتاج الصناعي بحوالي 2.6% سنة 2004.

ويعد التأخير في تطبيق إصلاحات المرافق العمومية و المعالجة النهائية لمسألة العقار الصناعي وعصرنة المنتوجات والخدمات المصرفية، عوامل تثقل سير جهاز الإنتاج الحالي وتكبح الاستثمارات.

---

[1]- مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005، ص 61-64.

1-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، ص67

حيث عرفت نشاطات القطاع العمومي تراجعا نسبته – 1.04% سنة 2004، مقارنة مع سنة 2003. و من أهم الفروع التي سجلت نتائج سلبية نجد، فرع الخشب والورق، فرع الصناعات الغذائية، فرع النسيج و الجلود، و فرع الكهرباء و الإلكترونيك. بينما الفروع التي سجلت نتائج إيجابية نجد، فرع الميكانيك، مواد البناء الحديد و الصلب، وفرع الكيمياء و الصيدلة و الأسمدة. أما القطاع الخاص، فقد سجل زيادة قدرها 3.1% خلال نفس الفترة.

إن السياسات الصناعية الجديدة ترتكز على نشاطات تأهيل المؤسسات، إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية و الاعتماد على التكوين، غير أنها تعاني من نقائص خاصة في مجال البحث عن الاندماج ما بين الصناعات، و جانب التصور المستقبلي لتعدد الخدمات الناجمة عن ذلك.

وفي الأخير، وحتى إن كانت النتائج المسجلة في بعض فروع القطاع العمومي ايجابية ومتباينة حسب طبيعة العلاقة بين المنتوجات والسوق، إلا أن الوضعية العامة لقطاع تثير الانشغال بسبب الفارق بين الطلب المتزايد والعرض الذي يكون في غالب الأحيان غير قادر على تلبية حصة مقبولة، بالإضافة إلى التأخيرات المتراكمة في مجال تأهيل وسائل الإنتاج وتكييفها ومع طلب السوق، وتطهير المؤسسات على مستوى إعادة الهيكلة، وإتمام عملية التصفية، وخوصصة المؤسسات القابلة لذلك،و قد ساهمت هذه الأخيرة بمناصب شغل وصلت إلى حوالي 7000 منصب شغل أي بنسبة 12% في حين كانت البطالة سنة 2010 تقدر ب 11%

### 3- الفلاحـــــــة:

تعتبر الفلاحة القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث تشغل 21% من اليد العاملة وتساهم ب 9% في الناتج الداخلي الخام.وقد سجل القطاع نتائج جيدة في نسب النمو، إذ

حقق معدل 8.4% خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004، غير أن هذه النتائج لم تسمح بتحسين فاتورة الواردات و تقليص العجز في الإنتاج الغذائي و الفلاحي[1].

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي أنهى مرحلته الأولى، سبتمبر 2000-2004، مشروعا هاما من أجل مواجهة التحديات التي تواجه فلاحتنا، من خلال ضمان الأمن الغذائي ومرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية و عصرنة المستثمرات الفلاحية. ومن أهم النتائج التي حققا البرنامج نذكر:

- غرس مساحة 382000 هكتار بالأشجار المثمرة.
- إعادة تأهيل و عصرنة ما يقارب 307000 مستثمرة فلاحية.
- ارتفاع المساحة المسقية بتقنية التقطير من 15% إلى 30% من مجموع المساحة المسقية.

ورغم هذه النتائج، لا يزال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعاني من نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة المساعدات، بالإضافة إلى الاحتياجات في مجال التكوين والإرشاد.

إن النتائج المشجعة التي حققها قطاع الفلاحة يجب تثمينها. كما أن الدعم الذي تقدمه الدولة لقطاع الفلاحة والبالغ حوالي 4%، من قيمة الإنتاج الفلاحي، ينبغي مواصلته وتوسيعه، من أجل تحسين الأمن الغذائي و تحقيق أهداف التنمية.

### 4-الطاقة و المناجـــــــم:

سجل قطاع الطاقة و المناجم نسبة قدرها 0.9% سنة 2004 مقابل 8.3% سنة 2003 و 4.3% كمعدل سنوي خلال الفترة 1999-2003[2]،و ذلك بسبب أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، نتيجة التوترات الجيو سياسية و الطلب الكبير للأسواق العالمية ،

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، عن سنة 2004 ، ،ص67

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، عن سنة 2004، ص46

خاصة الصينية والأمريكية، إضافة إلى بداية الإنتاج في بعض الحقول الجديدة. كما أدى اكتشاف الآبار الجديدة ومتابعة مجهودات تنقيب إلى زيادة الاحتياطات من النفط و الغاز حيث ساهمت بخلق 9000 منصب شغل بنسبة 12% و كانت البطالة تقدر ب 23,7% سنة 2003 حسب ONS.

أما فيما يخص المناجم و المحاجر،تم سنة 2004،إنشاء الوكالة الوطنية للثروات المنجمية، والوكالة الوطنية لرقابة المناجم.و يتمثل دورهما الأساسي في تثمين و تطوير جميع الموارد المنجمية، حيث تم في هذا الإطار منح 45 عقد استكشاف منجمي و 49 عقد استغلال،كما ساهم تحرير هذا الميدان،في تطوير عدد المؤسسات الخاصة حيث وصل إلى أكثر من 1000 مؤسسة تعمل في مجال استخراج الذهب و الرخام و الملح.

### 5- التجـــــــارة:

لقد تميز الظرف التجاري في السنوات الأخيرة بزيادة واردات السلع، ونمو صادرات المحروقات من حيث القيمة و الحجم حيث أدى إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا ما دفعها إلى مواصلة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، واستمرار المشاكل المتعلقة بالتقليد و التجارة غير الرسمية.

أما فيما يخص التبادلات الخارجية، سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري قدر بـــ 25.64 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة تقارب 86% مقارنة بنسبة 2004، و يمكن تفسير ذلك بالزيادة المعتبرة للصادرات التي وصلت نسبة تغطيتها للواردات إلى 2005إلى 226%.[1]

**جدول رقم 08: الميل العام للتجارة الخارجية للجزائر.**

[1] – المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة www.douane.gov.dz2005

| | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| **الواردات** | 13534 | 18308 | 20357 |
| **الصادرات** | 24612 | 32083 | 46001 |
| **الميزان التجاري** | 11078 | 13775 | 25644 |
| **نسبة التغطية(%) الصادرات للواردات** | %182 | %175 | % 226 |

**المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات 2005.**

بقيت المحروقات التي اتجهت أسعارها نحو الارتفاع، تمثل أهم صادرات البلاد ب98,03% من الحجم الإجمالي للصادرات سنة 2005 وعرفت نمو قدره 44.06 % بالمقارنة مع سنة 2004. بينما سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة هامشية ب1.97% من البينة العامة للصادرات أي ما يعادل 907 مليون دولار، وعرفت نمو قدره 16.13% مقارنة مع سنة 2004[1].

أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت خلال 2005 إلى 20.357 مليار دولار، وسجلت نمو قدره 11.19% مقارنة بسنة 2004 والسبب في ذلك المداخيل من العملة االصعبة .

جدول رقم09:بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية.الوحدة:نسبة مئوية(%)

| السنوات / المنطقـــــة | 2003 | | 2004 | | 2005 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات |
| **الاتحاد الأوربي** | 59,0 | 57,4 | 54.6 | 53.4 | 55.64 | 55.29 |
| **الدولة الأوربية الأخرى** | 5,1 | 12,5 | 4.9 | 12.6 | 0.03 | 12.70 |
| **أمريكا الشمالية** | 25,6 | 7.5 | 28.2 | 7.4 | 31.92 | 8.36 |
| **أمريكا اللاتينية** | 5,3 | 5.4 | 6.4 | 6.9 | 6.79 | 6.14 |
| **آسيا** | 2,5 | 11,8 | 2.7 | 14.5 | 2.65 | 12.31 |

[1] – المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005 www.douane.gov.dz

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المغرب العربي | 1,1 | 0.9 | 1.4 | 0.9 | 0.91 | 1.07 |
| الدول العربية | 1,4 | 3.1 | 1.6 | 2.8 | 1.35 | 2.9 |
| إفريقيا | 0,10 | 0,9 | 0,10 | 0,80 | 0,11 | 0,73 |
| باقي العالم | 00 | 0,6 | 0,1 | 0,7 | 0,6 | 0,5 |

المصدر: **ONS , quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006**

فيما يتعلق بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية، شاركت الجزائر في 08 لقاءات للمفاوضات الثنائية، و 04 لقاءات للمفاوضات متعددة الأطراف و تسلمت ما يقارب 1500 سؤال. وتصر الدول الأعضاء في المنظمة على الإجراءات التنظيمية حول حماية الملكية الفكرية والصناعية ومكافحة التقليد والقطاع غير الرسمي، والتسوية والنظام العام للتجارة الخارجية في الجزائر التي تعيش مراحلها الأخيرة من المفاوضات.

وبخصوص التجارة الداخلية، يشير تطور السوق الداخلية إلى هيمنة التجارة غير الرسمية، حيث تم إحصاء ما يقارب 1600 سوق غير رسمية سنة 2004 مما أصبح يقلق أغلبية المتعاملين الاقتصاديين. كما أن التقليد و التصريحات الخاطئة حول قيمة ومصدر ونوع السلعة، أصبحت من أهم وسائل الغش التي بدأت تتزايد أهميتها منذ سنة 1994، على إثر تحرير التجارة الخارجية.

لهذا يجب على السلطات العمل من أجل ترقية قطاع التجارة، من خلال اتخاذ إجراءات تكون بمستوى الطموح والقدرات الحالية و المستقبلية للبلاد.

## 6-الاستثمـــــــار

يمكن تقدير وضعية الاستثمار بصفة شاملة من خلال تطور الوضع العام الذي تعرفه المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار و هي: المجلس الوطني للاستثمار، و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

لقد وصل المبلغ الإجمالي للاستثمارات سنة 2005 حوالي 1200 مليار دج، أي أكثر من 16 مليار دولار، منها 730 مليار دج قدمت من طرف الدولة و 250 مليار دج من قبل الأداة الاقتصادية الوطنية، و أكثر من 200 مليار دج من قبل المؤسسات الأجنبية[1].

## الفرع الثانـــي: وضعية القطاع النقدي و المالي.

لقد تميز الوضع النقدي والمالي في الآونة الأخيرة، بالاستقرار والدعم على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وما نجم عنه من زيادة معتبرة في إيرادات الدولة.

### 1- الوضع الخارجـــــي:

من بين المعايير التي أكدت على النتائج المالية المحققة في السنوات الأخيرة، هناك ثلاث معايير تتعلق بمتانة الوضع الخارجي، وهي تحسن ميزان المدفوعات و حجم الاحتياط الصرف والتحكم في المديونية الخارجية.

وقد حقق ميزان المدفوعات فائضا قدره 7.5 مليار دولار سنة 2003 و 9.3 مليار دولار سنة 2004[2]، و بلغت احتياطات الصرف 32.9 مليار دولار سنة 2003، و 43.1 مليار دولار نهاية سنة 2004، لتصل إلى 56.18 مليار دولار نهاية سنة 2005 ثم 66 مليار دولار في جوان 2006. وعلى الرغم من التذبذب القوي لسعر الصرف بين الأورو والدولار خلال السنوات الأخيرة، فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار بقي مستقرا.

---

[1] – محرك البحث Google وزارة الخارجية الجزائرية، 03 ماي 2013، www.mae.dz.

[2] - O.N.S, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006.

أما المؤشر الثالث الخاص باستقرار الوضع الخارجي، فهو تحسن قدرة تحمل المديونية الخارجية، فبعدما كانت المديونية الجزائرية تقدر ب 21.4 مليار دولار سنة 2004، انخفضت إلى 16.4 مليار دولار في نهاية 2005 ثم إلى 15.5 مليار دولار في فيفري 2006، لتصل إلى 7 مليار دولار بعد الاتفاق مع نادي باريس على تسديد المسبق ل 7.9 مليار دولار في ماي 2006[4].

**2- المالية العامـــــة** بلغت إيرادات الميزانية مبلغ 2229.9 مليار دج، و بلغت النفقات 1888.9 مليار دج سنة 2004[1].

وتضمن قانون المالية لسنة 2005، المحاور الكبرى خلال السنوات العشر المقبلة. وتعتبر هذه المرة الأولى التي توجد فيها رؤية على المدى المتوسط سواء بالنسبة لإيرادات أو نفقات الميزانية. أما فيما يخص الخزينة العمومية، فقد قدر الفائض الإجمالي لها حوالي 350 مليار دج سنة 2004 مقابل 263 مليار دج سنة 2003، ويتواصل تعزيز قدرة تمويل الخزينة بفضل تحسن الإيرادات البترولية. الأمر الذي يقلص من ضعف المالية العمومية أمام التقلبات الخارجية، ويساعد على بقاء مجهودات تطهير الاقتصاد الوطني وضمان التمويل اللازم للمنشآت العمومية.

كما ساهم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في وظيفة تسديد الديون العمومية وتوفير الاحتياطات، بالإضافة إلى لعب دور استراتيجي في التخفيف من الصدمات الخارجية، عن طريق التكفل بالنقص في قيمة الجباية البترولية تحت السعر المرجعي للبترول، مما سمح باستقرار نفقات الميزانية التي كانت سابقا تتذبذب حسب المداخيل.

---

[4] -جريدة الخبر اليومية، الخميس 22 جوان 2006 ، ص06

[1] - O.N.S, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006.

## المبحث الثاني : وضعية المؤسسات الجزائرية قبل الإصلاحات

### المطلب الأول : مرحلة التسيير الذاتي

تعد أول مرحلة عرفها النظام الصناعي، فللتسيير مبادئ عالمية للتكفل بالأعمال والمناصب الشاغرة وقد أدت هذه المبادرة إلى تشريعات عرفت بتشريعات التسيير الذاتي حيث صدر مرسوم 1963 والذي يعطي الحق للعمال بإنشاء مجلس خاص بهم يفرض ضبط اللوائح ، فحسب" محمد السويدي" أن التسيير الذاتي هو سير المال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيين[1]

ويعرفه"عبد اللطيف بن أشنهو" حركة نمت في الصناعة كما حصل في الزراعة لمجابهة رحيل المسئولين الأجانب من وحداتهم وهجرتهم لمنشآتهم والذي كان رد فعل العمال عليه هو الانتظام في تعاونيات مسيرة ذاتيا لمتابعة النشاط في كل وحدة من هذه الوحدات"

و من هنا فإن التسيير الذاتي للمؤسسة والمنتوج دون تدخل أي طرف باعتبارهم واعون بمصالحهم والمصلحة العليا للمؤسسة والتجربة التي أخذها العمال من مارس 1962 حتى 1963، لم يكن فيها مدير، حيث تم وضع الهيكل الإداري للمؤسسة بالإضافة إلى تعيين اللجنة العامة ولجنة التسيير وكل هؤلاء يتم تعيينهم من طرف النظام في حين أنه من المفروض أن يكون دور المدير هو المصادقة على الخطط الموضوعة من قبل لجنة التسيير أما الحقيقية غير ذلك، فالمدير له حق الفيتو ويرتكز سير المؤسسة ذاتيا على الأجهزة التالية :[2]

- الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في ظل أهداف الخطة العامة .
- الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح التي تحددها الدولـــة.

---

[1]– محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، **1986** ، ص**51**

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، سنة **1963** ، عدد **3**

➢ حصول العمال من أربابهم على عوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية، وانطلاقا من تحليل السويدي فإن التسيير الذاتي لا يتحقق إلا في حالة الاستقلال الاقتصادي والإداري الكاملين لأن اقتصار العمال على مجرد الحضور إلى الوحدة الإنتاجية في أوقات محددة أو اهتمامهم بالتنظيم الداخلي أو حتى المشاركة العابرة في تسييرها يعني عمليا إفراغ التسيير الذاتي من مضمونه وتحويل العمال من جديد إلى مجرد مستخدمين تابعين لإدارة الدولة.

## الفرع الأول: تقييم التسيير الذاتـــي:

في ضوء ما سبق يمكن تقييم تجربة التسيير الذاتي على النحو التالي من خلال النقائص المسجلة وهي كالآتي:

–انعدام التكافؤ بين المدير والعامل (من حيث الصلاحيات) بحيث أن لكل طرف صلاحيات محددة قانونيا، إلا أن صلاحيات المدير بالمقارنة مع العمال موسعة وهذا ما يفسر عدم تكافؤ، إذ أن هذا الأخير يخضع لمراسيم وتشريعات قانونية.

–التخطيط الاقتصادي المركزي، أنتج جهاز بيروقراطي ظل يتنامى ويتوسع حتى أصبحت المؤسسة تعاني بما عرف بالبيروقراطية المرضية، أي وجود خلل على مستوى التنظيم والتسيير في المؤسسة، مما حد من المبادرات العمالية الفردية ومنعها من أن تتطور.

–التناقض الموجود في المراسيم، فالمدير ولجنة التسيير تخضع لخطة مع إعطائها حق رفضها.

–هناك صراع الامتيازات بين المدير واللجنة ورئيسها من مختلف العراقيل المتعلقة بتسيير المؤسسة.

–تناقض القوى والفعاليات السياسية آنذاك بمعنى هناك من أراء تعميم التجربة والقوة للأغلبية التي ترى أن التسيير الذاتي عبارة عن مرحلة انتقالية.

وخلاصة القول، هي أن تجربة التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية كرسها التوجه السياسي المعتمد آنذاك، والذي طبعت عليه صيغة أيديولوجية الاقتصاد الموجه[1]

## المطلب الثاني: مرحلة التسيير الاشتراكي:

لقد جاءت مرحلة التسيير الاشتراكي في المؤسسة العمومية الجزائرية 70 - 80 حيث أن تنظيم مؤسسات القطاع العام على الصورة السابقة قد نجم عنه علاقات إنتاج تتسم بعدم انسجامها بل وتناقضها في بعض الأحيان مما اضطر السلطات إلى إصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971 حيث يرتكز أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات على مشاركة ومساهمة العمال في تسيير وإدارة المؤسسة عن طريق انتخاب مجلس العمال، وعلى خلاف التسيير الذاتي، فإن التسيير الاشتراكي يعطي أهمية للجهاز التنفيذي، والمتمثل في مجلس المديرية، وعليه فإن التنظيم الجديد للمؤسسات حاول إقامة نوع من التوازن بين مختلف هيئات المؤسسة فالانتقال من شكل المؤسسة العامة أو المشرع العام إلى شكل المؤسسة الاشتراكية جاء باحثا على ضرورة إيجاد صيغة لبحث المشاركة العمالية في التسيير واتجاه النظام القائم بعد جوان 1965 إلى إقامة دولة تقوم على مؤسسات عصرية قادرة على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.[2]

### الفرع الأول: أهداف التسيير الاشتراكي :

يمكن تلخيص الأهداف في:

---

[1]– رشيد واضح،المؤسسة بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، **1992** ، ص**61**

[2]– محمد الصغير بعلي: تنظيم القطاع العام في الجزائر، (إستقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة**2**، **1992**، ص**12**

-يسعى هذا النوع من التسيير إلى إعادة تنظيم العمل في المؤسسة، وضمان توزيع عادل للسلطة، وتحقيق الديمقراطية بمشاركة العمال في اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

-إن هذا التنظيم يجعل المؤسسة ملك للعمال، وذلك بلا مركزية وديمقراطية التسيير بمشاركة العمال فيه.

-تحقيق الأهداف الاجتماعية بالدرجة الأولى (تشغيل العمال، رفع القدرة الشرائية)

-التسيير الاشتراكي مدرسة لتكوين العمال، خاصة من الناحية التسييرية والتنظيمية.

## الفرع الثاني: تقييم مرحلة التسيير الاشتراكي:

هناك مشاكل وصعوبات كبيرة، واجهت تطبيق القانون الأساسي للعامل في المؤسسات ذات التسيير الاشتراكي وتتمثل في[1] :

-تعدد مراكز اتخاذ القرارات والمشاركة في التسيير.

-ضخامة حجم المؤسسات، أدى إلى تضخم الجهاز الإداري، وصعوبة التحكم في التسيير.

-تدهور الوضعية الاجتماعية للعامل (البطالة)، انخفاض القدرة الشرائية.

-ظهور نزاعات داخل المؤسسات، أدت إلى تعطيل الإنتاج إثر الإهمال أو التوقفات عن العمل.

-عدم الأخذ بعين الاعتبار، خصوصيات كل قطاع، وتوحيد الأحكام القانونية على كل القطاعات.

[1]- بن عنتر بن عبد الرحمان، مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد2 2002 ، .ص123

أخيرا يمكن القول أن تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات لم تحقق ما كان منتظرا منها، وأن المشاركة العمالية لم تكن فعالة، خاصة في مجال مراقبة التسيير فولد هذا النظام أزمة حقيقية في اقتصاد الوطن، بعد أن حقق في بداية العمل به انطلاقة محسوسة بسبب دعم الدولة له لاعتبارات إيديولوجية.

**خاتمة الفصـــــل:**

ومن خلال استعراض المسار للمؤسسة الجزائرية يمكن التمييز بين مرحليتين من التوجه العام للاقتصاد، فالأولى كانت تعتبر أول خطوة قامت بها الدولة قصد تنمية الاقتصاد لمواجهة عدة عقبات ومشاكل فأعيد النظر فيها حيث تم إنشاء معاهد مختصة لملأ الفراغ الذي كانت تعاني منه من ناحية الإطارات والمسيرين، في مرحلة التسيير الذاتي الذي اعتبر طريقا ممهد للوجه الأولي وهو التسيير الاشتراكي هذا الأخير الذي شكل غاية الدولة الجزائرية والذي عن طريقه يمكن تحقيق التنمية الشاملة، أما الثانية فتختلف عن سابقتها إذ ومع بداية الثمانينيات شرعت الجزائر في تطبيق سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية لإعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات دورا ممهد لاقتصاد السوق عن طريق إعادة تأهيل ، وهذا التوجه تجسد أكثر فأكثر في الخصخصة.

كما أن هذين التوجيهين الاقتصاديين الذين عرفتهما الجزائر انطويا على سياسات اقتصادية إصلاحية متكاملة فيما بينها في التوجه الواحد إذن فالعلاقة بين التوجيهين الاقتصاديين علاقة غير تكاملية لأنها من حيث أهدافها ومبادئها متعارضة أما فيما بين الإصلاحات فمتكاملة لأنها تهدف لنفس الهدف، و هنا يمكن تحليل سوق العمل من خلال دراسة البطالة و هذا ما يتضمنه الفصل الموالي.

# الفصل الثاني

## تحليل سورة السجدة

## الفصل الثاني: تحليل سوق العمل

### تمهيـــــد:

إن السياسات الاقتصادية التي بدأت معظم الدول بانتهاجها ،و ما واكب ذلك من تغير في دور الدولة خاصة في مجال العمل ، هيأت الظروف الاقتصادية لتضع ظاهرة البطالة على مسرح الأحداث كظاهرة تستحق البحث و التحليل و العلاج، فحتى نتمكن من رسم سياسة ناجعة للتصدي لهذه المعضلة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي إذ تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية كما تؤثر على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة، بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه دفع عجلة التنمية .

## المبحث الأول: ماهية البطالة

كثرت الآراء حول تعريف البطالة وتحديد مفهومها، نظرا لتعدد أشكالها وأنواعها وفي هذا الجزء سنهتم على ما تحمله الظاهرة من معاني و كيفية قياسها، وأنواعها، والأسباب المؤدية لظهورها.

### المطلب الأول : تعريف البطالة

تعتبر البطالة من المصطلحات الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة ،و التي لا تزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف، إلى الدرجة التي يمكن أن القول معها، أن تعريفا جامعا مانعا لها أمر صعب، باعتباره يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة، كل حسب الزاوية التي يسعى لإظهارها، فضلا عن الظروف القائمة في الزمان والمكان المعنيين، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

#### الفرع الأول: تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU)

حسب هيئة الأمم المتحدة ، يكون في بطالة كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل لا مأجور و لا حر، رغم أنه يتاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه[1].

#### الفرع الثاني : تعريف منظمة العمل الدولية (OIT)

لقد جاء رأي منظمة العمل الدولية بنفس الاتجاه ، على الرغم مما أضافته من جديد في هذا المجال، حيث عرفت العاطل على أنه "كل قادر عن العمل و راغب فيه، ويبحث عنه

[1] ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000,P: 277.

ويقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن دون جدوى[1]" في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل :

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلو عن عملية البحث عن عمل ، و يكون عددهم كبير خاصة في فترات الكساد الدوري.
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم ، في حين أنه بإمكانهم العمال كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف، ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب ما، كالمرض أو العطل و غيرها من الأسباب.
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال المرضى، العجزة ، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرين عن العمل ولا يعملون مثل طلبة المدارس والجامعات، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة و المال، القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن الأعمال أخرى أفضل.

---

[1] **Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Dictionnaire des questions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux, Harmattan, Paris, 2005, P: 60.**

### الفرع الثالث: تعريف المكتب الدولي للعمل(BIT)

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية[1]:

-بدون عمل: أي الذين يعملون بدون أجر.

-متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.

- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على العمل مأجور.

**النوع الأول**: "بدون عمل": إن الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل ، إذ لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان(ولو ساعة واحدة).

**النوع الثاني**: "متاح للعمل": يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد ، فإنه سيكون مستعدا و قادرا على العمل فورا خلال فترة البحث ،حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة أي بعد انتهاء الاستبيان، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل و بالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات( المرض، مسؤوليات عائلية وغيرها) خلال فترة الاستبيان ، لأنهم من الناحية العملية لا يكونون مستعدين لأي عمل يعرض عليهم مباشرة ، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا.

---

[1] **Marcia Quintslr, Séminaire Emploi et chômage: un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistiques", 18ème Conférence Internationale de Statisticiens du Travail, BIT, Genève, 24 novembre – 5 décembre 2008, P: 9.**

**النوع الثالث:**" يبحث عن عمل": ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث، مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات، البحث عن العمل بطلب مساعدة الأهل والأصدقاء، كما أنه يجبذ توفير البيانات و المعلومات عن سوق العمل، من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة من أجل تشجيعهم على البحث الجدي عليها.

**الفرع الرابع : تعريف الديوان الوطني للإحصاء (ONS)**

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية[1]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و60 سنة.
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل ، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلات لذلك.

إن الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر يفرق بين فئتين من البطالين (STR) :

* STR1: العاطلون عن العمل الذين سبق لهم وأن اشتغلوا.
* STR2: العاطلون عن العمل الذين لم يسبق لهم وأن اشتغلوا.

حيث:STR2+STR1=STR

[1] **ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, Edition: 2008, P:7.**

**الأشخاص الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، لكنهم كانوا يشتغلون من قبل.**

**الأشخاص الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، لكنهم لم يشتغلوا أبدا من قبل.**

بالنظر إلى التعاريف والمفاهيم السابقة للبطالة، يمكننا القول أن تعريف البطالة ينطبق على كل من هم في سن العمل، وكانوا ضمن الفئات التالية:

- بدون عمل، أي الذين لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص.
- متاح للعمل، أي الذين هم في انتظار عمل بأجر، أو العمل لحسابهم الخاص.
- يبحث عن عمل، أي الذين اتخذوا خطوات محددة للبحث عن عمل بأجر، أو العمل لحسابهم الخاص.

وبما سبق، يتضح أن المحاولات التي تعرضت لتعريف البطالة، قد اتفقت في الجوهر، رغم اختلافها في التفاصيل، وهذا الخلاف أتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة، والنظر إليها من زوايا مختلفة، وفق اعتبارات تتعلق بالظروف المحيطة بها، من حيث كونها متغيرة و متجددة على الدوام، وأنها متداخلة وتصعب إقامة التفرقة بين عناصرها و متغيراتها، وأنه يصعب قياسها، نظر لاختلاف الدول في تعريف العمالة والبطالة والعامل والمتعطل ومدة التعطل وسن العمل، وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة.

**المطلب الثانـــي: مفاهيم عامة حول الشغل والبطالـــــة**

من التحليل السابق للبطالة يتبين أنه ليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلا، ففئة من لا يعملون تعتبر أكبر من فئة المتعطلين، هذا ما يوضحه المخطط التالي:

**شكل رقم 02**: تركيبة السكان الإجمالية

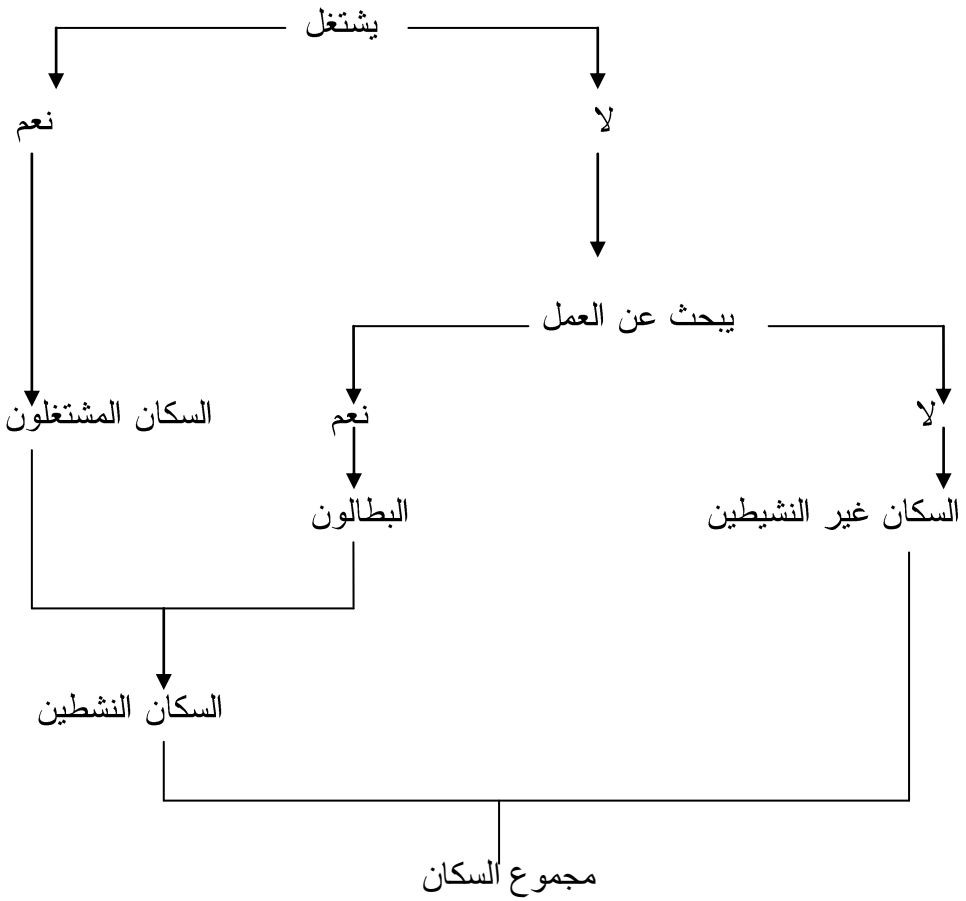


**المصدر**: كزافييه **Greffe**، جاك لويس **Reiffers** موسوعة الاقتصادي

باريس، **1990**، **P**: **866**

أ) **تعريف السكان النشيطون** : للسكان النشيطون عدة تعار يف نذكر منها:

**1) تعريف هينة الأمم المتحدة :**

تعرف هيئة الأمم المتحدة السكان النشيطين، على أنهم أولئك الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة ويساهمون في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة للسوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون و لكنهم مستعدون للعمل[1].

**2) تعريف المكتب الدولي للعمل:**

كما أن المكتب الدولي للعمل له نظرته الخاصة لمفهوم السكان النشيطين، فهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أم أنثى، والذين يساهمون في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة"فترة الاستقصاء"[2].

**3) تعريف الديوان الوطني للإحصائيات:**

أما في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن السكان النشيطون، يتكونون من الأشخاص المشتغلين" يشتغلون مناصب عمل" وكذا الأفراد الذين لا يعملون و لكبهم يبحثون عن عمل، بمعنى آخر مستعدون للعمل أي بطالون[3].

---

[1] – **ONU, Op.Cit, P: 277.**

[2]– **OIT, Recommandations Internationales en vigueur sur les statistiques du travail, 2ème édition,2000, P: 27.**

[3]- **ONS, Rétrospective statistiques, résultats 1970-2002, Algérie, N°18, Edition: 2003, P:59.**

**ب) تعريف السكان المشتغلون:**

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات أن المشتغل(الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بنشاط معين و هذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء، وتضم فئة المشتغلين[1] :

- الذين يمارسون عملا أثناء الاستقصاء.
- الغائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء.
- الذين هم في عطلة مرضية قصيرة الأجل أثناء الاستقصاء(أقل من ثلاثة أشهر).
- الأشخاص الذين يزاولون دراستهم موازاة مع امتهانهم نشاطا مأجورا.
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية.
- المتربصون.
- أعضاء القوات المسلحة.
- المتقاعدون الذين يمارسون نشاطا ما.
- الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم، كأعمال الحقول والأعمال التقليدية مثل: أعمال الخياطة، والطرز...وكذا خدمات الدروس الخصوصية، التكفل بالأطفال في البيوت...الخ

**ج) تعريف السكان غير النشيطين:**

تضم هذه الفئة الأشخاص الذين لا يشتغلون أي عمل ولا يبحثون عنه مثل العجزة والمتقاعدون والطلبة وربات البيوت والمرضى والأطفال[2]، الأقل من 15 سنة و هؤلاء الذين يؤدون الخدمة العسكرية.

---

[1]- **ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Op.Cit, P: 6.**

[2]– **OIT, Op.Cit, P: 27.**

### الفرع الأول: مفهوم العمـــــل[1]

هو أي مجهود إنساني سواء كان فكريا أو جسديا يؤدي إلى خلق منفعة أو زيادتها، أي أنه يمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال، تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونظامها والهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار والتفكير وعمل الإدارة والتنظيم وغيرها.

### الفرع الثانـــي : تعريف سوق العمل:

يعرف أنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض الشغل( الآتي من الفئة النشيطة) والطلب (الآتي من المستخدمين) أين يحدد نظريات حجم الشغل والأجر التوازني[2].

### الفرع الثالث: مفهوم الشغل الكامل ومعدل البطالة الطبيعي:

قد يبدو لأول وهلة، أن مصطلح التشغيل، أو العمالة الكاملة يعني أن كل عوامل الإنتاج وخاصة اليد العاملة معبئة كلية[3] أي اختفاء البطالة تماما، بمعنى الوصول إلى معدل بطالة مساو للصفر، لكن ذلك غير صحيح، فهناك دوما قدر من البطالة يسود في الاقتصاد في أي فترة من الفترات، وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية وهذان النوعان من البطالة لا يمكن القضاء عليهما أو تجنبهما تماما، لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، ولهذا يجمع الاقتصاديون والخبراء على حالة التوظف الكامل لا تعني أبدا أن يكون معدل عمالة أو تشغيل قوة العمل بنسبة 100%، بل أقل من ذلك بقدر ما، و هذا القدر يحدده حجم البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية، وهو ما يطلق عليه بمعدل البطالة الطبيعي[4].

---

**[1]- Philippe Deubel, Marc Montoussé, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Bréal, France, 2008, P: 280.**

**[2]– Ibid, P: 156.**

**[3] 4Marc Montoussé, Serge Agostino, Science économiques et sociales, Bréal, France, 2007, P: 505.**

**[4]- Ousman Kaba, Macroéconomie moderne, Harmattan, Paris, 2007, P: 48.**

## المطلب الثانـــي: قياس معدل البطالـــــة:

يحتسب معدل البطالة كنسبة مئوية للعلاقة بين سكان البطالين والسكان النشطين، ويعطى بالعلاقة التالية[1] :

**معدل البطالة=(إجمالي عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي عدد السكان النشطين)×100**

يسمح معدل البطالة بمقارنة حجم البطالة بين البلدان المختلفة، فكلما ارتفع هذا المعدل، أشار ذلك إلى حجم و عمق المشكلة بالنسب لاقتصاد البلد المعني.

## المطلب الثالث: أنواع البطالـــــة

للبطالة أشكال متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جدا لأنه تبعا لذلك نعرف الأسباب و نتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها.

### 1)البطالة الاحتكاكيـــــة:

لعل هذه التسمية مقتبسة من الميكانيك حين لا تتلائم الدواليب المسننة فتسبب احتكاكا وصوتا، وعند تطبيق هذا المصطلح في مجال العمل يعني أن دولاب الطلب على العمل لا يلتقي بدولاب يناسبه من عرض العمل، و عدم التناسب هذا قد يكون بسبب المكان أو بسبب نوع

[1]-Gregory N.Mankiw, traduction de la 5ème édition américaine par Jean Houard, Macroéconomie, 3ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2003, P: 42.

يتحدد حجم البطالة من خلال حساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل (أي الفئة النشيطة من السكان) وحجم مجموع المشتغلين.

المهارات[1]، فحينما ينتقل العامل من منطقة جغرافية إلى أخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة)، فإن الحصول على فرصة عمل يحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة و المفاضلة بينها، فتظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركية سوق العمل ونعني بذلك تدفقات الأفراد المستمرة من و إلى داخل سوق العمل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط و المتغيرات الاقتصادية و في نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى[2]، إذن فهي نتيجة طبيعية لضعف المعلومات حول سوق العمل، إذ أن عدم تأمين قناة تربط ما بين الباحثين عن الشغل و المشتغلين يدفع إلى احتساب فئة من السكان ضمن العاطلين على الرغم من توفرهم على الكفاءات المطلوبة في السوق و توفر عروض الشغل المناسبة لهم، و عادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد قصيرة الأجل و من العوامل التي تؤثر فيها هو مدى توفر المعلومات عن سوق العمل و سوق العمالة و تكلفة البحث عن فرصة العمل، وبالتالي السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هي أنها مؤقتة و أن الاحتكاك بسوق العمل لا بد من أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة، بالإضافة لاعتبارها بطالة اختيارية من حيث أنها ناشئة عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في ترك أعمالهم الحالية و البحث عن أعمال أفضل سواء من ناحية ظروف العمل(المزايا غير النقدية للعمل) أو الأجور (المزايا النقدية)، أو رغبة الشباب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة التي تلائم شروطهم.

---

[1] ج.د.ن.ورسك، ترجمة محمد عزيز و محمد سالم كعيبة، البطالة مشكلة سياسية و إقتصادية، منشورات جامعة قار يونس، .بنغازي، 1997، ص:23

[2] البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة إقتصاديات .شمال إفريقيا، العدد 01 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 ، ص149 :

### 2) البطالـــــة الهيكليـــــة:

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات و فرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج[1].

وذلك من جراء التحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل أنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة[2]، وعليه تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة، فيحدث انخفاض حاد وكبير في طلب المستهلكين، حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية و يزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية[3] ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من جهة، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من جهة أخرى.

ولعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في الخمسينيات و ستينيات القرن الماضي مثال دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغير هيكل الطلب، ففي هذه الفترة أغلقت كثير من مناجم الفحم في أوربا و الولايات المتحدة بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة[4]، كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات البطالة الناجمة عن تغيرات هيكلية في سوق العمل

---

[1]- David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, Macro économie, 2ème édition, Dunod, Paris, 2002, P: 217.

[2] – البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص153

[3]– محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الإقتصادي في جمهورية مصر العربية، نقلا عن الموقع الإلكتروني :http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc

[4]– رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226. الكويت، أكتوبر، 1997 ، ص :27

في الدول النامية بسبب هجرة العمال من الريف إلى المدينة و ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية.

يتضح من ذلك أن هناك تشابه بين البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و يجمعهما عامل مشترك لكونهما يرتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، بيد أنهما يختلفان نظريا وعمليا، فالبطالة الاحتكاكية مؤقتة والعمال المعنيون بها لديهم مهارات مرتفعة، بينما العمال الموجودين في البطالة الهيكلية غير مؤهلين للعمل إلا بعد إعادة التدريب و التعليم الإضافي التي تحتاج لمدة أطول و معالجتها تكون أصعب.

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة الهيكلية في البلدان المتقدمة بطالة اختيارية و ليست إجبارية، عكس الدول النامية التي تعتبرها إجبارية، لأن طريقة معالجتها تختلف، حيث في الدول المتقدمة يكون القضاء عليها بتوفير الإمكانيات و الوسائل المادية و الفنية لإعادة تأهيل وتدريب العمالة المستغنى عنها و ذلك للالتحاق مرة أخرى بالعمل، أما الدول النامية فتجد صعوبة كبيرة لحلها لقلة الإمكانيات المادية و الفنية مما يجعلها شبه دائمة يعاني منها اقتصاد البلد.

### 3)البطالـــــة الدوريـــــة:

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي، بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة،بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وفترات هبوط دورية، ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة و الهابطة للنشاط الاقتصادي، والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشرة سنين، مصطلح "الدورة الاقتصادية"، والتي لها خاصية التكرار والدورية[1]، هذه الأخيرة تقود إلى ظهور البطالة الدورية، حيث في مرحلة الصعود أو الرواج، يزداد الطلب الكلي في الاقتصاد وبمعدل كبير، فيدفع ذلك الوحدات الإنتاجية الموجودة في الجسم الاقتصادي

[1] رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226. الكويت، أكتوبر، 1997 ، ص23

لزيادة إنتاجها، ولتحقيق ذلك لا بد عليها أن تقوم بتشغيل المزيد من اليد القوى العاملة أي زيادة الطلب على العمل، وهذا يؤدي إلى انخفاض البطالة، أما في مرحلة الهبوط أو الركود الاقتصادي، فينخفض الطلب الكلي و هذا ما يدفع بالوحدات الإنتاجية لتقليص أنتاجها، الذي سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض الطلب على العمل و ارتفاع ظاهرة البطالة[1].

### 4) البطالـــــة الموسميـــــة:

تحدث البطالة الموسمية، عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات[2]، ويقل في غيرها، بسبب موسمية بعض النشاطات و القطاعات الاقتصادية إذ تتطلب هذه الأخيرة في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول و الذي يليه، وكذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و قطاع البناء و غيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات.

وتشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلا منهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما [3].

### 5) البطالـــــة السافـــــرة:

يقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر، التي تعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى

---

**[1]- François Gauthier, Analyse macro-économique, Presse Université Laval, Québec, 1990,P: 339.**

**[2]- Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, Fondements d'économie politique, 3ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P: 391.**

**[3]– مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ، ص 193**

الأجر السائد دون جدوى[1]، وبعبارة أخرى هي وجود أفراد ينتمون إلى قوة عمل و لكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل و قدرتهم عليه.

ويعتبر هذا النوع من البطالة مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي وهي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل[2]، والبطالة السافرة ورغم اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية، و مدتها الزمنية، قد تطول أو تقصر بحسب الظروف السائدة في الاقتصاد القومي، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية و الضمانات الاجتماعية[3].

### 6) البطالـــة المقنعـــــة:

هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاقتصادي الاجتماعي، حيث كان متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي، ومازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة[4]، وتشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة من العمال، تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل، ولكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج[5].

---

[1]– محمد عبد الله الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص2

[2]– محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الإجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، وتحديات الإصلاح الإقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003 ، ص4

[3]– رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص2

[4]– محمد عبد الله الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص283

[5] - **Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Op.Cit, P: 61.**

وتنشأ هذه البطالة عادة في القطاع الزراعي بسبب ضعف السكان على الموارد الزراعية، بحيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا مستترا على الأرض الزراعية[1]،كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول النامية، بسبب زيادة التوظيف الحكومي، بتعيين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة. وقد تلجأ حكومات بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب في التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، إلا أنه يظل علاجا اجتماعيا فقط.

### 7) البطالـــــة الإجباريـــــة:

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، و هي تحدث عن طريق تسريح العاملين و الاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل، وقادرا عليه، وقابلا لمستوى الأجر السائد[2]، كأن يعلن المشروع إفلاسه، أو يعلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، و الجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، أخذ بالانتشار في الآونة الأخيرة، بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن إتباع سياسة الخوصصة، وقد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية أو هيكلية أو موسمية.

### 8) البطالـــــة الاختياريـــــة:

وصف أطلقه الاقتصادي الانجليزي" John Maynard Keynes" على البطالة التي تعزى مباشرة إلى قيام مجموعة من العمال بسحب خدمة عملهم، نظرا لأنهم لا يختارون العمل

---

[1]– حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992 ، ص 88

[2]– رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص:30

بأقل من مكافأة حقيقية معينة[1]، فهي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل اختياريا، إما بتفضيله لتعويضات البطالة كمصدر للدخل أو لبحثه عن عمل ذو مزايا أحسن.

## المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي:

### المطلب الأول : مفاهيم حول البطالـــة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها، وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز فيما يلي:

#### الفرع الأول: النظرية الكلاسيكيـــــة

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة و سادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر و حتى مطلع القرن التاسع عشر، و ظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي)، ومن أهم رواد هذه المدرسة: "**Adam Smith**"، "David Récardo"، "J.S.Mille".

وقد اعتنق غالبية المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك خلال هذه الفترة عدة أفكار، نذكر منها:

- الاعتقاد أن هناك قوة خفية، تتحكم في تسيير أمور الطبيعة و الكون و المجتمع.
- يؤمن الكلاسيك بأن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له"، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند"Say"[1]، ومن استبعاد حدوث أزمات إفراط في الإنتاج أو فترات الركود

[1]- **Ulrich kohli, Analyse Macroéconomique, Université de Genève Département d'économie politique, De Boeck Université, Bruxelles,1999, P:90.**

الطويلة في ظل نظام السوق، و تأسيسا على ذلك فإن التوازن الاقتصادي العام هو توازن الاستخدام الكامل.

– إن الافتراض الآخر الذي استند عليه الكلاسيك في بناء صرح نظريتهم في مجال الدخل وكذلك الاستخدام والذي يعتبر أحد الأركان الرئيسية في هذه النظرية هو اعتقادهم بحالة المنافسة الكاملة[2].

– مرونة الأسعار والأجور والفائدة، فسبب إيمان الكلاسيكيين بحالة التوظيف الكامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار و الأجور و الفائدة، فمثلا إذا ما حدث اختلال بين الادخار و الاستثمار فيمكن إعادته من خلال تغيير الفائدة[3].

–عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بقدر محدود للغاية مقتصرا على توفير الأمن و القيام بالأشغال و الخدمات العامة.

استنادا إلى أن الفرضيات السابقة، يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل أي لا مجال لوجود بطالة إجبارية إذا وجدت فهي بطالة اختيارية، بمعنى وجود يد عاملة ترفض الأجر المنخفض السائد في السوق، تتكفل باستيعابها آلية الأجور، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار و بالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في التنفس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض. ويقر الكلاسيكيون أن السبب

---

[1]– محمود حسين الوادي، كاضم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي: تحليل نظري و تطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان، 2007 ، ص7

[2]- Jules Gazon, Le chômage, une fatalité? Pourquoi et comment l'éradiquer, Harmattan, Paris, 2008, P: 26.

[3]– محمود حسن الوادي، كاضم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 7

الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة، هو عدم مرونة الأجور النقدية نظرا لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية[1] من خلال تحديد حد أدنى للأجور أعلى من أجر التوازن.

و بالرغم من استمرار هذه النظرية في مجال التشغيل أكثر من قرن من الزمان، إلا أنها لم تعد تلقى قبولا واسعا من طرف معظم الاقتصاديين، و ذلك لعدم منطقية أو موضوعية الفرضيات التي استندت عليها، فأزمة الكساد العالمي كانت بمثابة التجربة العملية أو الامتحان التطبيقي الذي سقطت فيه النظرية الكلاسيكية، حيث اعتبرت الدليل الواضح على عدم صحة قانون "Say"، كما أثبتت فشلها في تفسير الكساد العظيم الذي ساد تلك الفترة أو علاجه بالرغم من انخفاض الأجور الحقيقية لمستويات دنيا، حيث زادت البطالة و استمرت في مستويات مرتفعة[2]، هذه الأخيرة ظلت تعاني منها معظم الاقتصاديات الرأسمالية، فأصبحت الظاهرة الطبيعية التي سادتها حتى فترة الأربعينات، و هذا ما يتنافى و القوى الخفية المزعومة التي آمن بها الكلاسيك[3]، القادرة على إعادة التوازن للنشاط الاقتصادي، إذا ما حدث أي اختلال فيه.

وعلى أية حال هناك العديد من الحقائق لا تؤيد النظرية الكلاسيكية المفسرة لسوق العمل، فالناتج ليس دائما عند مستوى التشغيل الكامل، كما أن اعتبار الأجور هي المصدر الأول في الطلب، يجعل من تخفيضها دافعا لتقليص العمال من طلبهم للعمل مما يؤدي إلى انخفاض في مبيعات المؤسسة و النتيجة هي حدوث زيادة في البطالة المترتبة عن تخفيض الأجور، عوض امتصاصها.

---

**[1]- Muriel Maillefert, L'économie du travail, 2ème édition, Studyrama, France, 2004, P: 49**

**[2]- Gérard Duthil, Economie de l'emploi et du chômage, Edition Marketing, Paris, 1994, P: 20.**

**[3]– محمود حسين الوادي، كاضم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 75**

**الفرع الثانـــي: النظريـــة الكيتريـــــة**

لقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة، كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية، أنها النظرية الكينـــزية التي تنسب إلى " J.M.Keynes"(1884-1946) الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير"النظرية العامة في التوظف و سعر الفائدة و النقود"، حيث استهدف فيه توضيح نقاط الضعف والقصور في النظرية الكلاسيكية و كشف التناقضات المنطقية الكامنة فيها.

تحدث البطالة عند الكيتريين، نتيجة عدم توازن سوق السلع والخدمات من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى[1]، فقد لاحظ Keynes أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، و أوضح Keynes أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل و هو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر فجوة انكماشية و بالتالي تحدث بطالة إجبارية وقد رأى Keynes أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة.

فالطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، و الذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية و طلب على السلع الإنتاجية، ولرفع مستوى الاستثمارات يرىKeynes ضرورة تدخل الدولة من خلال بعض السياسات المالية و النقدية التي تهدف لدفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض معدل الفائدة و الضرائب من أجل تقليص تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل، هذا من جهة، و من جهة أخرى زيادة الإنفاق العام في مجال الأشغال العامة من أجل زيادة حجم الدخل و الإنفاق و من ثمة زيادة تشغيل العمالة[2]، و في هذا الصدد

**[1] - Bernard Bernher, Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 7ème édition, Dunod, Paris, 1998, P: 333.**

**[2]- 1Henry, Gérard Marie, Keynes et Keynésianisme, Armand Colin, Paris, 1997, P: 113.**

يقترح Keynes أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عن مرد وديتها إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مداخيل لقاء ذلك، لتمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول Keynes "إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض وردمها من أن يبقوا بدون عمل"، لـــم الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم، و يحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم و طلب يد عاملة إضافية، ويمكن تمثيل حل Keynes لمشكل البطالة من خلال المخطط التالي الذي يختصر فكرة نموذج الكينيزي:

**الشكل رقم03:النموذج الكينيزي**

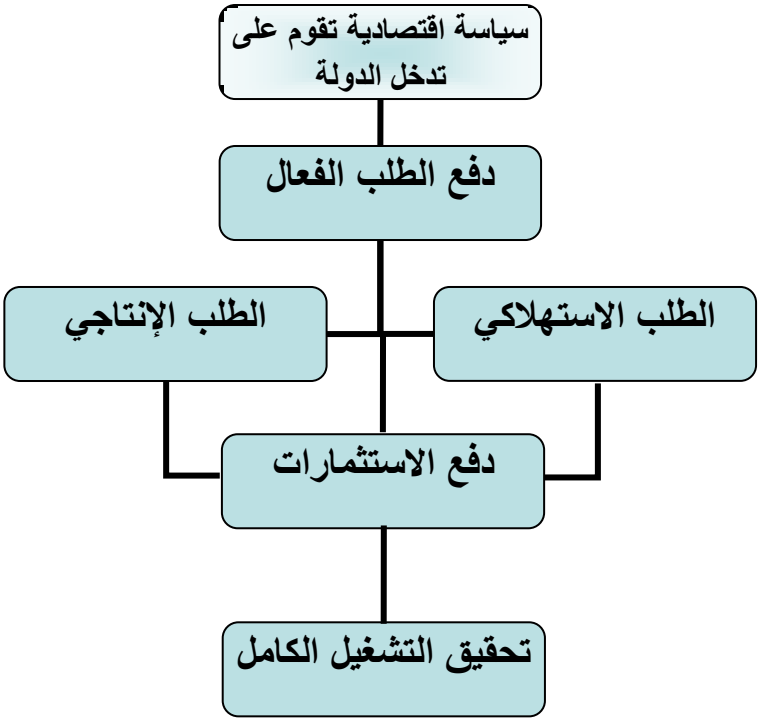


**المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.**

**التفسير:**

من خلال هذا الرسم التبسيطي تتضح لنا اقتراحات Keynes، فتدخل الدولة عبر السياسة المالية، والسياسة الجبائية والنقدية، للتأثير على الطلب الفعال يكون له نتائج إيجابية على قرارات المستهلكين والمنتجين الذين يرفعون من طلبهم على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، وهو الشيء الذي يدفع لزيادة الاستثمار(لتلبية هذا الطلب المتزايد) مما يفتح المجال للتشغيل الكامل.

**الفرع الثالث: نظرية البحث عن العمل**

ظهرت هذه النظرية في السبعينات من القرن الماضي، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين و مناصب شغل شاغرة في نفس الوقت، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأساسية التي تميز هذه النظرية، هي صعوبة تحصيل المعلومة عن سوق الشغل، سواء حول توفير مناصب الشغل أو حول مستوى الأجر المطبق، فالبحث عن عمل هو البحث عن معلومة، هذا الأخير يتطلب تكلفة ووقت[1]، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته، أو لشراء المجلات...الخ.
- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة حيث أن بطال يبحث عن العمل الأحسن أجرا[2]، إلا أن ذلك صعب، كون الأجور المقترحة من طرف المؤسسات تتغير من مؤسسة لأخرى.
- كلما كانت مدة البحث في سوق الشغل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعا.

**[1]- Michel Lallement, Travail et emploi: le temps des métamorphoses, Harmattan, Paris, 1994,P: 149.**
**[2]- Gérard Duthil, Op.Cit, P: 84.**

- للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات و عدد هائل من الاتصالات بالموظفين(أرباب العمل) مقارنة بالعمال الذين يشغلون منصب عمل، حيث تعتبر البطالة من هذه النظرة استثمارا[1].

- هناك حد أدنى للأجر و لن يقبل الباحث الحصول على أقل منه و يقبل أجر أعلى منه.

فمن وجهة هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم، و يتفرغون للبحث عن وظائف جديدة ملائمة لقدراتهم و تتماشى و هيكل الأجور و بالتالي فالبطالة في هذه الحالة هي سلوك اختياري، و تتوقف طول فترة هذه البطالة(الاحتكاكية) على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد الحصول عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق و على المناخ الاقتصادي العام في المجتمع[2]، ففي حالة الرواج الاقتصادي فإن البطالة تطول نتيجة وفرة فرص العمل المتاحة وعلى العكس في حالة الكساد الاقتصادي، كما أن الداخلين الجدد إلى سوق العمل وخاصة الفئة الشبابية نظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد درجة تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، و بالتالي يتعرضون لفترة بطالة أطول[3].

لكن هناك عدة نقاط تجاهلتها هذه النظرية لتفسير اختلال سوق الشغل المتمثل في ظاهرة البطالة، تجعل تفسيراتها و تحاليلها محدودة، لهذا وجهت لها عدة انتقادات:

- تهتم النظرية بتحليل البطالة الإرادية(المرغوبة)، وبالتالي فهي تقدم تفسيرا جزئيا لمشكل التشغيل غير الكامل.

---

**[1]- Joël Jalladeau, Introduction à la macroéconomie: Modélisations de base et redéploiements contemporaines, 2ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 1998, P: 433.**

**[2]- Michel Lallement, Op.Cit, P: 149.**

**[3]– مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 245**

- في منطق البحث عن العمل احتمال الخروج من البطالة يرتفع مع مدة البطالة، ولكن ما نلاحظ من خلال الدراسات التجريبية عكس هذا، حيث أن البطالين ذوي المدة الطويلة في البطالة يلاقون صعوبات كبيرة لإيجاد عمل جديد.
- لا يمكن في هذه النظرية التفرقة بين البحث عن العمل والبطالة.
- إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة بقائهم متعطلين وتقل في حالة عملهم.

**الفرع الرابـــــع: النظرية النقديـــــة**

من مؤسسي المدرسة النقدية "Friedman"، الذي يعتبر أن للنقود دورا بارزا في الاقتصاد القومي، حيث أن التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف سواء بالزيادة أو النقصان يكون سببها هو تغيرات عرض النقود، أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة الدورية إلى عوامل نقدية بحتة و أن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية[1].

فإذا فرضنا أن البنك المركزي قام بإتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود وذلك بشراء سندات،حيث يصبح الأفراد يملكون نقودا أكثر ببيعهم للسندات بالتالي فإن إنفاقهم على الأوراق المالية أو الأصول العينة مثل العقارات، الأراضي،و الخدمات يساعد على زيادة الإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، و إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن السياسة التوسعية سوف تزيد من مستوى الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة بفضل تشغيل الطاقات العاطلة.

أما في حالة حدوث انكماش نقدي، حيث نفرض أن البنك قرر تخفيض عرض النقود ببيعه السندات للأفراد، فإن الطلب الكلي سينخفض، إلا أن الأسعار ربما لا تنخفض مباشرة، حيث لا بد أن تمضي فترة معينة لكي لا يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس

**[1] - J - L Bailly, Economie monétaire et financière, 2ème édition, Edition Bréal, Paris, 2006,P: 110.**

عابرا، كما أن العاطلين عن العمل لن يقتنعوا بهذا الانخفاض، لذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم مقابل أجر أقل، اعتقادا بأنهم سيجدون عملا أفضل في الأجل القريب وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطلهم، و بالتالي يعتقد أنصار هذا التيار أنه للقضاء على البطالة لابد من الزيادة المتواصلة في عرض النقود[1].

ويعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة اختيارية، ذلك السبب رفض العمال للأجور الحقيقية المعروضة عليهم، و هناك من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي أو تكويني للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل، و بالتالي فإن الزيادة في البطالة قد تكون أمرا طبيعيا إذا كان يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أفضل.

**الفرع الخامس: نظرية رأس المال البشري**

يعتبر Becker من مؤسسي هذه النظرية سنة 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها، قصد تحسين إنتاجية و الاستفادة من أكبر دخل ممكن[2]، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري بهدف التكوين، من أجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم، باعتبار أن اليد العاملة المؤهلة لها حظوظ أكبر من سوق العمل.

إن استثمار المؤسسات الاقتصادية في رأسمالها البشري من خلال تكوين عمالها وتأهيلهم، سينعكس إيجابا على مرد ودية عمالها و بالتالي على تحسين نوع المنتوج، هذا ما يجعلها تحرص على الاحتفاظ بموظفيها[3].

**الفرع السادس: نظرية البطالة الهيكلية**

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات بسبب زيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل، بسبب

---

**[1] - 1Emmanuel Nyahoo, Finances internationales: théorie, politique et pratique, 2ème édition,Presses de l' université Laval, Québec, 2002, P: 295.**

**[2] - J - L Bailly, Op. Cit, P: 109**

**[3] - Muriel Maillefert, Op. Cit, P: 35.**

عدم قدرتها على التوافق مع الطرق الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل بأعمال و مهن أخرى.

وتحدث هذه البطالة عندما تعتمد المؤسسة على عدد أقل من العمال في الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي تنتج سابقا، نتيجة تغير في أساليب الإنتاج أو في طرق التسيير و المراقبة وخاصة في نوع الآلات والمعدات المستخدمة، و الأخذ بهذا التطور التقني والتكنولوجي يعتبر ضرورة تفرضها المنافسة في السوق المحلي أو الدولي من أجل بقاء المؤسسة والحفاظ على حصتها السوقية[1].

فالعامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف و المهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال، الذي يجب أن يتحمله المجتمع، في سبيل تحقق تقدمه الاقتصادي الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل.

**المطلب الثاني: آثار البطالة**

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع، بل إنها إحدى أهم العقبات الأساسية للجود المبذولة من طرف الدولة من أجل تحقيق التنمية، فالبطالة تعني عدم الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية، ولها علاقة وثيقة باتساع نطاق الفقر و بالاستقرار السياسي للبلد.

**الفرع الأول: الآثار الاقتصادية**

للبطالة آثار اقتصادية مهمة يتجلى أهمها فيما يلي:

- تعد البطالة هدر لطاقات و قدرات أبناء المجتمع، الذين تضيع سنوات عمرهم دون الاستفادة منها في أي نوع من العمل لصالح أنفسهم أو أسرارهم و مجتمعاتهم، و هي لدى المتعلمين أشد خطورة، فهي ليست فقط هدرا لطاقاتهم، ولكنها أيضا هدر لكل ما أنفق عليهم

[1] - La stabilité de l'emploi, Presses de l'université Laval, Québec, 1956, P: 44.

في عملية تعليمهم، وقد تكون بطالة هؤلاء المتعلمين سببا لانصراف غيرهم مستقبلا عن التعليم لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية(من وجهة نظرهم)[1].

- الضرر الإنتاجي: هناك علاقة إرتباطية بين متغيرات في الناتج المحلي الاجمالي،و التغيرات في معدل البطالة، هذا ما أثبته البروفسورArther UConn بعد دراسة أجراها و أطلق عليها إسم قانون UConn، ويقر هذا القانون أنه إذا ارتفع معدل البطالة بمقدار1%، سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بما قدره 2%[2].

- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة و متوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم.

- تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية، حيث في كثير من دول العالم تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتعطلين فيها، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعانة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت أعداد البطالين و هذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة ينخفض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب التي تحصلها الحكومة و هذا ما يضعف من قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة الضرورية كالتعليم و الصحة و المرافق العامة...الخ[3].

- يعتبر عنصر العمل عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج، و عدم استغلال هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل و الإنتاج.

---

[1] – عادل أحمد عبد الجواد، البطالة و الجريمة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 278 ، سبتمبر 2005، ص58

[2]– Gregory N.Mankiw, Op.Cit, P: 44.

[3]– ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الإقتصادو المجتمع، العدد 01 ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002 ، ص1

- إن تفاقم ظاهرة البطالة يعطي الفرصة لميلاد نوع آخر من النشاطات المشكلة لما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي[1] الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير نتج عن تدهور المستمر للقطاع الرسمي الذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور، و بالتالي تتشكل الحلقة المفرغة.

- انخفاض مستوى الناتج القومي و الدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، و هذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع و نقص في الناتج القومي و الدخل القومي.

- تضعف البطالة القوة الشرائية للعاطل عن العمل، حيث تنخفض قدرته على إشباع حاجاته الاقتصادية فيحرم من التمتع بحياة كريمة.

**الفرع الثاني: الآثار الاجتماعيـــــة**

إن الآثار الاجتماعية لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية، والتي نوجزها فيما يلي:

ـ إن زيادة عدد العاطلين تمثل التربة الخصبة و البيئة المناسبة لدخول عالم الجريمة[2]، فعجز العاطل عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، يضطره إلى سلوك سبيل الجريمة لتحقيق هذا الإشباع، لأن البطالة تؤدي إلى العزلة و فقدان الأهمية الاجتماعية للعاطل عن العمل، فيسيطر على الشاب المتعطل شعور بالفشل و الإحباط مما ينعكس على علاقته بالمجتمع، و يتولد لديه شعورا أعمق بالقنوط و الانطواء و اللامبالاة و اليأس من إمكانية تحسين حالته في المستقبل، وبذلك تقل مقاومته النفسية و الاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة مما يجعله

[1]– أشروف كبير سليمة، الإستجابة لضغط البطالة لدى المتخرج الجامعي، رسالة ماجستير في علم النفس الإجتماعي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2005/2004،ص:28

[2]– عادل أحمد عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص58

سهل الاستواء و سهل التعرض و التأثر بالتيارات الانحرافية، فيقدم على بعض الجرائم كالسرقة والتعدي على أملاك الدولة، المخدرات، التزوير و التزييف...إلخ[1]

ـ ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي و حالات الانتحار و الطلاق و ما يتبع من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك الأسري في المجتمع و تشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي[2].

- لبطالة الأولياء تأثير سلبي على التحصيل الدراسي للأبناء، ففي تحقيق حول(الأسرة و الميزانية) الذي أجري في فرنسا سنة 2001، على عينة تتكون من 3771 تلميذ، وجد أن 50% من فشل التلاميذ في الدراسة يعود إلى الوضع المادي السيئ للعائلة بسبب بطالة الآباء[3].

- إن إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة، خاصة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب.

- تؤثر البطالة سلبا على مشاركة الباب في الحياة الاجتماعية خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار و الزواج و تأسيس أسرة.

- و مما لا شك فيه أن الشؤون المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الأسري، و يعتبر توفير أساس مادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة،و في الواقع، فإن كثيرا من حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة إنما ترتبط بانعدام الدخل نتيجة

---

[1]- **Gérard Lutte, "Libérer l'adolescence", Editions Mardaga, Wavre, 1988, P: 165.**

[2]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي مبادئ و طبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، **2006** ، ص**249**

[3] - **Michel Duée," L'impact du chômage des parents sur le devenir scolaire des enfants", Revue économique, Vol 56, N° 3, Mai 2005, P: 640.**

البطالة مما يدعو للاستدانة المستمرة و الارتباط الأسري الشديد و ربما تصدع الأسرة [1]، فكثير من المشاكل الأسرية كالهروب من المسؤولية و الطلاق تنشأ كنتيجة مباشرة للتعطل عن العمل.

- كما أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية، بين البطالة و مستوى المعيشة فكلما زادت البطالة انخفض مستوى المعيشة و بالعكس تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقرة مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة.

**الفرع الثالث: الآثـــــار السياسيـــــة**

أما الآثار السياسية فيتمثل أهمها فيما يلي:

- عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني، فزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين، مما يؤدي إلى استفحال الكثير من الأمراض الاجتماعية و النفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية و إشاعة الأمن في المجتمع.

- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء و الحرمان من طرف دولته و هذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الشعور بالوطنية [2].

- إن الأفواه الجائعة و النفوس المملوءة بالحقد و المرارة و اليائسة من إمكانية تحقيق حياة كريمة لأشد تهديدا لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكة[3]، فخطر انخفاض مستوى المعيشة، يؤدي إلى السخط الشعبي العام، الذي يحمل انعكاسات وخيمة على الاستقرار السياسي للبلد.

إذن فظاهرة البطالة هي واقع معقد و تحمل في طياتها عدة آثار سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأن استمرارها وعدم الاهتمام بها يزيد من حدتها، حيث ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع، مما يستلزم وضع عدة تفاسير لها حسب الظرف الزمني الذي تظهر فيه من أجل إيجاد حلول لها، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى التي مفادها أن (البطالة تعتبر عائق اقتصادي واجتماعي يجب تحليلها و تفسيرها).

---

[1] – محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص84

[2] – الإختلالات الإقتصادية، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.ets-salim.com/programmes_pdf/env2_eco_mana_01.

[3] – محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص88

## المطلب الثالث: واقع البطالة في الجزائـــــر

لقد واجهت الجزائر عراقيل كبيرة في مجال التشغيل، أسفرت عن تفاقم ظاهرة البطالة، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، هذا ما سنوضحه من خلال تطور وخصائص هذه الظاهرة في بلادنا.

### الفـــرع الأول: تطـــور البطالـــة في الجزائـــــر

بقيت ظاهرة البطالة في بلادنا الشغل الشاغل(للدولة الجزائرية)، لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد، وعلى ازدهار واستقرار المجتمع، والشكل الموالي يبرز لنا تطور البطالة في الجزائر خلال سنة(1990-2009).

شكل رقم 04 : تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2009

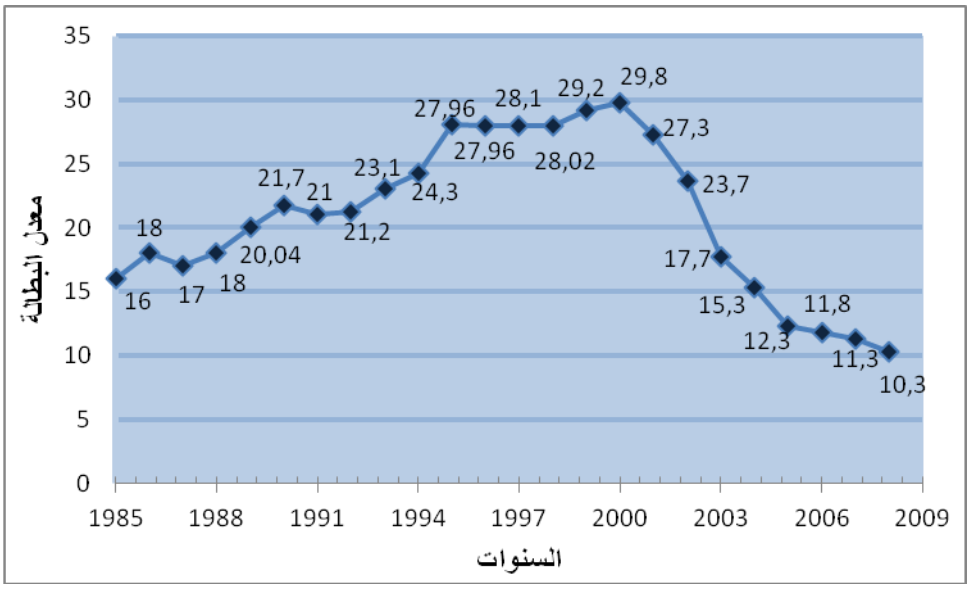

**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات االمجلس الوطني الإقتصادي و لإجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات، 2009**

**التفسير:**

من خلال تفحصنا لمعدلات البطالة المبينة في الشكل السابق، نلاحظ أنها تشير إلى كون هذه الظاهرة قد مرت بمرحلتين بارزتين و متعاكستين في الاتجاه على العموم خلال الفترة 1985-2009.

**أ) الفترة 1985- 2000**

سجلت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا لمعدلات البطالة، حيث انتقلت من 16% سنة 1985 إلى 29.8% سنة 2000، ونعتقد أن هذا نتيجة تراجع النمو الاقتصادي الذي مرت به البلاد و الناجم عن تفاعل العوامل الخارجية غير الملائمة، من تدهور في شروط التبادل الدولي و الصدمة البترولية لسنة 1986، مع العوامل الداخلية الناجمة عن السياسات الاقتصادية المتبعة.

فقد تميز النصف الثاني من الثمانينات بتقلص عرض العمل، ويعود ذلك إلى استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية الكبرى من 9.4% سنة 1980 إلى 3,3% سنة 1986[1]، و كذا انخفاض سعر صرف الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية للجزائر مع الخارج، فانخفضت أسعار المواد الخام المصدرة و ارتفعت بالمقابل أسعار واردات الجزائر من السلع تامة الصنع،و من جهة أخرى، الانخفاض الكبير لأسعار النفط الذي كان و لا يزال المورد الرئيسي لإيرادات الدولة الجزائرية، حيث تراجع سعر البترول من 35$ للبرميل سنة 1986[2]، هذا ما جعل الجزائر غير قادرة على بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القائمة بسبب العجز المالي الذي أصاب ميزانية الدولة، فانقطع التموين الصناعي على بعض المؤسسات، وبالتالي ظهرت أولى بوادر النقاش حول فائض العمالة لتبدأ أولى إجراءات تسريح العمال مطلع التسعينات، وبذلك تكون بداية بروز ظاهرة البطالة في الجزائر.

فالضائقة المالية التي مرت بها الجزائر، جعلتها تعيد النظر في السياسات الاقتصادية القائمة في إطار النظام الموجه، والشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وصرامة وانفتاحا على الاقتصاد العالمي، فلجأت لصندوق النقد الدولي وتبنت برامجه الإصلاحية التي تقتضي تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي ثم التعديل الهيكلي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع نسبة البطالة بمعدل متسارع مقارنة بالفترة السابقة حيث انتقلت من 24% سنة 1994 لتبلغ 29% سنة 1997[3] إثر اتخاذ الدولة عدة إجراءات من بينها ترشيد الإنفاق العام المقترن بخفض الاستثمار العام، و هذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق

---

[1]– مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص2

[2]– مقدم عبيرات، ميلود زيد، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http:www.kantakji .com/figh/files/Economics/7831

[3]- Saib Musette, Nacer Eddine Hammouda, "Evaluation des effets du programme d'ajustement structurel sur le marché du travail en Algérie", Cahiers du CREAD, N° 46/47, 4ème trimestre 1998 et 1 er trimestre 1999P: 168.

وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار، كما تخلت الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون بالتعيين المباشر لخريجي المدارس المتخصصة والجامعات.

ضف إلى ذلك التأثير السلبي لسياسة خفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية على كل من تكلفة الاستثمار و تكلفة الإنتاج، حيث انتقل من 12,190 دينار مقابل واحد دولار سنة 1990 ثم من 21,765 دينار مقابل واحد دولار سنة 1991، ليصل إلى 63,002 دينار مقابل واحد دولار سنة 1994 بانخفاض قيمته 40,17%[1]، هذا ما كبد المؤسسات الاقتصادية العمومية خسائر كبيرة جعلها تلجأ للتصفية والغلق النهائي الذي ينتج عنه الاستغناء الكلي عن العمال، أو إعادة الهيكلة التي تعتمد على الأساليب الحديثة كثيفة رأس المال وقليلة العمالة، أو إلى الخوصصة التي هي عملية تحول الوحدات الإنتاجية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية بعيدا عن الاعتبارات الاجتماعية، كل هذه الإجراءات استدعت التخلص كليا أو جزئيا من العمالة، إما عن طريق التسريح الجماعي أو التقاعد المسبق، و تشير الإحصاءات التي تم إعدادها في جوان1998[2] أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة انجر عن ذلك تسريح 212960 عامل، حسب المكتب الدولي للعمل سنة 1999.

كما أن التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية شجع عمليات استراد منتجات يتم إنتاجها محليا مما أدى إلى إغلاق و إفلاس كثير من المؤسسات و من ثم تسريح عمالها[3].

---

[1] - **Leila Baba Ahmed, "Dévaluation du dinar et entreprise publique", Cahiers du CREAD, N° 57, 3ème trimestre 2001, P: 60.**

[2] – المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي للسداسي الأول من سنة **1998** ، الدورة الثانية . عشر، نوفمبر، **1998** ، ص**96**

[3] – ناجي بن حسين،محمد الهادي مباركي،عبد الحليم عيساوي،مرجع سبق ذكره،ص**124**

وقد زاد من حدة الوضع، تزامن هذه الإصلاحات الاقتصادية مع الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد منذ 1992، التي ساهمت في توسيع ظاهرة البطالة من خلال حرق وتخريب المصانع، وبالتالي دخول عمالها عالم البطالة من بابه الواسع،و على سبيل المثال ما حدث لمصنع الصناعات الكهرومنـــزلية بسيدي بلعباس الذي أحرق في منتصف التسعينات، فوجد مئات العمال أنفسهم في حالة بطالة إجبارية، من جهة، ومن من جهة أخرى، تغيير وجهة النفقات العمومية التي عوض أن تدفع عجلة النمو حولت لبناء المدارس المدمرة، وتعزيز تجهيزات الأمن، و كذا خلق مناصب شغل غير منتجة تمثلت أساسا في الحرس البلدي وأعوان الأمن، كل هذا جعل الجزائر تصنف ضمن قائمة البلدان ذات المخاطر الكبرى، هذه الوضعية جعلت المستثمرين الأجانب يترددون في الدخول إلى الجزائر للاستثمار فيها رغم التسهيلات القانونية والجبائية والامتيازات الممنوحة لهم، هذا الاستثمار الذي بمقدوره أن يمتص البطالة المرتفعة و المتزايدة باستمرار.

ضف إلى ذلك، غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي (غير الرسمي) خاصة في مجال النشاط التجاري غير المصرح به جزئيا، إذ قدرت نسبة تزايد مناصب الشغل الرسمية سنويا في الفترة المتراوحة بين 1993 و 1998 ب 8.41%، في حين تزايدت مناصب الشغل الرسمية ب 2.52 % في نفس الفترة[1] ، و مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي حوالي 400000 تلميذ الذين يغادرون المدرسة سنويا[2] ليلتحقون بصفوف البطالين، ناهيك عن العبء الديمغرافي الذي جعل حجم المجتمع النشيط الجزائري يتزايد حيث

[1]– أحمد شفير، الإصلاحات الإقتصادية و آثارها على التشغيل – حالة الجزائر -رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001–2002، ص209.

[2]- Baya Arhab, " Les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'Algérie", Cahiers du CREAD,N ° 46/47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, P: 47.

كان في حدود 4.5 مليون سنة 1985، و أصبح في حدود 7.5 مليون سنة 1995، ليقارب 9 ملايين سنة 2000[1].

**ب) الفتـــــرة 2001 – 2009:**

أما هذه الفترة، فقد شهدت تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة، إذ انخفضت نسبتها إلى النصف في غضون خمس سنوات حيث انتقلت من حوالي 30% سنة 2000 إلى 15.3% سنة 2005 لتقارب الثلث عام 2009 حيث قدرت ب 10.3%، ونعتقد أن النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب شغل و تقليص البطالة خلال السنوات الأخيرة تعود للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا، وكذا تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي و تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت فيها بقدر كبير من المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للتكفل بالعمال الذين تم تسريحهم من مناصب شغلهم من جهة أخرى، وذلك تماشيا مع الإصلاحات، علاوة على هذا فإن إنعاش الاستثمارات العمومية و الخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي سجل منذ انطلاقه سنة 2000 إلى سنة 2004 إنشاء 822157 منصب عمل، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جرى تنفيذه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 و الذي تمكن من خلق 751812 منصب شغل و كذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات التي أنشئت 74173 منصب شغل خلال سنة 2004[2] ، جاءت كلها لتعزز هذه الأجهزة، بالإضافة إلى تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة

---

**[1]- Baya Arhab," L'évolution du marché de l'emploi dans la wilaya de Bejaïa: entre le formel et l'informel", Cahiers du CREAD, N ° 68/69, 2ème et 3ème trimestre 2004, P: 132.**

**[2]– المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2004 ، ص،113، 114**

2005-2009، الذي يهدف إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولدا للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، وكذا المساعدة على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية[1] .

كل ذلك أثمر عدد هام من مناصب الشغل« فخلال العشر سنوات الماضية تم توظيف قرابة ثلاث ملايين و نصف المليون من المستخدمين في الإدارات و مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي والورشات، بالإضافة إلى أكثر من مليونين و نصف المليون من المناصب المماثلة من خلال مختلف الآليات التي استحدثت لمحاربة البطالة[2]»، كما نص الالتزام الحكومي على إنشاء مليوني منصب شغل خلال الفترة الخماسية 2004-2009، مليون منصب منها عن طريق المتعاملين الاقتصاديين و الشغل العمومي و مليون معادل من خلال برامج الكثافة العالية لليد العاملة[3] ،فقد سمحت أجهزة التشغيل المؤقت و أجهزة خلق نشاطات تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب باستحداث2,7 منصب عمل في الفترة 1999-2007[4]،حسب الديوان الوطني للإحصائيات ،لكن و حسب البنك العالمي فهذه الطبيعة

---

[1]– الطيب لوح – وزير العمل والضمان الإجتماعي-، الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 30 ماي 15 /جوان2007

[2]– عبد العزيز بوتفليقة – رئيس الجمهورية الجزائرية–، القاعة البيضاوية بالمركب الأولمبي 5 جويلية، الجزائر العاصمة، يوم 12 فيفري 2009.

[3]– المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة العامة .العادية السادسة والعشرون، جويلية، 2005 ، ص :7

حسب المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، فأجهزة التشغيل المؤقت هي :الوظائف المأجورة بمبادرة محليةOESIL عقود ما قبل التشغيلCPE نشاطات ذات منفعة عامة ،AIG

أعمال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليدا لعاملة ذات منفعة عامة ، TUPHIMO.

[4]- Données sur l'emploi et le chômage en Algérie, Consulté dans le site: http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf.

المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالنظر لكون نسبة أكبر من العمالة تشغل وظائف مؤقتة 37% مقارنة بالوظائف الدائمة 34%، في حين تشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية[1].

إن تأكيد تراجع البطالة على المستوى الإجمالي (10.3) يجب ألا يحجب خصائص هذه الظاهرة، التي تجعل منها مسألة حاسمة و مهمة و المتمثلة في بنيتها الديمغرافية والجهوية وتوزيعها بين مختلف الفئات الاجتماعية المهنية.

### الفرع الثاني: خصائص البطالة في الجزائر

لظاهرة البطالة تأثير بالغ على الفرد والمجتمع، فالفرد بالإضافة إلى انعدام دخل مستقر، يعيش وضعية سيئة و تهميشا وإقصاء، أما مستوى المجتمع، فيعتبر مصدرا للتوترات داخله مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي، ومهما يكن من أمر فإن البطالة في بلادنا أصبحت تكتسي الخصائص التالية:

- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب، فأكثر من 75% من العاطلين عن العمل لا يتجاوز سنهم 30 سنة، وتصل هذه النسبة إلى 87.8% للذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة[2]لأن الشباب يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان.
- قدرت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2000 بحوالي 62.8% في الوسط الحضري[3]، مقابل 31.2% في الأرياف بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، خاصة إثر الأعمال الإرهابية خلال سنوات الأزمة الأمنية في الجزائر، إلا أنها بدأت في التراجع التدريجي مع تحسين الأوضاع الأمنية و الاقتصادية حيث بلغت 58.85% سنة 2003، أما سنة 2005 فقد صارت 57.66%.

---

[1] - Country brief, Consulté dans le site:
http://web.worldbank.org/wbsite/external/countries/menaext/algeriaext
N/0,,contentMDK:20188043~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:312509,00

[2] ONS, Données statistiques: Activité, emploi et chômage, Op. Cit, P: 01.

[3] ONS, Rétrospective statistiques, résultats 1970-2002, Op. Cit, P: 75.

- رغم أن نسبة البطالة في الجزائر شهدت انخفاضا جدير بالملاحظة في مطلع الألفية الثالثة، إلا أنها عند فئة النساء تبقى دون هذا الانخفاض المسجل، حيث بلغت 15.31% سنة 2003[1] وقدرت ب 20.35% سنة 2006[2]، وفي سنة 2008 وصلت إلى 25.8% حسب تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل والبطالة سنة 2007.

- تشهد البطالة عند النساء ارتفاعا ملحوظا في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي حيث قدرت سنة 2005 ب 71.6% في المدن مقابل 28.4% في الأرياف[3]، ونعتقد أن هذا يعود إلى أن المرأة الريفية تبحث عن عمل و تفكر في الدخول لعالم الشغل نظرا لاحترام التقاليد الاجتماعية.

- إن ثلاثة أرباع(4/3) العاطلين عن العمل في الجزائر لا يتمتعون بأي تأهيل[4]، هذا ما يصعب دمجهم في سوق العمل.

- يزداد معدل البطالة بارتفاع المستوى التعليمي حيث يعادل 4.2% للذين هم بدون أي مستوى ليصل إلى 17% بالنسبة للجامعيين[5] و نعتقد أن ذلك يعود لكون البطالين الذين لا يحملون أي شهادة تعليمية و ذوي المستوى الضعيف هم عموما من كبار السن الأقل تعرضا لهذه الظاهرة عكس البطالون من فئة الشباب الذين عادة ما يفضلون مناصب عمل تتوافق مع مستواهم التعليمي خاصة منهم الجامعيين.

- يقدر عدد البطالين الذين سبق لهم و أن عملوا ب 515000شخص، أي بنسبة 37.5% من مجموع العطلين عن العمل، حيث أن 60.4% يقيمون في المدن مقابل

[1] ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, Algérie, N °22, Edition: 2006, P:80.
[2] ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2004-2006, Algérie, N°37, Edition: 2008,P:15.
[3] CNES, Rapport national sur le développement humain, Algérie, 2006, P: 65.

[4]– المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، مرجع سبق ذكره، ص57.

[5]- 3ONS, Enquête emploi auprès des ménages -2007-, Collections statistiques n°139, Alger, Edition: 2008, P:32.

39.6% يقطنون بالأرياف، أما فئة النساء فلا تمثل إلا 16.9% من العدد الاجمالي للبطالين الذين سبق لهم أن مارسوا نشاطا ما، كما أن ثلاث أرباع هذه العمالة كانت تنشط في إطار القطاع الخاص[1].

- إن أكثر من 76% من الأعمال و النشاطات التي مارسها البطالون من النوعSTR1، تميزت بكونها مؤقتة مقابل 9.6% يفترض أن تكون دائمة و 13.6% شغلها أرباب المؤسسات[2]، ويرجع التوقف عن العمل إما إلى انتهاء إنجاز المشروع أو لحل المؤسسة بسبب الفشل أو إلى انقضاء المدة المحددة لعقد العمل أو للبحث عن عمل أفضل و إما بسبب التسريح الجماعي و الاجباري للعمال و هذه الأخيرة يميز خاصة العمل في القطاع العمومي.

- يتميز البطالون الذين سبق لهم و أن حصلوا على منصب عمل بسرعة الاندماج نسبيا في سوق العمل، حيث تقدر نسبة البطالون الذين حصلوا مجددا على عمل ب45.7% في مدة لا تتعدى 6 أشهر، في حين بلغت نسبتهم12.5% للذين ظلوا يبحثون عن عمل لمدة تفوق 3 سنوات، أما المدة الفاصلة بين التوقف عن العمل و إيجاد منصب جديد فتقدر في المتوسط ب 16شهرا[3].

- 2/3 من مجموع البطالين هم طالبين جدد للشغل، معناه دون أية خبرة مهنية، فهذه البطالة ناتجة عن سوء الإدماج التي تترجم ظاهرة خطيرة و هي الطرد الاجتماعي، حيث يجد الشاب نفسه أمام حلقة مفرغة و تناقص صارح يفرضه نظام سوق الشغل الجزائري في غياب سياسة فعالة، ألا وهي الحصول على خبرة، التي لا تقل في الغالب عن 5 سنوات.

---

[1]- **Ibid, P: 33, 34.**
[2]- **Ibid, P: 35.**
[3] - **Ibid, P: 35.**

- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل فقد انتقلت مدة البحث عن العمل من 23 شهر سنة 1989 إلى أكثر من 27 شهر سنة 1996[1]، و في سنة 2003، أظهر تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات لدى الأسرة حول التشغيل و البطالة، أن أكثر من 60% من العاطلين عن العمل ظلوا بطالين لمدة أكثر من سنة وأن نسبة 19% من بينهم تجاوزت بطالتهم 5 سنوات[2]، فطول مدة البطالة تؤدي إلى تقلص المؤهلات المكتسبة وفرص إيجاد منصب شغل، وتدفع الكثير من الشباب إلى ممارسة النشاطات غير الرسمية وإلى الانحراف.

- إن بطالة حاملي الشهادات الجامعية آخذة في الزيادة من سنة لأخرى، فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد ارتفعت نسبة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية من 9.48% سنة 2003 إلى 11.42% في سنة 2004 ثم 12.09% سنة 2005[3] إلى أن وصلت ب 17% سنة 2007[4]، و قد يعود ذلك لعدة أسباب منها قلة الخبرة و تراجع الدولة عن سياسة توظيف حملة الشهادات الجامعية، فحسب وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، يستقبل سوق الشغل سنويا أكثر من 120 ألف متخرج جامعي[5]، ولهذه الظاهرة آثار خطيرة كتكثيف هجرة الأدمغة و عزوف التلاميذ عن مواصلة الدراسة...إلخ.

- تبرز الهيكلة الجهوية للبطالة فوارق في مجال التشغيل، و تعد مناطق الجنوب مثلا معبرا عن ذلك، فولاية الوادي مثلا سجلت نسبة 41%.

---

[1]– ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص:125

[2]– المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، مرجع سبق ذكره، .ص:57

[3]- ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, Algérie, N° 23, Edition: 2007, P: 80.

[4] ONS, Enquête emploi auprès des ménages -2007-, Op. Cit, P: 32.

[5]عبد النور بوخمخم، فرص عمل جاهزة لربع مليون إطار جامعي قبل نهاية العام، جريدة الشروق، العدد 2316. 2008/06/02 ، ص4 :

- أخيرا بطالة مرتفعة جدا عند الطبقات الاجتماعية المحرومة(44% عند الفقراء)[1]، مما يؤكد الترابط الوثيق بين ظاهرتي البطالة و الفقر، فأكثرية البطالين فقراء وأغلب الفقراء عاطلين عن العمل، و هي ميزة منطقية و مقبولة في بلد نامي كالجزائر، أين تكثر الطرق غير الرسمية لا يجاد منصب شغل خصوصا في المرحلة المتدهورة لسوق الشغل.

## المطلب الرابع: الأجهزة لمكافحة البطالة في الجزائر

لقد سعت الدولة الجزائرية و منذ استقلالها إلى إعداد برامج لترقية الشغل و محاربة البطالة إلا أن الإلحاح على مثل هذه البرامج لم يأت إلا مع أواخر الثمانينات إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد، حيث عملت على مواجهة تدهور سوق الشغل بإنشاء أجهزة جديدة بديلة لإدماج الشباب مهنيا و كذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية.

### الفرع الأول: عرض أجهزة التشغيل

قررت السلطات العمومية إنشاء عدة آليات للتشغيل منذ 1987، خصصت للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 30 سنة، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي

1 [1]ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص126 :

عرفت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات معدلات مرتفعة، و كون أجهزة التشغيل متعددة، سنحاول التطرق إلى أهمها لنتمكن فيما بعد من معرفة مدى فعاليتها في مجال التشغيل.

### 1) برامج تشغيل الشباب (PEJ)

هو برنامج كان موجها للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-27 سنة وذلك خلال الفترة( 1987-1989)، ويهدف إلى:

- تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج للتكوين.
- منهج تأهيل للشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني و ذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة عن طريق أنشطة زراعية، صناعية، بناء وري...الخ
- محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص و ذلك بالتنسيق مع البلدية[1].

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في« ورشات منفعة عامة» ،التي تنظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات و البناء و الأشغال العمومية، كذلك نجد برامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

تمول الدولة هذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث أن الإعانات المقدمة تحدد وفق عدد المستفدين و مستوى الأجر الذي يربط بالأجر الوطني الأدنى المضمون الساري

[1]– المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان، 2002، ص19،20

المفعول آنذاك و هذا مهما كان مستوى تأهيل المرشحين، إلا أن تطبيق مختلف هذه البرامج كشف عن وجود نقائص،من بينها نجد[1]:

- أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة و غير مؤهلة.
- سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق النشاطات ومتابعتها

ولهذا تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب وهو جهاز الإدماج المهني للشباب.

## 2) الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية(ESIL)

أنشئت سنة 1990 في إطار جهاز الادماج المهني للشبابDIPJ الذي يهدف لتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب.

وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية لا تتجاوز مدتها السنة بأجر شهري لا يتعدى 2500 دج والذي لم يتغير منذ 1990، يستفيد منها الشباب العاطلون عن العمل الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة، ويدخلون سوق الشغل لأول مرة لاسيما في المناطق المحرومة من البلاد[2].

يهدف الجهاز إلى استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الري والغابات، وقد كان للمرونة الكبيرة في تسيير هذا النوع من التشغيل من حيث اختيار المشاريع وطبيعة الأشغال ومدتها، جعل من هذا البرنامج الأداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجماعية و الهياكل الاجتماعية.[3]

---

[1]– المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان،.2002،ص77

[2]- CNES, Op .Cit, P: 68, 69.

[3]المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص80 :

### 3)النشاطات ذات المنفعـــة العامـــة (AIG)

يتعامل هذا الفرع من الشبكة الاجتماعية مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل و كذا العاطلين عن العمل و يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للتشغيل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية[1].

تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة، و يعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا، و يحق للمستفدين التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة ومن خدمات الضمان الاجتماعي، لكن لا يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور بل هو حل مؤقت و شكل من أشكال التضامن[2].

إن طبيعة العمل المقترح غير محددة بما أنها تعتبر مهنة تدخل في إطار « نشاطات ذات منفعة عامة »، وبالتالي فالفرق الوحيد الذي يميز هذا النوع من الوظائف و الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية هو الأجر الذي يقدر ب 2500دج شهريا في هذه الأخيرة مقابل 3000 دج شهريا بالنسبة للتعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.

### 4) الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO)

أنشئ هذا الجهاز سنة 1997، يهدف إلى معالجة البطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة خاصة في المناطق التي تكون معدلات البطالة فيها مرتفعة، وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال

[1] CNES, Op .Cit, P:68.

[2] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص86 :

من التقنية ولا معدات ضخمة، وتتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي:

- الوزارة المكلفة بالعمل.
- الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية.
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

يقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب عمل بحوالي 9034 دج شهريا تمثل أساسا الأجر، كما أن ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 30 سنة، و 60% منهم يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة، أما الباقي أي 40% فهم يبحثون عن عمل لأول مرة، و 50% منهم يبحثون عن عمل لأكثر من سنتين، أما المتقبلين للعمل في الورشات الذين يبلغوا سن الأربعين فيمثلون 70% من العدد الإجمالي للموظفين، وتبلغ نسبة الأشخاص الذين شغلوا تلك الوظائف من قبل حوالي 55%، و 20% من المقبلين على العمل في الورشات يحملون شهادات جامعية[1].

### 5) عقود ما قبل التشغيل (CPE)

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز باعتبار جهاز الإدماج المهني للشباب، و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغل الشباب بتسيير هذا الجهاز، والذي يخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الذين أعمارهم 19 سنة ولا تتجاوز 35 سنة والحائزين على شهادة التعليم العالي (ابكالوريا+4 سنوات)، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) والباحثين على منصب شغل لأول مرة، حيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية

[1]– المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص89،90

والخاصة بما فيها تلك التابعة لقطاع المؤسسات و الإدارات العمومية و يتم تعيينهم في مناصب عمل فعلية ملائمة لمستوى تكوينهم.[1]

تحدد مدة عقد التشغيل الأولي بسنة واحدة و يمكن تمديدها استثنائيا مرة واحدة لمدة ستة أشهر حيث يخفض على إثرها الأجر بنسبة 80%[2]

يتم تمويل عقود ما قبل التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص، وتكون الأجور محددة كما يلي[3]:

- يتقاضى الحائزون على شهادة جامعية 6000 دج شهريا بالنسبة للعام الأول و4500 دج شهريا عند تمديد الفترة لا تتجاوز 6 أشهر.
- يتقاضى التقنيون السامون 4500 دج شهريا خلال العام الأول و 3000 دج شهريا عند تمديد الفترة لا تتجاوز 6 أشهر.

إن الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل إلى قسمين:

**بالنسبة للشباب:**

- معالجة مشكل بطالة الشباب الحائز على شهادات و المقصيين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب.
- السماح للشباب الحائزين على شهادات الاستفادة من خبرة مهنية و مهارة توافق اختصاصهم.
- الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل.

---

[1] – المادة:2،3،4 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص 28،29

[2] – المادة05،06 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص29

[3] – المادة 07 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص29

**بالنسبة للمستخدم:**

- تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة.

مع العلم أنه يطلب من المرشحين المؤهلين الاستفادة من عقود ما قبل التشغيل ضرورة التسجيل في وكالة محلية للوكالة الوطنية للتشغيل، و تمنح الوكالات للمعنيين شهادة تسجيل ثم تقوم بإرسال قوائم الأسماء شهريا إلى منذوبيات تشغيل الشباب.

**الفرع الثانـــي: تقييم أجهزة التشغيل**

لقد كان لارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية الثالثة بالغ الأثر في تحسين الوضع الاقتصادي في بلادنا، وهذا انعكس على السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل حيث ركزت أساسا على الاهتمام وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة التشغيل التي أنشئت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية السابقة، ويظهر ذلك جليا من خلال حصيلة نشاطات هذه الأجهزة التي نوردها فيما يلي:

**1) الوظائف المؤجرة بمبادرة محليـــــة:**

خلال الفترة 1990-1994 استفادت قرابة 332000 شاب من منصب عمل لمدة متوسطة تصل إلى ستة أشهر(06) في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والإداري.

- الإدارة والقطاعات الاجتماعية والتربوية 45%.
- البناء و الأشغال العمومية 34.6%
- الفلاحة قطاع الغابات 17.7%
- الصناعة و المؤسسات المحلية2.7%

وقد ساهم فرع الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية في إنشاء 11000 منصب عمل دائم أي بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 3.3%من إجمالي الإدماجات المنجزة خلال الفترة 1990-1994[1].

### 1) النشاطات ذات المنفعة العامة

لقد سمح جهاز التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، في ظل ظرف اقتصادي واجتماعي صعب بالتخفيف ولو بصفة ضئيلة، من آثار البطالة والفقر وتوفير مداخيل للعيش والضمان تغطية اجتماعية لفئة السكان المحرومة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ساعد الجهاز الجماعات المحلية في مواجهة احتياجاتها في مجال الخدمات العمومية باستخدام المستفيدين من هذا الجهاز كعاملين.

هذا رغم تراجع في عدد المستفيدين منذ سنة 1996، حيث قدر معدل الاستفادة من هذا الجهاز 216429 شخص سنويا في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2001، أما عددهم سنة 2001 فلم يتجاوز 132400 شخص، و يعود ذلك لانخفاض عدد الورشات المفتوحة من أجل تطهير القوائم التي تسجل عدد كبير من المستفيدين غير الشرعيين بسبب غموض الأهداف و غياب المراقبة و المتابعة.

كما سجلت نقائص عديدة تتعلق بالأهداف المسطرة و الجوانب التنظيمية والقانونية، فمثلا فئة الأعمار التي تتراوح ما بين 16 و 17 سنة لم يتم تمثيلها وبالتالي أقصيت من الاستفادة من التضامنية لكل الأشخاص الذين بلغوا سن العمل(16-59 سنة)، بالإضافة إلى ذلك تمثل فئة الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم السن القانونية للعمل بنسبة 1.9%.

### 2) الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

لقد تم تطبيق برامج الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص: 74

- **المرحلة الأولى**: أو المرحلة النموذجية التي تم الشروع فيها عام 1997 وانتهت سنة 2000 حيث قام البنك الدولي لإعادة الإنشاء و التعمير بتمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون $، أي ما يعادل 4.13مليار دينار ل 3864 ورشة، خصت هذه المشاريع للميادين الكبيرة المستعملة لليد العاملة كالأشغال العمومية (الطرقات)، الزراعة، منشأة الري الصغرى، العمران و أشغال التهيئة. خلال هذه المرحلة تم تشغيل 1400000 شخص حوالي 36 شخص لكل ورشة، و تم إنشاء 42000 منصب شغل.
- **المرحلة الثانية**: تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة 2001-2004 في هذا الصدد استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره 9 ملايير دينار لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل سنويا، باعتبارها الوكالة المسيرة لهذه البرنامج.

إن تحليل هذه النتائج يؤكد مصداقية هذا الجهاز في أدا مهامه من خلال توسيع مفهوم تقبل العمل للعديد من الحائزين على شهادة التعليم العالي بالإضافة إلى توفير مناصب شغل بتكلفة زهيدة و نسبة ضئيلة للموارد و المعدات و كثافة عالية لليد العامل، إلا أن أغلبها مناصب عمل مؤقتة تنتهي بانتهاء النشاط[1].

### 1) عقود ما قبل التشغيل :

تخص برامج عقود ما قبل التشغيل مئات المؤسسات العمومية و الخاصة و قد سجلت تشغيل 31085 شخص خلال الفترة الممتدة من السداسي الثاني لسنة 1998 إلى سنة 2001، تتوزع كما يلي:

- الإدارة :17081 منصب أي بنسبة 55%

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص :90،91

- القطاع الاقتصادي: 14004 منصب أي بنسبة 45%
- المستوى الجامعي: 21119 منصب أي بنسبة 68%
- مستوى تقني سامي:9966 منصب أي بنسبة 32%

ومن بين 31085 توظيف، تم تثبيت 3520 شاب في مناصبهم أي ما يعادل 11.3%، حيث 2.24% منهم حصلوا على مناصب في الإدارة و 9.11% منهم كانت مناصبهم في القطاع الاقتصادي، أما المستفيدين الآخرين فقد تحصلوا على شهادة عند انتهاء العقد[1].

إذن فنسبة التثبيت ضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد، إذ أن 90% من المستفيدين بعد استكمال حقوقهم يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن عمل، وفي النهاية يبقى جهاز عقود ما قبل التشغيل برنامج مؤقت دون أن يمنح إمكانيات حقيقية للإدماج الدائم، رغم ذلك فإنه يقصى من الاستفادة من هذا الجهاز الحائزين على شهادات تكوين رغم عددهم الكبير، كما أن إجبارية الإعفاء من الخدمة الوطنية تشكل عائقا كبيرا لتوظيف الحائزين على الشهادات من الذكور مما يفسر تفوق العنصر النسوي في عدد المسجلين و الموظفين.

أما الفترة 2001-2005 فقد سجلت إنشاء حوالي 1.5 مليون منصب شغل من طرف مجموع الأجهزة السابقة و هي موزعة كما يوضحه الجدول الموالي:

[1]– المجلس الوطني الإقتصادي و لإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص98

جدول رقم (10): مساهمة أجهزة التشغيل في إنشاء مناصب عمل خلال الفترة 2001-2005 (الوحدة: عامل)

| السنوات / أجهزة التشغيل | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الوظائف المأجورة بمبادرة محلية | 74700 | 72700 | 70000 | 72500 | 62000 |
| النشاطـــات ذات المنفعة العامـــة | 132400 | 166100 | 180000 | 183500 | 185000 |
| عقـــود ما قبـــل التشغيل | 6600 | 4700 | 4800 | 59800 | 48000 |
| الأشغال ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة | 28000 | 30000 | 30500 | 14000 | 7000 |
| المجمـــــوع | 241700 | 273500 | 285300 | 329800 | 302000 |

SOURCE :CNES , Rapport national sur le développement humain OP, Cit. P :69

التفسير:

نلاحظ أنه خلال الفترة 2001-2005 قد ساهمت أجهزة التشغيل بإنشاء حوالي 1432300 منصب شغل، بمتوسط يفوق 280000 فرصة عمل سنويا و ذلك بتكلفة إجمالية تقارب 100 مليار دج، وقد كان لهذا العدد المعتبر من مناصب العمل أثرا جليا في تنشيط سوق الشغل من خلال ديناميكية ونشاط في التوظيف في ظرف اقتصادي صعب وكذا إنشاء مناصب عمل لمحاربة البطالة والفقر والحد من التوترات الاجتماعية بالإضافة إلى استفادة فئة الشباب البطالين من الحماية والاندماج الاجتماعي والمهني.

ومن جهة أخرى، يمكن ملاحظة أن مناصب الشغل المنشأة من طرف مختلف أجهزة التشغيل منذ انطلاق نشاطها، ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفقات العمومية و يتميز أغلبها لعدم الديمومة وانخفاض مساهمتها في القيمة المضافة كونها غير إنتاجية باعتبارها تخلق فرص عمل وليس نشاطا إنتاجيا، بالإضافة إلى انخفاض مبالغ ومستويات الإعانة والتعويضات بالمقارنة مع الأجر الوطني الأدنى المضمون وكأن هذه الأجور تعتبر رمزية فقط، وبالتالي لا يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

وعليه يمكن القول أن خوض الجزائر في برنامج التصحيح الهيكلي نهاية القرن العشرين مكنها من استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، وبالمقابل نتج عن ذلك تسريح أعداد هائلة من العمال أضيفت إلى قائمة البطالين، هذا ما ساعد على تفاقم ظاهرة البطالة في البلاد.

وقد تمكنت الجزائر من ضغط معدل البطالة خلال العشرية الأخيرة إلى ثلث ما كان عليه، باتخاذ تدابير وإجراءات لمحاربة البطالة تعلقت أساسا بالأجهزة للتشغيل المؤقت، التي لم ترق لأن تكون سياسة فعالة للحد من هذه الظاهرة، بل حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تم إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار في البلاد خلال هذه الفترة، بإصدار السلطات العمومية لعدة قوانين من شأنها تشجيع وتطوير الاستثمار بالإضافة للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن ضمن الحلول التي باشرت بها الجزائر للتصدي لظاهرة البطالة، تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات باعتبارها مشروع جديد يوحي بالتوجه أكثر نحو تشجيع المبادرات الفردية وخلق تراكم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية التي مفادها أن « نصبت الدولة الجزائرية أجهزة للتشغيل للحد من ظاهرة البطالة التي تفشت بشكل كبير نهاية القرن الماضي».

**خاتمة الفصل:**

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية نظرًا لنتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، حيث تبين أن أغلب تعاريف الاقتصاديين تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، معتمدين في ذلك على المعايير الذي حددها المكتب الدولي للعمل، ورغم صعوبة قياس حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها .كما وجدنا أن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها.

و بعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلا واختلافًا بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل وهذه غير مقبولة، غير أن التحليل الذي جاء به كينـــز أكثر تأييداً للتحليل لسوق العمل عنها لوجهة نظر الكلاسيكية، وبسبب عدم قدرة النظريتين الكلاسيكية أو الكينـــزية على تفسير معدلات البطالة المرتفعة بداية من السبعينيات، ظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة على ضوء معطيات اقتصادية جديدة بإدخال فروض أكثر واقعية وحتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، على أمل إيجاد الحلول الأنجع للقضاء عليها. إضافة إلى مختلف النظريات، وجدنا أنه تم إعداد العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية حول ظاهرة البطالة، محاولين ربطها ببعض المتغيرات التي قد تكون سبب في حدوث البطالة، والتي لم تستمر طويلا خاصة ببروز أزمة الركود التضخمي في بداية السبعينات، ثم جاء فريدمان فيما بعد ليضيف إسهامًا جديداً، والدراسة التي قام بها "أرثن أكيون" حول العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة. بعد دراسة الأساس النظري للبطالة ومحاولة معالجة مختلف الآراء المتعلقة بها سنحاول القيام بتحليل واقع هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري، وذلك بدراسة أهم النقاط التي نراها ضرورية،مع عرض مختلف آليات مكافحتها التي اعتمدتها الجزائر ومدى فعالياتها ألا و هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" والتي سنتطرق إليها في الفصل التالي.

# الفصل الثالث

## دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب« ANSEJ » في الحد من ظاهرة البطالة عن طريق المؤسسات المصغرة

**تمهيـــــد:**

إن إشكالية التشغيل لا تتعلق فقط بالشباب بل تخص كل الشرائح الاجتماعية

و التشغيل يدرج ضمن السياسة العامة الاقتصادية كانت أو اجتماعية من خلال الإنعاش الاقتصادي،إعادة توزيع الثروات، مكافحة التشغيل المؤقت و سياسة صناعية التي تضمن الإدماج في مناصب دائمة و تجعل من الاقتصاد في حركية دائمة و تسمح بالاستغلال الأمثل لكل الطاقات المتوفرة في البلد، لذا حاولت الجزائر تطوير برامج و آليات و عصرنتها لتتوافق مع الاحتياجات و الرغبات المطلوبة من خلال سنها لقوانين جديدة منظمة للفئة العاملة بغية الاستغلال المنطقي و العقلاني لها، لكن الشيء الملفت للانتباه أن البطالة في الجزائر سجلت تراجعا محسوسا و انتقالا فريدا من نوعه، فبعدما كانت تقارب 30% في نهاية التسعينيات انخفضت إلى 17.7% عام 2004 لتصل إلى حوالي 9,8% سنة 2013؛ و على هذا الأساس نتساءل عن دور سياسة التشغيل التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في معالجة مشكل البطالة خاصة في السنوات العشر الأخيرة؛ و هل بإمكاننا بناء نموذج اقتصادي خاص بالتشغيل في البلاد يهدف إلى إيجاد مناصب الشغل التي يمكن استحداثها مستقبلا في إطار الإمكانيات المالية المرصودة للبرنامج الخماسي 2010-2014؟ و لمعالجة هذه الإشكالية تم التركيز على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في الحد من ظاهرة البطالة وهذا ما سنقوم به في هذا الفصل.

## المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

### المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

#### الفرع 01: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هي هيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير القطاع، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996بمقتضى – المرسوم التنفيذي رقم96- 296المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك يشكل أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل

البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب[1]

**الفرع 02: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** تكلف الوكالة بالمهام التالية[2]:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية،و لاسيما المتعلقة بمجال التركيب المالي و رصد القروض، كما أنها تقوم و في هذا الصدد بإقامة علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل.
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.

[1] - **ANSEJ : Agence nationale de soutien de l'emploi de jeunes.**

[2] – المادة: **06** من المرسوم التمفيدي رقم:**96–296**، المؤرخ في : **08**سبتمبر **1996**

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي:

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا
- تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

حتى تؤدي مهامها بفعالية، يمكن أن تقوم بما يلي:

تكلف جهات مختصة بإعداد دراسات الجداول، و قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها، تطبق كل تدبير يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الآجال المحددة.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة عمومية، مكلفة بتشجيع ومرافقة الشباب البطالين الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم،خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسة وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، إضافة لتقديم أشكالا متنوعة في الدعم ماليا، معنويا وفنيا.

## المطلب الثانـــي: الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

تقدم الوكالة أشكالا مختلفة من الدعم للمؤسسات المصغرة المستحدثة، أثناء مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال، نذكر من أهمها:

- **القرض بدون فائدة:** تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويرتبط بصيغتي التمويل الثنائي والثلاثي.
- **التخفيض في نسب الفائدة على القرض البنكي:** حيث يتم تخفيض نسبة الفائدة على قروض الاستثمار التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية لمستحدثي المؤسسات المصغرة، مستوى التخفيض لنسب الفائدة يتغير حسب طبيعة النشاط وموطنه. تدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسات الائتمانية، يتحمل المستفيدون من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض.
- الاستفادة بعلاوة استثنائية لا تتجاوز 10% من كلفة الاستثمار إذا اتسم المشروع بخصوصية تكنولوجية، أو أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية أو الاقتصاد الوطني.

- الاستفادة من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدون مقابل.
- تستفيد المؤسسات المصغرة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة الإنشاء ومرحلة الاستغلال، أهمها:الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة،الإعفاء من الرسم العقاري، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع وتجسيد الاستثمار، تطبيق معدل مخفض بالنسبة لحقوق الجمركة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار عندما تكون هذه التجهيزات غير منتجة في الجزائر.كما تستفيد المؤسسات المصغرة على مدى 3 سنوات بالنسبة لمجمل المناطق التي تقام فيها هذه المؤسسات، 6 سنوات للمناطق الخاصة بدءا من انطلاق النشاط من: إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات، إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، إعفاء من الدفع الجزافي، إعفاء من الرسم على النشاط المهني، تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين 2 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمس 5 عمال على الأقل لمدة غير محدودة، وكذا الاستفادة من معدل مخفض لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة للأجراء .

## المطلب الثالث: تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

تنشأ المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة، بإحدى الصيغ الثلاث الآتية[1]:

- **التمويل الخاص**: يتكون من رأسمال كليا من المساهمة الشخصية للمستحدث، يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة الامتيازات الجبائية و الشبه جبائية.
- **التمويل الثنائي**: يتكون من رأسمال من المساهمة الشخصية للمستحدث و قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- **جدول رقم11: هيكل التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ**

| مستوى الاستثمار | المساهمة الشخصية | القرض بدون فائدة من ANSEJ |
|---|---|---|
| قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دج | %71 | %29 |
| قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001دج و10.000.000دج | %80 | %20 |

**المصدر: المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ.**

**التمويل الثلاثي**: تكمن المساهمة الشخصية، بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطيته جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة.

[1]– المنشورات التعريفية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **جدول رقم12:هيكل التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطارANSEJ:**

| مستوى الاستثمار | المساهمة الشخصية | | القرض بدون فائدة من ANSEJ | القرض البنكي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | منطقة خاصة | منطقة عامة | | منطقة خاصة | منطقة عامة |
| قيمة الاستثمار أقل من 2.000.000دج | %05 | %05 | %25 | %70 | %70 |
| قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001دج و10.000.000دج | %08 | %10 | %20 | %72 | %70 |

**المصدر:المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ**

**المطلب الرابع: ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

**الفرع 01 : بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة:**

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، و التي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية[1]:

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و 35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاث(03) مناصب عمل دائمة على الأقل( بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا ملكات معرفية معترف بها
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.

[1]– المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 11–103المؤرخ في 06 مارس 2011،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم03–290، المؤرخ في 06 سبتمبر2003، المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية، العدد 14، 2011، ص:19

- ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

**الفرع 02:بالنسبة للقرض البنكي.:**

- طلبات التمويل البنكية( تمويل ثلاثي)، و المساهمة الشخصية للشاب في المشروع، و الإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد و المقاييس الخاصة بمنح القروض.
- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض و دفع اشتراكاتهم فيه.
- لا يبلغ و لا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض.
- كل إجراءات تحضير المشاريع و تقييمها، منح القروض و الإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك و المؤسسات المالية و الوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

**المطلب الخامس: موارد و فروع الوكالـــــة**

**الفرع 01 :مواردهـــــا**

- تخصصات الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب
- حامل الاستثمارات الأموال المحتملة
- الهبات و الوصايا

**الفرع 02: فروعهـــا**

تحتوي الوكالة على 35 فرع تتوزع على كامل ولايات الوطن حيث كل ولاية تحتوي على وكالة واحدة ما عدا الولايات الكبرى

### الفرع 03: المشاكل التي تواجه الشباب

- تماطل البنك في الموافقة على الملفات المطروحة.
- غياب التوزيع الأمثل للمشاريع حسب المنطقة.
- عدم توجيه الشباب عند الاختيار المشاريع التي تناسب شهاداتهم.
- اختلال التوازن بين معدل الفائدة ب 75% في حين تساهم الوكالة ب 20%
- ارتفاع أسعار الاستثمار بعد منح الموافقة البنكية لعدة أسباب كالتأخير في المساهمة.
- إلغاء القرض بعد منح الموافقة المبدئية بنسبة كاملة.

## المطلب السادس: كيفية تقديم الملف للوكالة

### الفرع 01: الوثائق الواجب تقديمها للوكالة:

- ✓ طلب منح امتيازات توجه للمدير العام للوكالة(وثيقة تقدم من طرف الفرع عند إيداع الملف)
- ✓ شهادة الميلاد تحمل رقم الحالة المدنية.
- ✓ صور طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.
- ✓ وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب المشروع مثل شهادة عمل أو شهادة تعلم.
- ✓ شهادة الإقامة.
- ✓ تعهد لخلق ثلاث مناصب دائمة إذا كان عمر المسير بين **35** و **40** سنة.
- ✓ شهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية بالنسبة للمسير الذي يتراوح عمره بين **19** و **20** سنة.
- ✓ إثبات صفة الشاب العاطل صاحب المشروع و يتضمن ما يلي:

1) شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء(CNAC).

2) شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء(CASNOS).

تسحب هاتين الشهادتين من طرف مدير الفرع ليدل الإدارة المعنية بعدما تقديم الوثائق التالية:

1) نسختين من شهادة الميلاد رقم12.

2) جدول المستحقات .

3) تصريح شرفي.

أما عن الملف المالي فيجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

1) فواتير الشكلية للعتاد المعفية من الرسوم.

2) فواتير الشكلية للتأمين متعدد المخاطر.

3) كشف التهيئة المعفية من الرسوم.

4) الدراسة التقنية الاقتصادية ملمة بالميزانيات وجدول حسابات النتائج (TCR) في مدة القرض بمبلغ 1500دج و هو قابل للتجديد.

ويقوم المستثمر بتحضير 04 نسخ من الملف حيث تسلم نسختين للوكالة وواحدة للبنك وأخيرة يحتفظ بها صاحب المشروع.

**الفرع02: دراسة الوثائق:**

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف حيث تدرس المشروع و تمنح شهادة التأهيل وهي وثيقة أساسية في الملف المقدم للبنك وتملك (CARNE VAS)

**الشكل رقم05**: كيفية اعتماد ملفات المؤسسات المصغرة[1]:

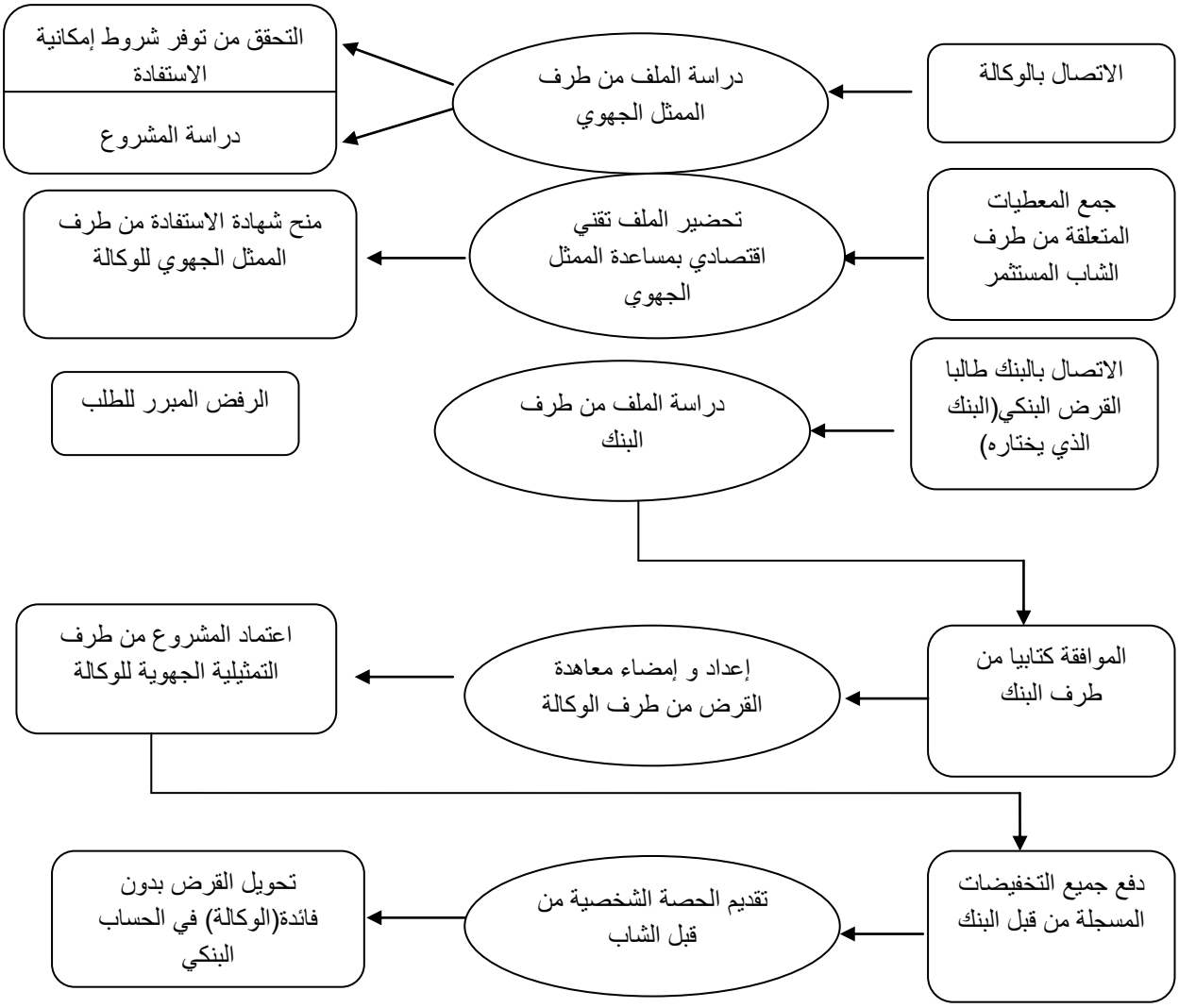


[1] - **Agence Nationale de Soutien à l'emploi des Jeunes *ANSEJ* ; 2013**

## المبحث الثاني: الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

### المطلب الأول: الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

هو الصندوق المكلف بدعم تشغيل الشباب و تمويل عملياتهم و ذلك بمنحهم قروض بدون فائدة إلى جانب القروض الممنوحة لهم من طرف البنك، حيث تأسس هذا البنك في 30 ديسمبر 1996، وهو صندوق يمنح الاعانات مرة واحدة وتكون مباشرة بعد انطلاق المشروع، كما أنه يحصل على تعويضات القروض الممنوحة لأصحاب المشاريع ويعمل على تخفيض نسب الفوائد ومهمته أيضا التكفل بالمصاريف الخاصة بالتسيير والبرامج والعمليات الخاصة بالهيئة الوطنية، ويقوم هذا الصندوق بمنح علاوة للمشاريع التي تتصف بخصوصية تكنولوجية ولا تتجاوز 10 ملايين كلفة المشروع.

### المطلب الثاني: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها ذوي المشاريع

تم إنشاء هذا الصندوق حسب المرسوم التنفيذي 200/98 المؤرخ سنة 1998 وظيفته هي تغطية أخطار القروض البنكية للشباب ذوي المشاريع، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موقعه في الجزائر العاصمة ويوجد على مستوى كل ولاية عامل مختص لصندوق الضمان، أما موظفي الوكالة يقومون بمراقبة تسديد الدفعات البنكية، وفي حالة عدم الالتزام بتحديد القروض التي يمنحها البنك لأصحاب المشاريع للدفعة الأولى، يقومون بالاتصال بالمؤسسة المصغرة لمعرفة العراقيل التي تواجهها من أجل مساعدتها وإعطاء الدعم لها.

إن صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة تأتيه الموارد على شكل اشتراكات من طرف الشباب ذوي المشاريع و كذا اشتراكات الخزينة العمومية و الأموال الخاصة المساهمة(ANSEJ) وبذلك يتحمل الصندوق 70% من الديون المستحقة.

**كيفية الانخراط و الاشتراك:**يتم الانخراط في الصندوق بعد تبليغ موافقة التمويل من طرف البنك، قبل تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة، يحسب مبلغ الاشتراك على أساس مبلغ القرض البنكي.

تقدر نسبة الاشتراك لكل استحقاق ب 0.35% من الأصول المتبقي تسديدها و يدفع الاشتراك في الصندوق مرة واحدة كاملا لحظة الانخراط في مؤسسة.

## المبحث الثالث: مدة استرداد القرض

### المطلب الأول: القرض بدون فائدة.

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بإعطاء قرض على المدى الطويل و هو قرض بدون فائدة، يكون مدة هذا القرض تقدر ب 10 سنوات، حيث أن المستثمر عند حصوله على قرار انجاز المؤسسة فإنه ابتداء من ذلك التاريخ فهو معفى لمدة 5 سنوات من دفع أي مبلغ معين، و لكن يعطي له جدول الاستحقاقات الذي يشكل الخمس سنوات الباقية والتي هو ملزم بدفعها.

### المطلب الثاني: القرض البنكي

إن وكالة البنك تقوم بمنح قرض متوسط المدى للمستثمر الذي يريد إنشاء مؤسسته المصغرة، و التي تحدد ب 05 سنوات، أما المدة المحددة لتسديد نسب الفائدة فقط فتقدر بنسبة واحدة أن المستثمر يقوم بتسديد نسب الفائدة المعمول بها في البنك لمدة سنة واحدة و بعد ذلك يقوم بتسديد مبلغ القرض الممنوح له من قبل البنك و يكون التسديد كل ثلاثي و على مدة 04 سنوات في هذه الحالة و على مدة 04 سنوات يقوم المستثمر بتسديد القرض إضافة إلى نسبة الفائدة المنخفضة.

**الجدول رقم13: توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية2009/06/31**

| قطاعات النشاط | عدد المشاريع الممولة | عدد مناصب الشغل المنشأة | مبلغ الاستثمار$10^3$دج |
|---|---|---|---|
| الخدمات | 33.289 | 91.693 | 68.590984 |
| نقل المسافرين | 12.684 | 31.720 | 23.681.851 |
| الصناعات التقليدية | 16.716 | 57.200 | 34.983.262 |
| نقل البضائع | 13.758 | 28.171 | 32.094.745 |
| الزراعة | 11.429 | 29.729 | 3.087.878 |
| الصناعة | 6.025 | 21.524 | 19.682.746 |
| البناء و الأشغال العمومية | 5.350 | 20.445 | 15.457.525 |
| الأعمال الحرة | 2.898 | 7.166 | 3.855.293 |
| الصيانة | 2.266 | 6.300 | 3.808.448 |
| الصيد | 537 | 2.765 | 3.087.878 |
| الري | 348 | 1.475 | 2.021.292 |
| المجموع | 105.300 | 298.188 | 231.989.135 |

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرة المعلومات الإحصائية رقم **15**، السداسي الأول **2009**، ص:**35**

**التفسيـــر:**

من الجدول نلاحظ توزيع المؤسسات المصغرة على مختلف القطاعات، حيث بلغ عددها الإجمالي في نهاية جوان 2009 ما يقارب 105.300 مؤسسة مصغرة، بحجم استثمار إجمالي قيمته 231.989.135دج، نجد أن كلا من قطاع الخدمات و النقل يحظى باهتمام الشباب المستثمر أكثر من باقي القطاعات الأخرى، و قد يرجع ارتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذين القطاعين إلى سهولة إنشاء المؤسسة و عدم تطلب مستوى تأهيلي عال، بالإضافة إلى أنها قطاعات مربحة ولا تتطلب مجهودا كبيرا، في حين أن قطاعات ذات أهمية اقتصادية كبيرة، إلا أنها لم تحظ باهتمام الشباب المستثمر، ويرجع هذا لنقص التوعية من طرف الوكالة و توجيه هؤلاء المستثمرين نحو هذه القطاعات، و محاولة توفير كل الدعم اللازم لإنجاز مشاريعهم. هذه القطاعات حسب المستوى الوطني، أما على المستوى الولائي فنأخذ على سبيل المثال ولاية تلمسان التي نحن بصدد دراستنا لهذه الأخيرة ، وهذا كما في الجدول التالي:

**1- الجدول رقم14 : يشير إلى مناصب الشغل الموفرة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي بين 2009-2013**

| قطاع النشاط الاقتصادي | مؤقتة | دائمة | المجموع |
|---|---|---|---|
| الوظيفة العمومية | 853 | 282 | 1135 |
| البناء و الأشغال العامة | 1022 | 4400 | 5422 |
| الصناعة | 151 | / | 151 |
| PTIC | 42 | / | 42 |
| النقل | 398 | 68 | 466 |
| الحرف | 374 | / | 374 |
| التجارة | 1822 | / | 1822 |
| الفـــلاحـــة | 98 | / | 98 |
| الغـــابـــات | 156 | 622 | 778 |
| PCD | 1450 | 1100 | 2550 |
| الصـــيـــــد | 86 | 122 | 208 |
| IAIG | / | / | / |
| ESIL | / | / | / |
| CPE | / | / | / |
| TUP/HIMO | / | / | / |
| ANSEJ | 824 | / | 824 |
| ANGEM | 1122 | / | 1122 |
| CNAC | 302 | / | 302 |
| DAIP | / | 15474 | 15474 |
| المجموع | 8700 | 37542 | 30768 |

المصدر:مديرية العمل لولاية تلمسان،2013

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن قطاع التجارة هو القطاع الأكثر طلبا من خلال الشباب وهذا ما أدى إلى توفير 1822 منصب عمل،و قطاع PCD في المركز الثاني ب 1450 منصب ثم قطاع البناء و الأشغال العامة ب 1022 منصب ولكن هذه القطاعات بشكل مؤقت حيث بلغ مجموع هذه القطاعات ب 6392منصب، أما من الناحية الأخرى أي من جهة القطاعات الدائمة فنلاحظ أن فقط قطاع البناء و الأشغال العامة الذي بقي تحت الطلب وهذا ما أدى إلى توفير4400 منصب،هذا فيما يخص القطاعات، أما فيما يخص الأجهزة فنلاحظ أن عدد مناصب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJهو 824 منصب وهذا راجع إلى القروض التي تحصل عليها الشباب من أجل استثمار المشاريع ، ولكن كل هذا بشكل مؤقت، ونلاحظ من خلال الشكل البياني الأجهزة التي كانت في شكل مؤقت.

**الشكل رقم 06 :يشير إلى القطاعات الاقتصادية ما بين 2009-2013**

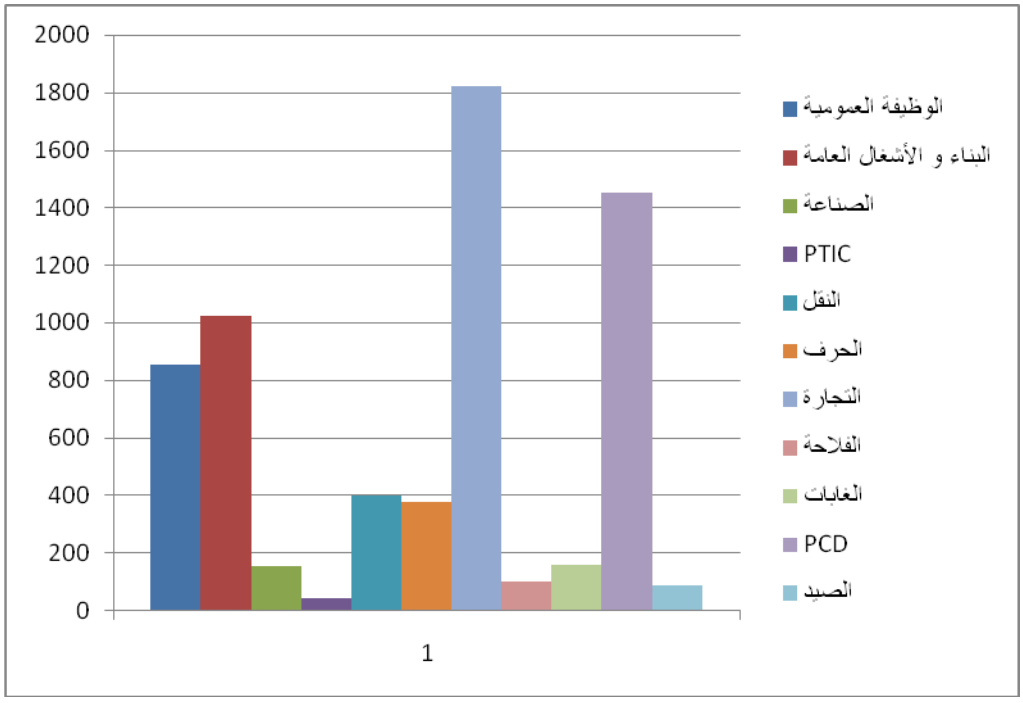


**المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الجدول**

**الجدول رقم 15: يشير إلى أجهزة الشباب بين 2009-2013**

| الأجهزة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| ESIL | / | / | / | / | |
| CPE | / | / | / | / | |
| TUP/HIMO | / | / | / | / | |
| ANSEJ | 824 | 922 | 859 | 992 | 4699 |
| ANGEM | 1122 | 1202 | 1107 | 1200 | 5935 |
| CNAC | 302 | 381 | 310 | 340 | 1725 |
| DAIP | 15474 | 13000 | 15000 | 16000 | 16500 |
| المجموع | **17722** | **15505** | **17276** | **18532** | **28859** |

**المصدر: مديرية التشغيل لولاية تلمسان،2013.**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن قطاع التجارة هو القطاع الأكثر طلبا من خلال الشباب وهذا ما أدى إلى توفير 1822 منصب عمل،و قطاع PCD في المركز الثاني بـــ 1450 منصب ثم قطاع البناء و الأشغال العامة ب 1022 منصب ولكن هذه القطاعات بشكل مؤقت حيث بلغ مجموع هذه القطاعات ب 6392منصب، أما من الناحية الأخرى أي من جهة القطاعات الدائمة فنلاحظ أن فقط قطاع البناء و الأشغال العامة الذي بقي تحت الطلب وهذا ما أدى إلى توفير4400 منصب،هذا فيما يخص القطاعات، أما فيما يخص الأجهزة فنلاحظ أن عدد مناصب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJهو 824 منصب وهذا راجع إلى القروض التي تحصل عليها الشباب من أجل استثمار المشاريع،

ولكن كل هذا بشكل مؤقت، ونلاحظ من خلال الشكل البياني الأجهزة التي كانت في شكل مؤقت.

**الشكل البياني رقم 07: يشير إلى الأجهزة الشباب المؤقتة.**

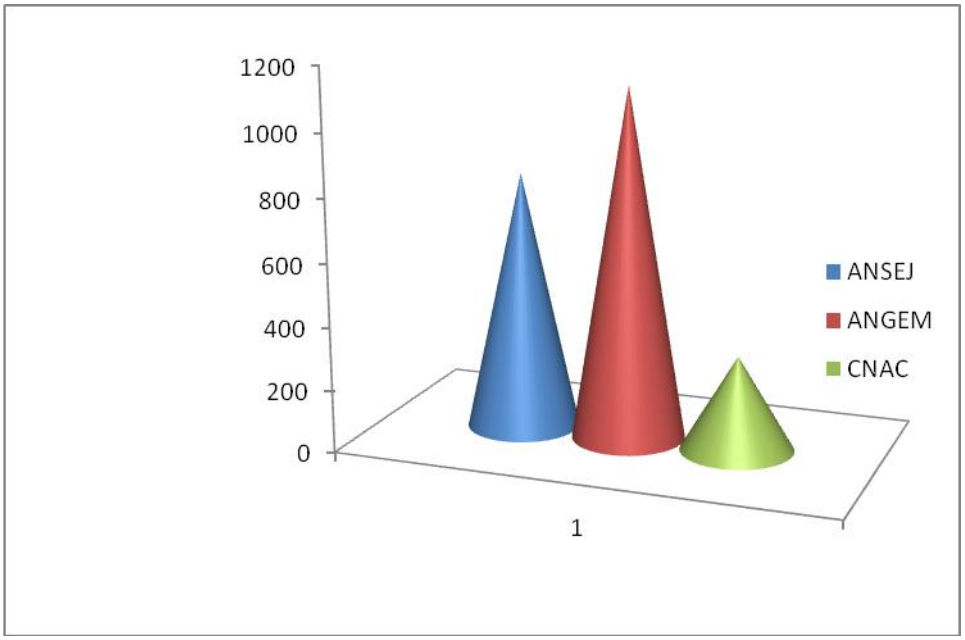


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق**

ومن بين الإجراءات المباشرة التي اعتمدتها الجزائر لمعالجة بطالة المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين العليا والمتوسطة بصفة خاصة، نظام الإدماج المهني للشباب الحاملين للشهادات الجامعية، والتقنيين السامين، والمتمثل في عقود التشغيل الأولية التي تهدف إلى منح المتخرجين الجدد فرصة اكتساب تجربة مهنية وخبرة تطبيقية، استعدادا لدخول الحياة المهنية بواسطة علاقات عمل دائمة ومستقرة، سواء في المؤسسات والإدارات العمومية، أو في المؤسسات الخاصة، وذلك لقاء شبه أجور تمنحها إياهم المؤسسات المستخدمة، مقابل بعض الإعفاءات التي تمنحها إياهم الدولة، مثل الإعفاء من دفع حصة صاحب العمل من الضمان الاجتماعي، وتخفيضات قد تصل إلى نسبة 100% عن السنة الأولى، لتنخفض إلى 50% في السنة الثانية،

و30% في السنة الثالثة فيما يتعلق بالدفع الجزافي المستحق على الرواتب المدفوعة للشباب الموظفين في إطار عقود التشغيل الأولي.

من هنا يتضح لنا الشكل التالي عدد مناصب العمل ما بين 2009-2013

**الشكل البياني رقم 08: يشير إلى جهاز الإدماج المهني**

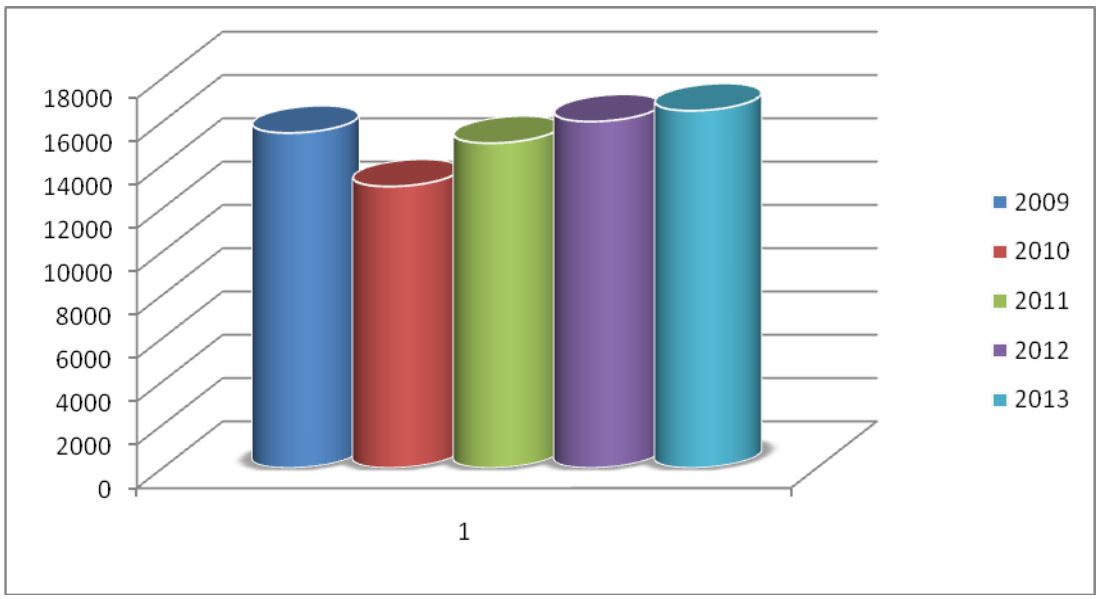


**المصدر: من إعداد الطالبة وهذا بالاعتماد على بيانات الجدول السابق**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الشكل البياني الأجهزة الدائمة فنلاحظ أن جل الشباب توجهوا إلى قطاع **DAIP** حيث بلغ عدد مناصب العمل ب 15474منصب وبدأ في تزايد مستمر إلى أن وصل إلى16500منصب وذلك في سنة 2013،هذا دليل على أن هذا القطاع استحوذ على جل طلبات الشباب لانعدامه في أجهزة التشغيل الأخرى المؤقتة وذلك لعدم نجاح الشباب في المشاريع التي استثمروها

**الجدول رقم16: توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاعات النشاط**

| قطاعات النشاط | عدد المشاريع الممولة | ذكور | إناث | المعدل السنوي% |
|---|---|---|---|---|
| الخدمات | 33289 | 25677 | 7612 | %23 |
| نقل المسافرين | 12684 | 12267 | 417 | %03 |
| الصناعة التقليدية | 16716 | 13521 | 3195 | %19 |
| نقل البضائع | 13758 | 13408 | 350 | %03 |
| الزراعة | 11429 | 10696 | 733 | %06 |
| الصناعة | 6025 | 5048 | 977 | %16 |
| البناء و الأشغال العمومية | 5350 | 5769 | 181 | %03 |
| الأعمال الحرة | 2898 | 1700 | 1198 | %41 |
| الصيانة | 2266 | 2197 | 69 | %03 |
| الصيد | 537 | 529 | 8 | %01 |
| الري | 348 | 334 | 14 | %04 |
| **المجموع** | **105300** | **90546** | **14754** | **%14** |

المصدر: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب،**2011**

**الشكل البياني رقم 09: توزيع المشاريع الممولـــة حسب الجنس وقطاعات النشاط**

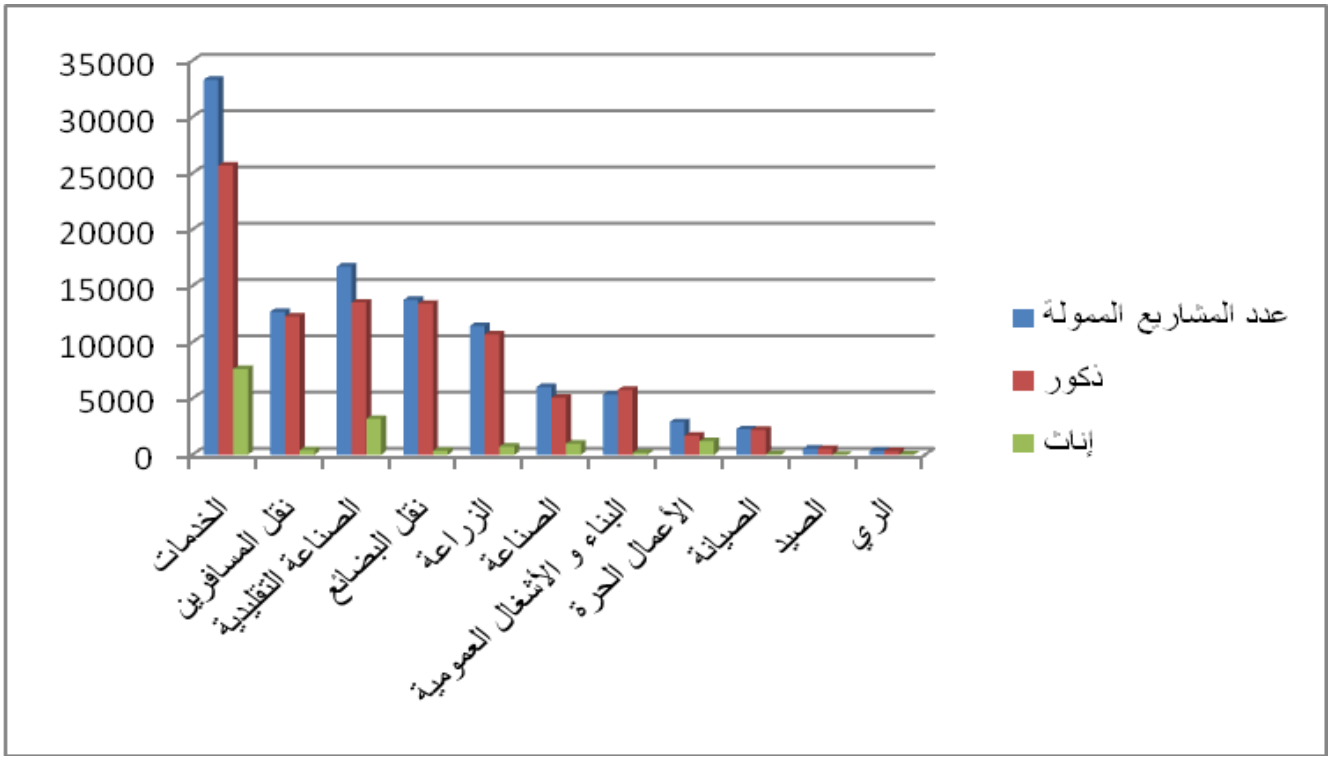


**المصدر: من إعداد الطالبة وهذا بالاعتماد على بيانات الجدول السابـــق**

**الشكل البياني رقم 10: توزيع القطاعات حسب المعدل السنوي**

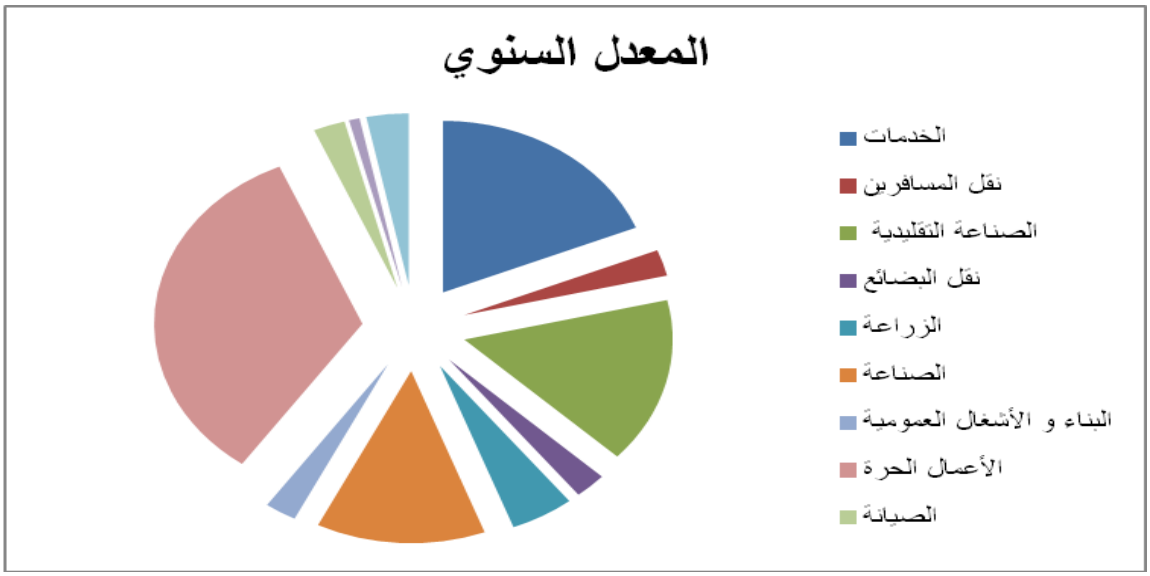


**المصدر: من إعداد الطالبة وهذا بالاعتماد على بيانات الجدول السابق**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن قطاع الخدمات هو الذي استحوذ على الأهمية الكبيرة من طرف الشباب حيث كان عدد المشاريع الممولة من طرف هذا القطاع هو 33289 مشروع،أما من ناحية توزيع هذه القطاعات حسب الجنس نلاحظ أن الذكور أكثر تداولا في قطاع الخدمات ب 25677 من إجمالي 90546 عكس الإناث الذي وصل إلى 7612 هذا دليل على أن نسبة الإناث ضعيفة في سوق العمل حيث بلغ عددهم الإجمالي بـــ 14754. أما المعدل السنوي لقطاع الأعمال الحرة ب 41% هو الذي يمثل المركز الأول يليه قطاع الخدمات ب 23% هذا راجع على طلب الشباب على أكثر من عمل في سوق العمل.

**خاتمة الفصـــل:**

إن الترتيبات التي وضعتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكل البطالة ركزت بشكل رئيسي على أجهزة التشغيل، حيث ساهمت هذه الأخيرة في إنشاء حوالي مليوني منصب شغل خلال الفترة 2005-2010 وذلك بفعل الإنشاء المكثف لمناصب الشغل خلال السنوات القليلة الماضية، و من بين الأجهزة التي اعتمدتها الدولة هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" حيث قامت هذه الأخيرة في إنقاص معدل البطالة ،كما يمكن أن تساهم في ردع عقبات التشغيل التي تسود الإدارة الجزائرية و بالتالي تخفيف في أزمة البطالة على المدى القريب.

و لقد أثبتت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مساهمتها الأكبر في التوظيف ضمن مختلف وكالات و صناديق الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما أن مقارنة تكلفة فرصة العمل في المؤسسات الصغرى المدعمة من طرف هذه الوكالة، و تكلفة فرصة العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تظهر أن المؤسسات الصغرى هي الأكثر قدرة على استحداث مناصب شغل، و عليه يجب الزيادة في تشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات بكثافة إذا أردنا الحد من ظاهرة البطالة في الولاية.

# الفصل الرابع

## دراسة تحليلية للوكالة الوطنية

## لدعم تشغيل الشباب

## بولاية تلمسان

**تمهيد:**

إن انتشار البطالة بالجزائر وما ألحقته من أضرار بكيانها الاقتصادي والاجتماعي، دفع بالمسؤولين إلى وضع عدة آليات للحد من هذه الظاهرة والتخفيف منها، ومن بينها التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف المساهمة في استحداث مناصب عمل جديدة.

وعليه سنحاول تقييم النتائج بولاية تلمسان من خلال الدور الذي يمكن أن تساهم به في معالجة أحد معضلات التنمية المحلية، ألا و هي مشكلة البطالة، من أجل ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء، حيث سنتناول في الجزء الأول التركيبة السكانية والخصائص الديمغرافية للولاية وكذا دراسة فئة معينة من السكان وهم البطالون لمعرفة أهم خصائص هذه الظاهرة من خلال معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

## المبحث الأول:السكان والبطالة في ولاية تلمسان

### المطلب الأول: مفهوم الولاية

مما لا شك فيه أن ولاية تلمسان هي أحد أهم ولايات الجزائر، تضم تعدادا سكانيا كبيرا، و الذي ينعكس على قوة العمل بالولاية.

#### الفرع الأول: التعريف بالولاية

عاصمة الغرب الجزائري، إذ تتربع على مساحة قدرها 9017.69كلم$^2$. يحدها شمالا البحر المتوسط، جنوبا ولاية النعامة، شرقا ولايتي عين تموشنت وسيدي بلعباس، وغربا المغرب الأقصى.

#### الفرع الثاني:التقسيم الإداري

تنقسم ولاية تلمسان إلى 20 دائرة و53 بلدية. تبلغ مساحتها 9017.69كلم$^2$ وعدد سكانها حوالي 949135 نسمة (هذا حسب إحصائيات 2008)، مع العلم أن ولاية تلمسان كانت عاصمة الثقافة الإسلامية سنة 2011 هذا ما أدى إلى استقطاب العديد من السياح الأجانب إليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة هذا من أجل خريجي الجامعات حتى لا يقعوا في دوامة البطالـــة.

خريطة الجزائر تبين موقع ولاية تلمسان

ولاية تلمسان

## المطلب الثاني:الخصائص الديمغرافية لولاية تلمسان

تضم ولاية تلمسان تعدادا سكانيا كبيرا يصل حسب الإحصائيات المتعلقة بوكالة التنمية والاستثمار لسنة 2013 إلى 970.820نسمة، حيث يتوزعون وفق خصائص معينة نوردها في ما يلي:

### الفرع الأول:توزيع السكان حسب المناطق الجغرافية

يتوزع السكان في الولاية بشكل غير متساوي إذ تشهد بعض البلديات اكتظاظا كبيرا على عكس البلديات أخرى، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 17: تطور عدد السكان والكثافة السكانية حسب البلديات خلال سنة 2008**

| | البلديات | عدد السكان حسب إحصاء 2008 | المساحة بالكلم² | الكثافة السكانية نسمة /الكلم² |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تلمسان | 140159 | 40,11 | 3494,36549 |
| 2 | بني مستار | 18615 | 86,17 | 216,026459 |
| 3 | عين تالوت | 10102 | 354 | 28,5367232 |
| 4 | الرمشي | 46530 | 136 | 342,132353 |
| 5 | الفحول | 7039 | 142 | 49,5704225 |
| 6 | صبرة | 28115 | 160 | 175,71875 |
| 7 | الغزوات | 33572 | 28 | 1199 |
| 8 | السواني | 9499 | 55 | 172,709091 |
| 9 | الجبالة | 8353 | 115 | 72,6347826 |
| 10 | القور | 8559 | 792,58 | 10,7989099 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 11 | أولاد لخضر | 5267 | 131 | 40,2061069 |
| 12 | عين فزة | 10535 | 183 | 57,568306 |
| 13 | أولاد ميمون | 26311 | 155 | 169,748387 |
| 14 | العميور | 13008 | 180 | 72,2666667 |
| 15 | عين يوسف | 13207 | 54,94 | 240,389516 |
| 16 | زناتة | 4011 | 52 | 77,1346154 |
| 17 | بني سنوس | 11284 | 374,95 | 30,0946793 |
| 18 | باب العسة | 10145 | 97 | 104,587629 |
| 19 | دار ياغموراسن | 6238 | 57 | 109,438596 |
| 20 | فلاوسن | 8763 | 72,29 | 121,220086 |
| 21 | العزايل | 7537 | 120,32 | 62,6412899 |
| 22 | سبع شيوخ | 4612 | 71,02 | 64,9394537 |
| 23 | تيرني | 5716 | 133 | 42,9774436 |
| 24 | بن سكران | 13469 | 132 | 102,037879 |
| 25 | عين نحالة | 6684 | 156 | 42,8461538 |
| 26 | الحناية | 33846 | 99 | 341,878788 |
| 27 | مغنية | 113545 | 294 | 386,207483 |
| 28 | حمام بوغرارة | 11414 | 167 | 68,3473054 |
| 29 | السواحلية | 22131 | 71 | 311,704225 |
| 30 | مسيردة الفواقة | 5686 | 86 | 66,1162791 |
| 31 | عين فتاح | 7340 | 101 | 72,6732673 |
| 32 | العريشة | 7425 | 736,92 | 10,0757206 |
| 33 | سوق الثلاثاء | 2732 | 85 | 32,1411765 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 34 | سيدي العبدلي | 17846 | 227 | 78,6167401 |
| 35 | سبدو | 39251 | 242,69 | 161,733075 |
| 36 | بني وارسوس | 12126 | 170 | 71,3294118 |
| 37 | سيدي مجاهد | 7257 | 98,93 | 73,3548974 |
| 38 | بني بوسعيد | 13148 | 329 | 39,9635258 |
| 39 | المرسى بن مهيدي | 6235 | 70 | 89,0714286 |
| 40 | ندرومة | 31608 | 90,5 | 349,259669 |
| 41 | سيدي الجيلالي | 6764 | 750 | 9,01866667 |
| 42 | بني بهدل | 2794 | 60,16 | 46,4428191 |
| 43 | بويجي | 8677 | 650 | 13,3492308 |
| 44 | حنين | 5391 | 57 | 94,5789474 |
| 45 | تيانتي | 4305 | 21 | 205 |
| 46 | أولاد رياح | 4324 | 90,15 | 47,9645036 |
| 47 | بوحلو | 6325 | 170,56 | 37,0837242 |
| 48 | بني خلاد | 6944 | 80 | 86,8 |
| 49 | عين الغرابة | 5065 | 102 | 49,6568627 |
| 50 | شتوان | 46395 | 45 | 1031 |
| 51 | منصورة | 46558 | 24 | 1939,91667 |
| 52 | بني صميل | 4604 | 170 | 27,0823529 |
| 53 | عين الكبير | 3655 | 50,4 | 72,5198413 |
| | المجموع | 940721 | 917,77 | 12912,4764 |

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تلمسان، 2008

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول أن سكان الولاية يقطنون الدوائر الرئيسية المتمثلة في تلمسان، ، مغنية، منصورة ونصف سكانها تقريبا يتمركزون في بلدية تلمسان، رغم مساحتها الصغيرة مقارنة ببلديات أخرى وهذا ما يجعلها أكثر اكتظاظا من حيث الكثافة السكانية، بلدية تلمسان، ثم تأتي في الرتبة الثانية من حيث الكثافة السكانية بلدية منصور، و في المرتبة الثالثة بلدية مغنية، أما باقي البلديات فهي تعرف تباينا من حيث عدد السكان و كذا الكثافة السكانية

**الفرع الثاني:توزيع السكان حسب السن**

يتوزع سكان ولاية تلمسان عبر مختلف الفئات العمرية حسب ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم18: توزيع السكان حسب السن في سنة 2008**

| السـنـ | المجمـوع |
|---|---|
| الفئة[0-14] | 264094 |
| الفئة [15-59] | 618650 |
| أكثر من 60 سنة | 84389 |
| **المجموع** | 949135 |

**المصدر: إعداد المنشورة من قبل المديرية التقنية المكلفة بالسكان و الشغل جويلية 2009**

**التفسير:**

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة العمرية (15-59) سنة تحتل الصدارة حيث بلغ عدد أفرادها 618650نسمة بنسبة 65.18% من إجمالي السكان وهذا ما يدل على اتساع

مجال فئة الأشخاص الذين هم في سن العمل،تليها الفئة العمرية (0-14) سنة هم الأطفال بنسبة 25.93% و هي فئة خارج قوة العمل، ثم كبار السن ذوي الفئة العمرية(أكثر من 60 سنة) والذين هم خارج الفئة النشيطة أيضا، إذ لا يمثلون إلا نسبة 8.89% من إجمالي السكان.ولتوضيح (أنظر الملحق رقم 01)

**الشكل رقم11: يبين توزيع السكان حسب السن في سنة 2008**

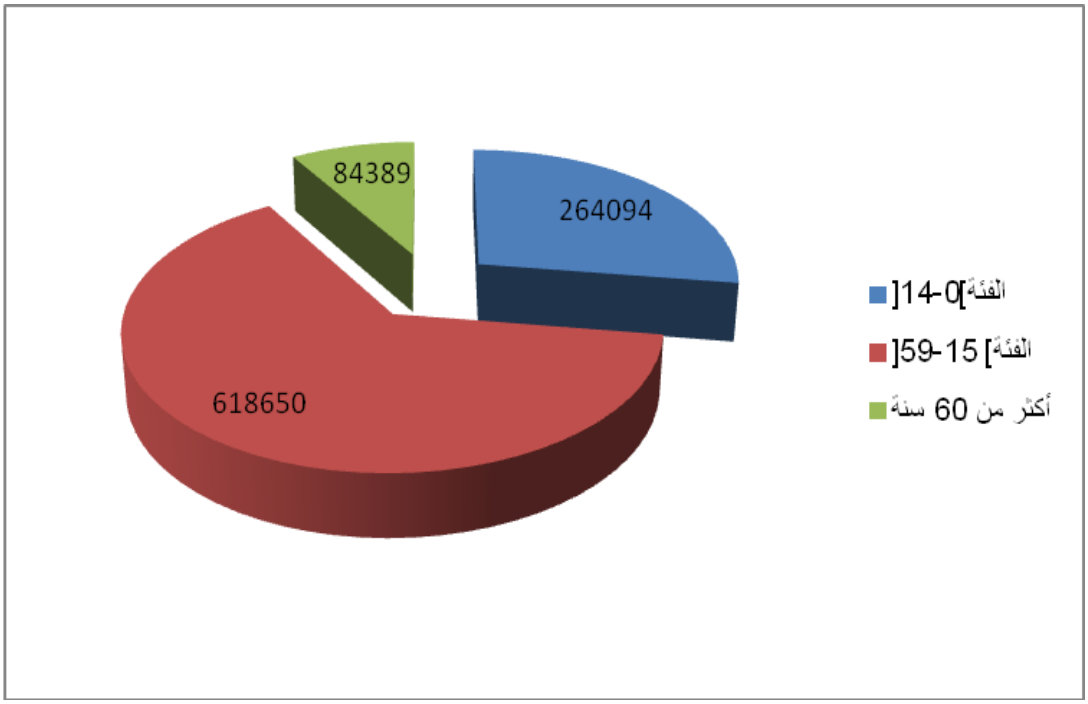


**الفرع الثالث:توزيع السكان حسب الجنس**

بلغ عدد السكان الإجمالي للأسر لولاية تلمسان 949135 نسمة في أفريل 2008. نصفهم ذكور والنصف الآخر إناث بنسب تقريبا متساوية، حيث بلغ عدد الذكور 482364 نسمة بنسبة 50.82% من إجمالي عدد السكان، و466771 نسمة إناث بنسبة 49.17% من إجمالي عدد السكان.

**الشكل رقم12: يمثل توزيع السكان حسب السن و الجنس لسنة 2008**

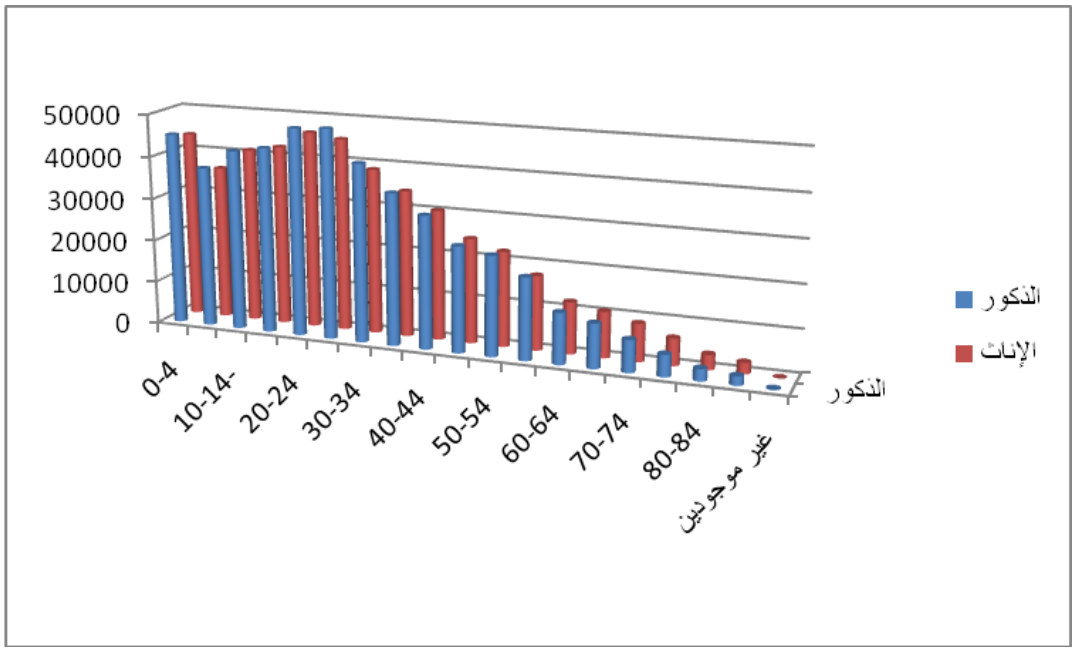


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول**

## المطلب الثالث: واقع و خصائص البطالة في ولاية تلمسان

تعاني ولاية تلمسان مثلها مثل باقي الولايات من ارتفاع البطالة في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة إغلاق بعض المؤسسات الإنتاجية خاصة أو تسليم بعض المؤسسات العمومية لدى الخواص مما ضخم معدل البطالة أمام ارتفاع نسبة العاطلين خاصة ذوي الشهادات.

يتوقع الخبراء أن معدل البطالة سينخفض إلى 8.02% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 إذا كان معدل البطالة8.32 % حيث تقدر الفئة النشيطة في هذه السنة 350230 والفئة البطالة 28120،حيث في هذه الأخيرة حدد نسبة البطالة للوكالة والتي قدرت بـــ %2,93

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{الفئة البطالة}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100 = \frac{28120}{350230} \times 100 = 8.02\%$$

الجدول رقم 19:إصلاحات السكان في:2013/12/31

| إجمالي السكان(RGPH) | الفئة النشيطة | الفئة العاملة | الفئة البطالة | معدل البطالة |
|---|---|---|---|---|
| 940721 | 350230 | 322110 | 28120 | %8.02 |

المصدر: مديرية العمل لولاية تلمسان

الجدول رقم 20: يبين توزيع إجمالي السكان حسب فئات السكان في 2012/12/31

| البلديات | عدد السكان الإجمالي | الفئة النشيطة | الفئة العاملة | الفئة البطالة | معدل البطالة |
|---|---|---|---|---|---|
| تلمسان | 140159 | 38563 | 38241 | 322 | 0,83 |
| منصورة | 46558 | 14238 | 13359 | 879 | 6,17 |
| بني مستار | 18615 | 6186 | 5888 | 298 | 4,82 |
| تيرني | 5716 | 1969 | 1489 | 480 | 24,38 |
| عين القور | 5065 | 3487 | 2817 | 670 | 19,21 |
| شتوان | 46395 | 15265 | 14443 | 822 | 5,38 |
| العمير | 13008 | 4635 | 4555 | 80 | 1,73 |
| عين فزة | 10535 | 5106 | 4921 | 185 | 3,62 |
| أولاد ميمون | 26311 | 9564 | 8754 | 810 | 8,47 |
| أواد لخضر | 5267 | 2197 | 1667 | 530 | 24,12 |
| بني صميل | 4604 | 2228 | 1818 | 410 | 18,40 |
| عين تالوت | 10102 | 4117 | 3395 | 722 | 17,54 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عين النحالة | 6684 | 2183 | 1821 | 362 | 16,58 |
| بن سكران | 13469 | 4859 | 3877 | 982 | 20,21 |
| سيدي العبدلي | 17846 | 6500 | 6230 | 270 | 4,15 |
| الرمشي | 46530 | 14046 | 13626 | 420 | 2,99 |
| بني وارسوس | 12126 | 7205 | 6703 | 502 | 6,97 |
| عين يوسف | 13207 | 4384 | 4186 | 198 | 4,52 |
| سبع الشيوخ | 4612 | 2175 | 1833 | 342 | 15,72 |
| الفحول | 7039 | 3173 | 2472 | 701 | 22,09 |
| الحناية | 33846 | 10569 | 9567 | 1002 | 9,48 |
| زناتة | 4011 | 1455 | 1163 | 292 | 20,07 |
| أولاد الرياح | 4324 | 1631 | 1299 | 332 | 20,36 |
| حنين | 5391 | 3625 | 2013 | 1612 | 44,47 |
| بني خالد | 6944 | 6419 | 4170 | 2249 | 35,04 |
| الغزوات | 33572 | 9491 | 8671 | 820 | 8,64 |
| السواحلية | 22131 | 8373 | 7767 | 606 | 7,24 |
| تيانت | 4305 | 1496 | 1195 | 301 | 20,12 |
| دار يغمراسن | 6238 | 3115 | 2434 | 681 | 21,86 |
| ندرومة | 31608 | 10103 | 10091 | 12 | 0,12 |
| الجبالة | 8353 | 3284 | 2629 | 655 | 19,95 |
| فلاوسن | 8763 | 6431 | 6281 | 150 | 2,33 |
| عين فتاح | 7340 | 4260 | 3629 | 631 | 14,81 |
| عين الكبيرة | 3655 | 1730 | 1331 | 399 | 23,06 |
| باب العسة | 10145 | 3836 | 3495 | 341 | 8,89 |
| السواني | 9499 | 2634 | 1925 | 709 | 26,92 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| سوق الثلاثاء | 2732 | 1620 | 1241 | 379 | 23,40 |
| م,بن مهيدي | 6235 | 1897 | 1592 | 305 | 16,08 |
| مسيردة الفواقة | 5686 | 1658 | 1423 | 235 | 14,17 |
| مغنية | 113545 | 34270 | 34066 | 204 | 0,60 |
| حمام بوغرارة | 11414 | 7338 | 7266 | 72 | 0,98 |
| بني بوسعيد | 13148 | 6417 | 5148 | 1269 | 19,78 |
| سيدي مجاهد | 7257 | 3943 | 3253 | 690 | 17,50 |
| صبرة | 28115 | 8410 | 7675 | 735 | 8,74 |
| بوحلو | 6325 | 1889 | 1474 | 415 | 21,97 |
| بني سنوس | 11284 | 6583 | 6204 | 379 | 5,76 |
| العزايل | 7537 | 2741 | 2737 | 4 | 0,15 |
| بني بهدل | 2794 | 1424 | 1019 | 405 | 28,44 |
| سبدو | 39251 | 10256 | 9124 | 1132 | 11,04 |
| القور | 8559 | 4358 | 4339 | 19 | 0,44 |
| العريشة | 7425 | 3648 | 3329 | 319 | 8,74 |
| سيدي الجيلالي | 6764 | 2935 | 2225 | 710 | 24,19 |
| بويهي | 8677 | 4347 | 4294 | 53 | 1,22 |
| **المجموع** | **940721** | **334266** | **306164** | **28102** | **714,4** |

المصدر: مديرية العمل لولاية تلمسان

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة النشيطة بلغ مجموعها 334266نسمة في الولاية وأن بعض البلديات تلمسان،منصورة،شتوان،مغنية، الرمشي فهذا راجع لزيادة الكثافة السكانية في كل بلدية ومن هنا فإن معدل البطالة قد بلغ حسب البلديات ب 8,04% و ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$K = \frac{PC}{PA} \times 100 = \frac{28102}{334266} \times 100 = 8{,}40\%$$

K:معدل البطالة

PA:الفئة النشيطة

PC: الفئة البطالة

**الشكل رقم13: يبين توزيع الفئة النشيطة و العاملة حسب البلديات 2012**

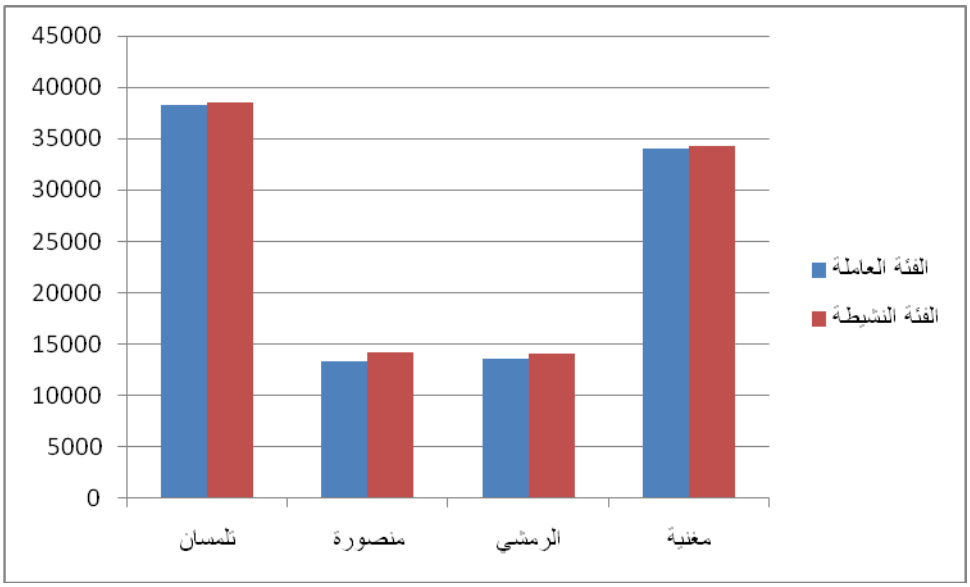


**المصدر: مديرية العمل لولاية تلمسان**

## 1) السكـــــان

بلغ عدد السكان الإجمالي للأسر لولاية تلمسان 949135 نسمة في أفريل 2008.

## 2) قطاع التعليم والتكويـــــن

**الجدول رقم 21: يبين قطاع التعليم سنة 2008**

| القطاع | عدد المؤسسات | عدد التلاميذ | معدل المدارس المستعملة |
|---|---|---|---|
| التعليم الإبتدائي | 466 | 107934 | %2.12 |
| التعليم المتوسط | 113 | 59983 | %14.68 |
| التعليم الثانوي | 47 | 25110 | %19.65 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية والاستثمار

**الشكل رقم 14: يمثل قطاع التعليم في الولاية**

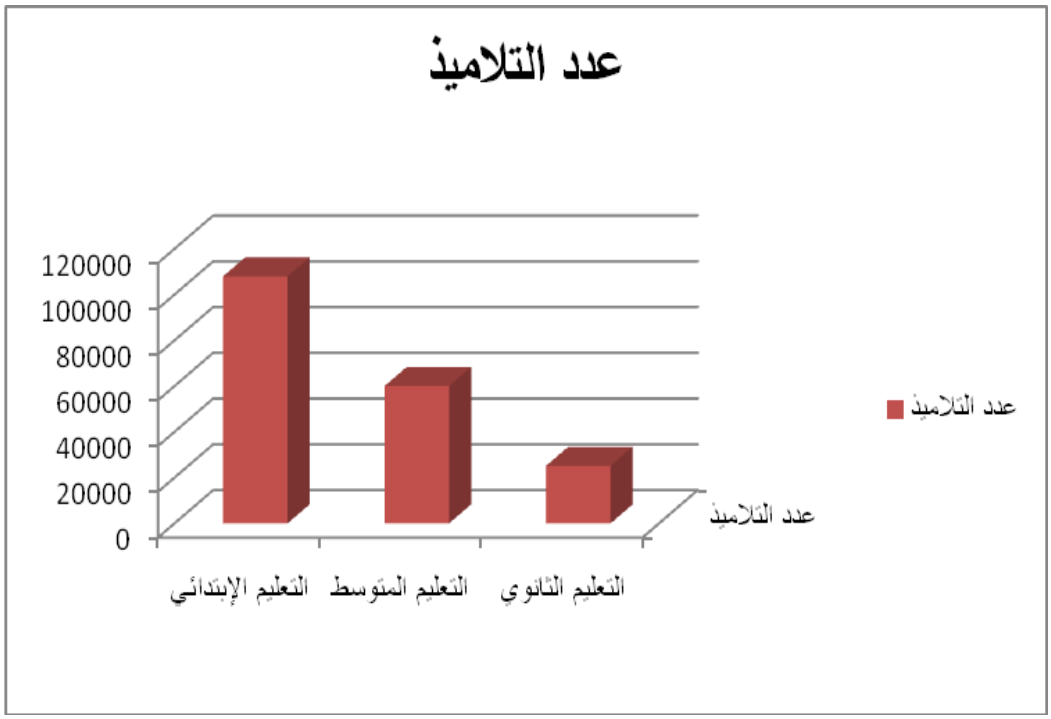

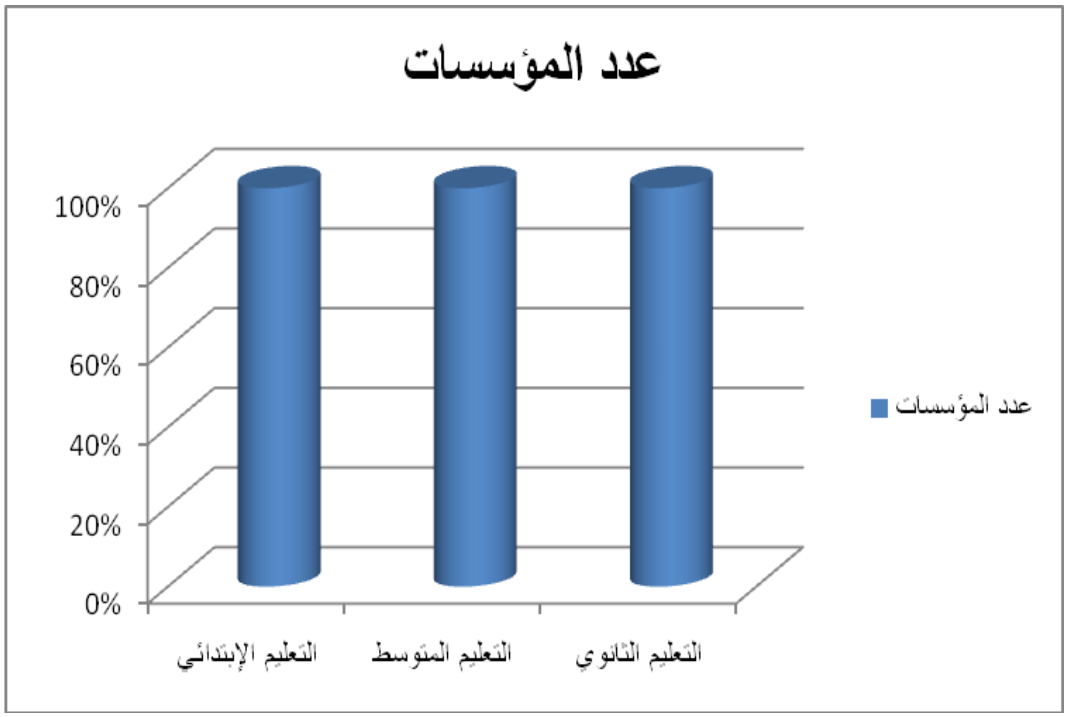


**المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الجدول**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الشكل البياني والجدول أن عدد التلاميذ في الطور الابتدائي وصل إلى 107934تلميذ حيث بلغ عدد المؤسسات 466 مؤسسة وأن عدد المدارس المستعملة فقط 2.12%، أما فيما يخص عدد التلاميذ في الطورين المتوسط و الثانوي فقد انخفض هذا راجع لعدم توفر المؤسسات على مقاعد الدراسة حسب عدد التلاميذ المتفوقين سوا في الطور الابتدائي و المتوسط حيث بلغ معدل المدارس إلى 14.68%في المتوسط و 19.65% في الثانوي.

الجدول رقم 22: يبين قطاع التكوين سنة 2008

| | عدد المراكز | المؤهلات | القوى العاملة |
|---|---|---|---|
| مركز التكوين | 20 | 5400 | 12125 |
| مؤسسة خاصة | 08 | 266 | 352 |
| المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني(I.N.S.F.P) | 02 | 600 | 754 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية والاستثمارANDI،سنة 2008

الشكل رقم 15:يمثل قطاع التكوين في الولاية

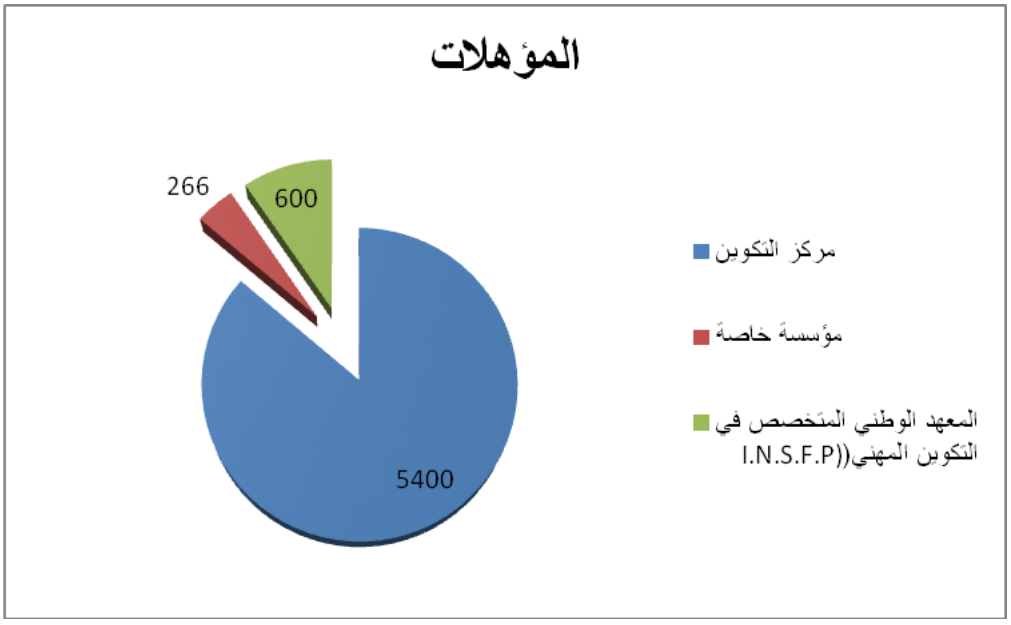

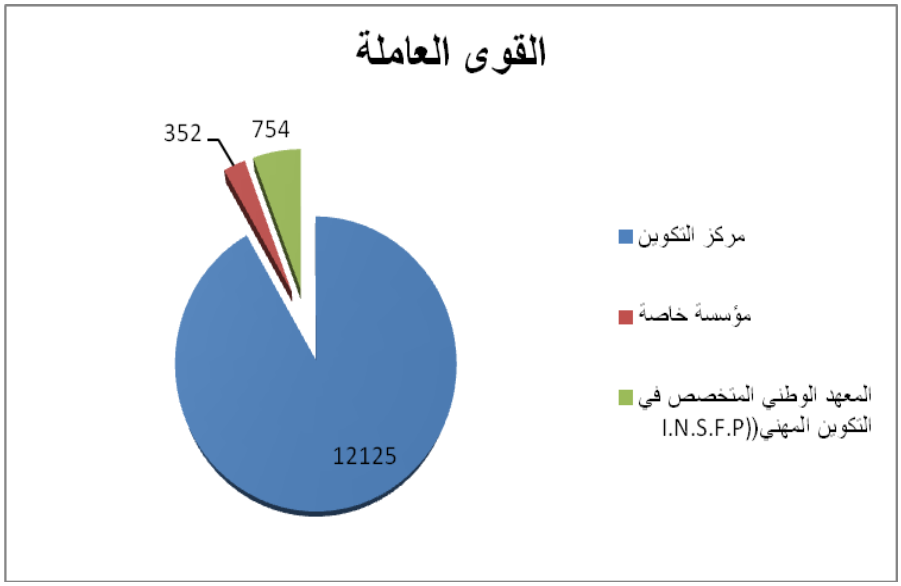


**المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الجدول**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن مركز التكوين لديه مؤهلات كبيرة والقوى العاملة بـــ 5400 و12125 في حين أن المؤسسة الخاصة و المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني فهي في المركز الثاني والثالث على التوالي ب (266-358)و (600-754) هذا دليل على تمركز التلاميذ في هذه المراكز.

## 3) قطاع التعليم العالـــي

**جدول رقم 23: يمثل أقطاب الجامعية لولاية تلمسان**

ولاية تلمسان تملك حاليا هيكلا قاعديا جد هام موزع على ستة أقطاب جامعية مشتركة

| الأقطاب | الجامعة و الهيكلة | المؤهلات (الأماكن) |
|---|---|---|
| إمامة | كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية | 8950 |
| شتوان | كلية العلوم الهندسية – كلية العلوم | 1500 |
| كيفان | كلية الأدب العربي | 500 |

| | | |
|---|---|---|
| وسط المدينة | كلية الطب | 1000 |
| الأفق الجميل | كلية الطب | 1300 |
| Pôle du fg pasteur | رئيس الجامعة و خدماته | 12125 |

**المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية والاستثمارANDI، 2008**

**الشكل رقم 16: يمثل أقطاب المشتركة الجامعية في الولاية**

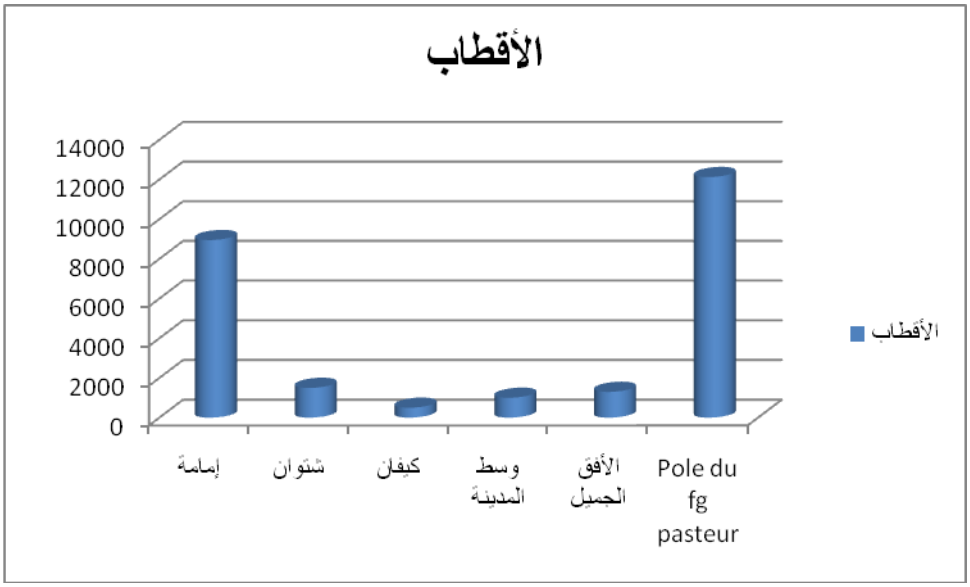


المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الجدول

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول أن القطبين لإمامة وPôle du fg pasteur هم الأكثر استحواذا على المؤهلات إذ بلغ كل منهما على التوالي 8950و 12125 في حين أن شتوان التي تمثل 1500 في كلية الهندسة و كلية العلوم،هذا دليل على أن طلبات حاملي شهادة على هذه الأقطاب.

جدول رقم24: معدل العمل حسب الجنس ، مستوى التعليم و الشهادات

| مستوى التعليم و الشهادات | معدل العمل | | | معدل البطالة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع |
| بدون تعليم | 49.1 | 5.7 | 21.3 | 1.7 | 2.7 | 1.9 |
| إبتدائي | 72.9 | 8.6 | 42.7 | 7.5 | 8.0 | 7.6 |
| متوسط | 67 | 10.1 | 44.4 | 10.5 | 12.8 | 10.7 |
| ثانوي | 64.1 | 14.7 | 40.4 | 7.0 | 17.2 | 8.9 |
| جامعي | 54.7 | 26.6 | 39.6 | 10.4 | 33.3 | 20.3 |
| الشهادة المتحصل عليها | | | | | | |
| بدون شهادة | 59.3 | 6.8 | 32.4 | 7.2 | 7.7 | 7.3 |
| شهادة تكوين المهني | 80.3 | 33 | 63.1 | 10.5 | 20.2 | 12.5 |
| شهادة جامعية | 77.6 | 45.4 | 60.9 | 11.1 | 33.6 | 21.4 |
| المجموع | 63.3 | **11.5** | **37.6** | **8.1** | **19.1** | **10.0** |

المصدر: حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **2010 ONS**

**معدل العمل ذكور : مستوى التعليم والشهادات**

**معدل العمل إناث: مستوى التعليم والشهادات**

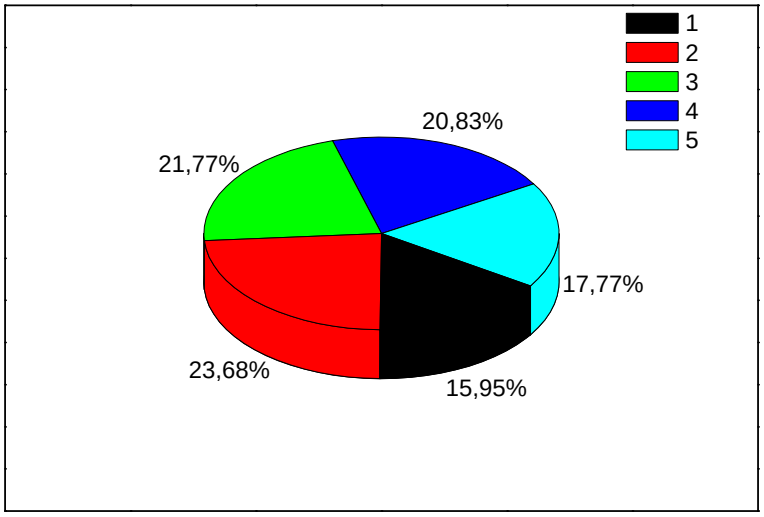


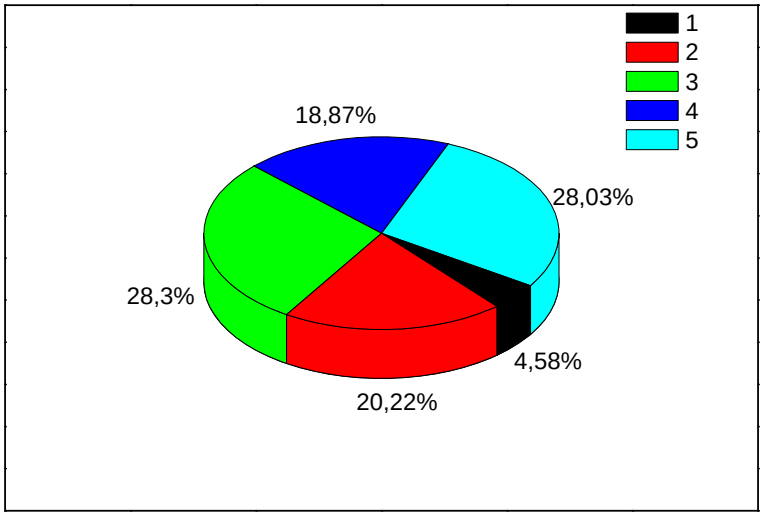


1-بدون تعليم 3-متوسط 5-جامعي

2-ابتدائي 4-ثانوي

**المصدر من إعداد الطالبة استنادا على المعطيات الموجودة في الجدول السابق**

**معدل البطالة ذكور : مستوى التعليم و الشهادات**

**معدل البطالة إناث: مستوى التعليم و الشهادات**

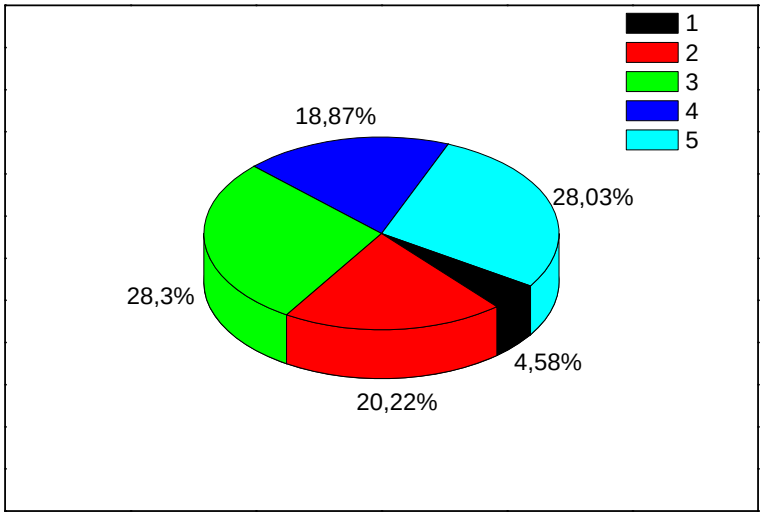


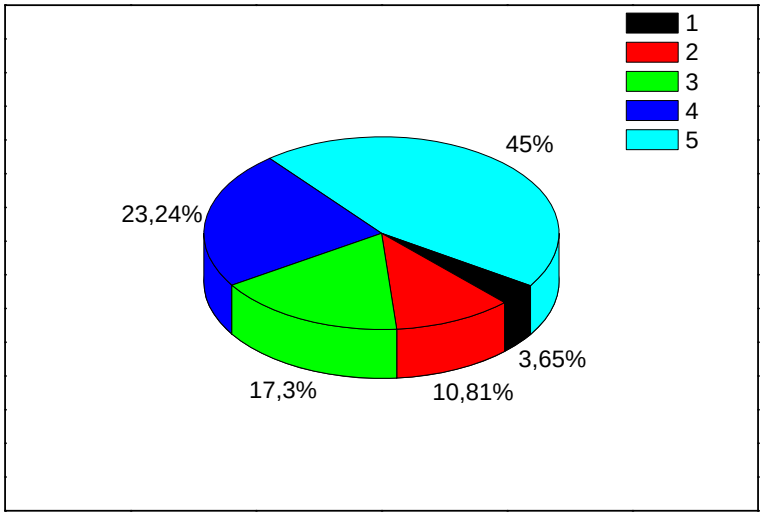


1-بدون تعليم 3-متوسط 5-جامعي

2-ابتدائي 4-ثانوي

**المصدر من إعداد الطالبة استنادا على المعطيات الموجودة في الجدول السابق**

معدل العمل ذكور : الشهادة المتحصل عليها

معدل العمل إناث : الشهادة المتحصل عليها

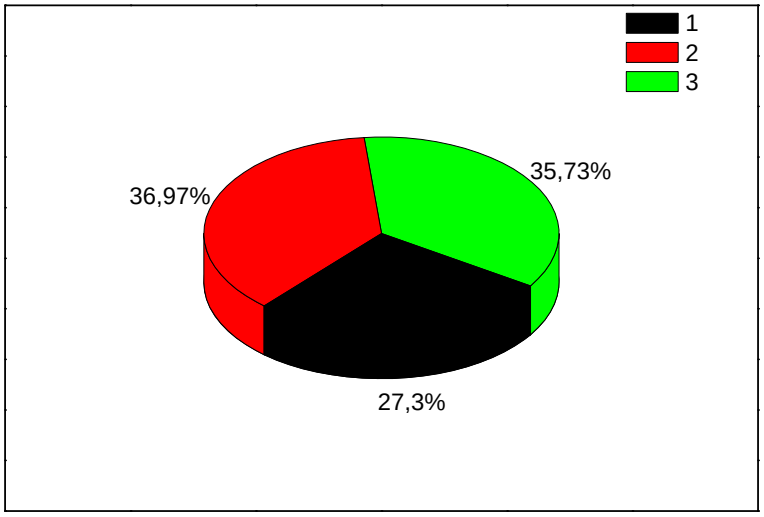


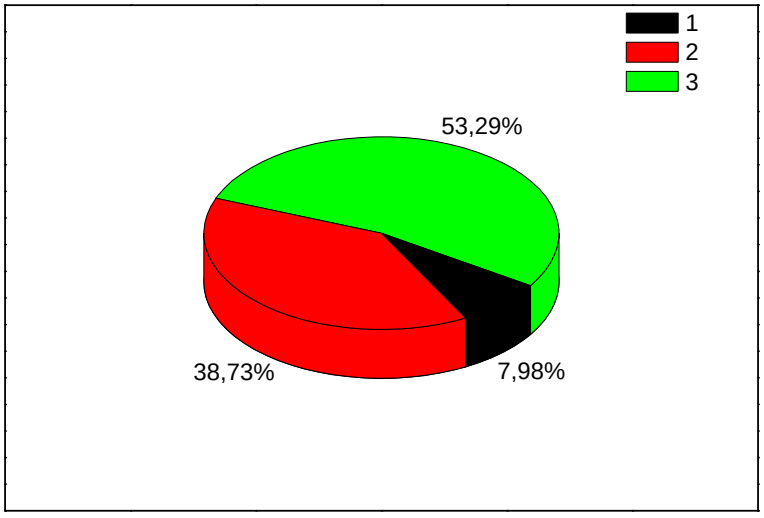


1 بدون شهادة – 2 شهادة تكوين المهني 3- شهادة جامعية

المصدر من إعداد الطالبة استنادا على المعطيات الموجودة في الجدول السابق

معدل البطالة ذكور : الشهادة المتحصل عليها

معدل البطالة إناث : الشهادة المتحصل عليها

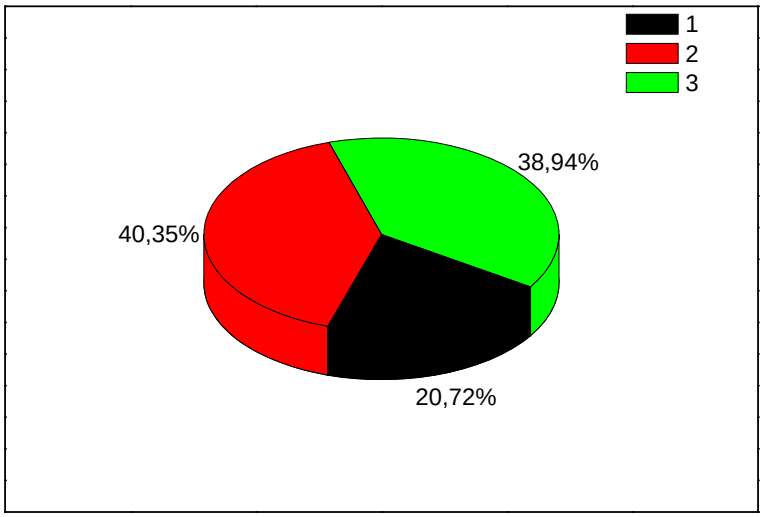


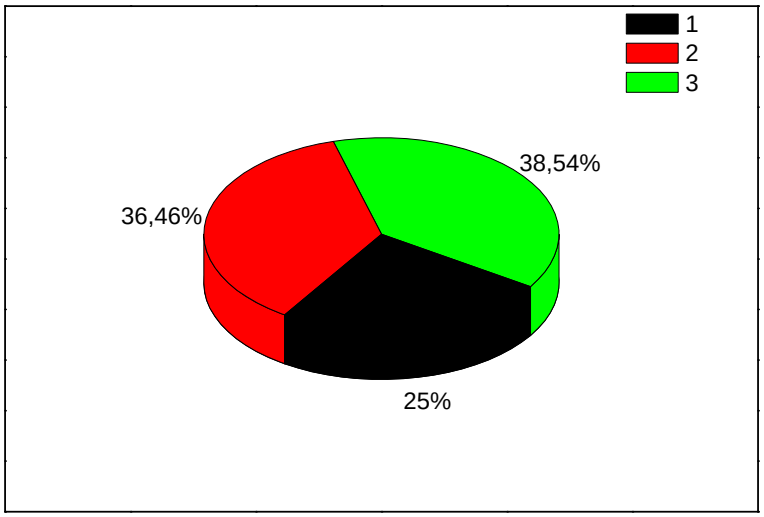


1 بدون شهادة – 2 شهادة تكوين المهني 3- شهادة جامعية

**التفسير:**

من خلال الجدول و الشكل البياني نلاحظ أن عمل الإناث اللاتي يتابعن دراستهن هذا أدى إلى زيادة مستوى دراستهن ، وتكزهم في سوق العمل،حيث بلغ معدل العمل أقل من 06% أما فيما يخص التعليم العالي فقد بلغ معدل 45.4%.على عكس الذكور فقد بلغ معدل العمل عندهم إلى 77.6%.و هذا راجع تمكين المرأة كأم وربة بيت من زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية من خلال العمل في الأوقات التي تناسبها، سواء في المترل أو في الحي الذي تعيش فيه خاصة في مجال الصناعات و الحرف التقليدية مما يوفر عملا مفيد ا للأسرة والمجتمع.

ومن هنا يبين أن الطلب إلى العمل هو في زيادة مستمرة من خلال جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والجدول الآتي يبين لنا نسبة الطلب على العمل مقارنة مع نسبة الوكالة:

**جدول رقم25: يبين نسبة الطلب على العمل مقارنة مع نسبة الوكالة**

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|
| الوكالـــة | 0.0097 | 0.0534 | 0.0515 | 0.0276 | 0.0150 |
| الطلب على العمل | 0.0722 | 0.0806 | 0.140 | 0.1988 | 0.218 |

**المصدر: مديرية العمل لولاية تلمسان 2008**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب متقاربة نسبيا وهذا دليل على أن الطلب قليل على العمل من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وأن الذكور هم الذين يطلبون العمل لأن الإناث لا يمثلون إلا نسبة قليلة،حيث بلغت نسبة الوكالة سنة 2004 ب 97 .0% أما الطلب على العمل فبلغ 7.22% وبدأ الشباب في زيادة مستمرة حول الطلب على العمل من خلال الوكالة حيث بلغت سنة 2008 ب 0.0150و 0.218 على التوالي.

## *المطلب الرابع* : الأجهزة المعتمدة في ولاية تلمسان

لقد كان وراء تطور المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة في الولاية عدة وكالات وصناديق لتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات عن طريق مختلف أنواع الدعم والتحفيز وتظهر في إنجاز برامج للحد من ظاهرة البطالة و التي نوجزها فيما يلي:

### 1- وظائف المؤجرة بمبادرة محلية:

بعد أن بدأ هذا الجهاز، الولاية حققت ربح من قبل بعض المتقدمين ب 27.582 منها 60% إناث خاصة بالإدارة العامة،و كان هذا الجهاز مفيد حيث ساعد على الاستفادة الشباب الذين يرغبون في تجربة تسمح لهم تنسجم مع الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، تجدر الإشارة إلى أن الطلب على هذا البرنامج يتزايد يوما بعد يوم ،ورغم ذلك فإن هذا الجهاز ليس أداة لتنظيم سوق العمل.يبين الجدول التالي توزيع هذا الجهاز حسب الجنس في الولاية

**الجدول رقم26:يمثل توزيع الجهاز حسب الجنس في الولاية سنة 2008**

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | **395** | 505 | 734 | 696 | 642 | 637 | 387 | 1157 | 872 | 908 | 6933 |
| إناث | **625** | 845 | 1186 | 1224 | 1278 | 1283 | 946 | 1561 | 1154 | 1361 | 11463 |
| المجموع | **1020** | 1350 | 1920 | 1920 | 1920 | 1920 | 1333 | 2718 | 2026 | 2269 | 18396 |

**المصدر: مديرية العمل لولاية تلمسان 2008**

**الشكل رقم 17: يمثل توزيع الجهاز حسب الجنس في الولاية سنة 2008**

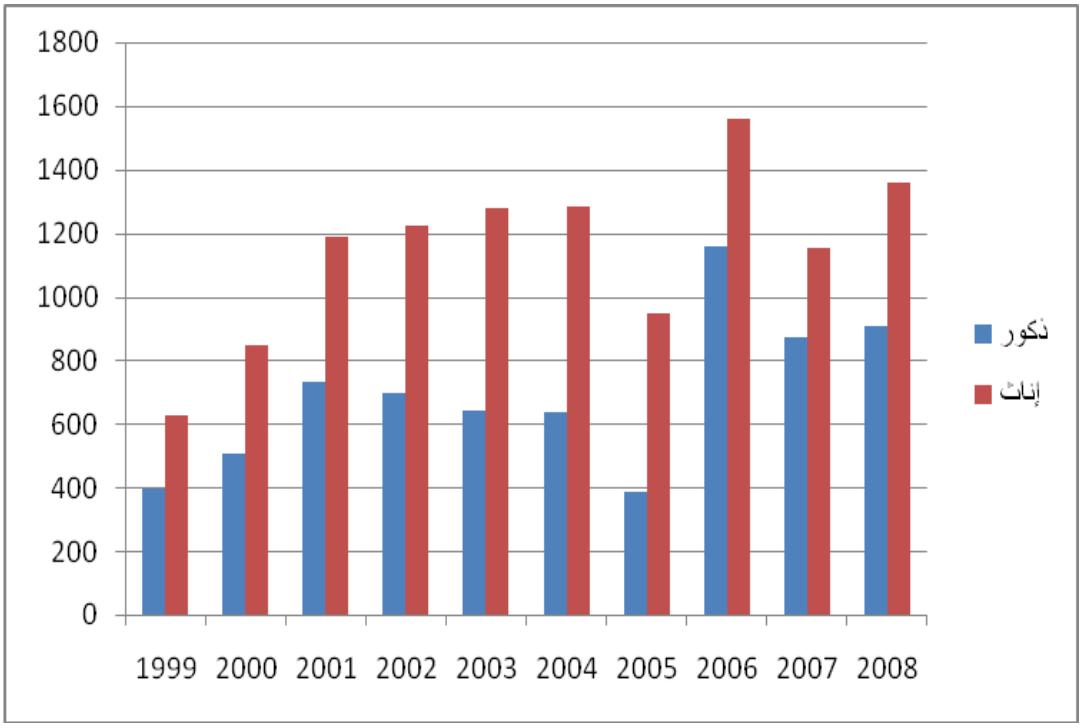


**المصدر:مديرية العمل لولاية تلمسان 2008**

**التفسير:**

من خلال الجدول نلاحظ أن عمل الإناث اللاتي يتابعن دراستهن هذا أدى إلى زيادة مستوى دراستهن ، وتكزهم في سوق العمل،حيث بلغ معدل العمل أقل من 06% أما فيما يخص التعليم العالي فقد بلغ معدل 45.4%.على عكس الذكور فقد بلغ معدل العمل عندهم

إلى 77.6%.و هذا راجع تمكين المرأة كأم وربة بيت من زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية من خلال العمل في الأوقات التي تناسبها، سواء في المترل أو في الحي الذي تعيش فيه خاصة في مجال الصناعات و الحرف التقليدية مما يوفر عملا مفيدا للأسرة والمجتمع.

## 2- عقود ما قبل التشغيل:

تم تلبية جزء من الاحتياجات التي عبر عنها شباب الخريجين تسعى للحصول على وظيفة وهذا في 1998، وعلى سبيل التوضيح فإن فقط 30% من المستفيدين من هذا الجهاز من الحصول على وظائف دائمة، و من خلال الجدول يتم توزيع هذا الجهاز حسب الجنس.

**الجدول رقم 27: يبين توزيع الجهاز حسب الجنس سنة 2008**

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | 152 | 255 | 135 | 70 | 65 | 570 | 600 | 600 | 972 | 945 | 4464 |
| إناث | 71 | 108 | 58 | 30 | 35 | 465 | 647 | 312 | 649 | 686 | 3061 |
| المجموع | 223 | 363 | 193 | 100 | 100 | 1035 | 1247 | 912 | 1621 | 1631 | 7425 |

**المصدر: مديريـــة العمل لولاية تلمسان**

**الشكل رقم 18: يمثل توزيع الجهاز حسب الجنس في الولاية سنة 2008**

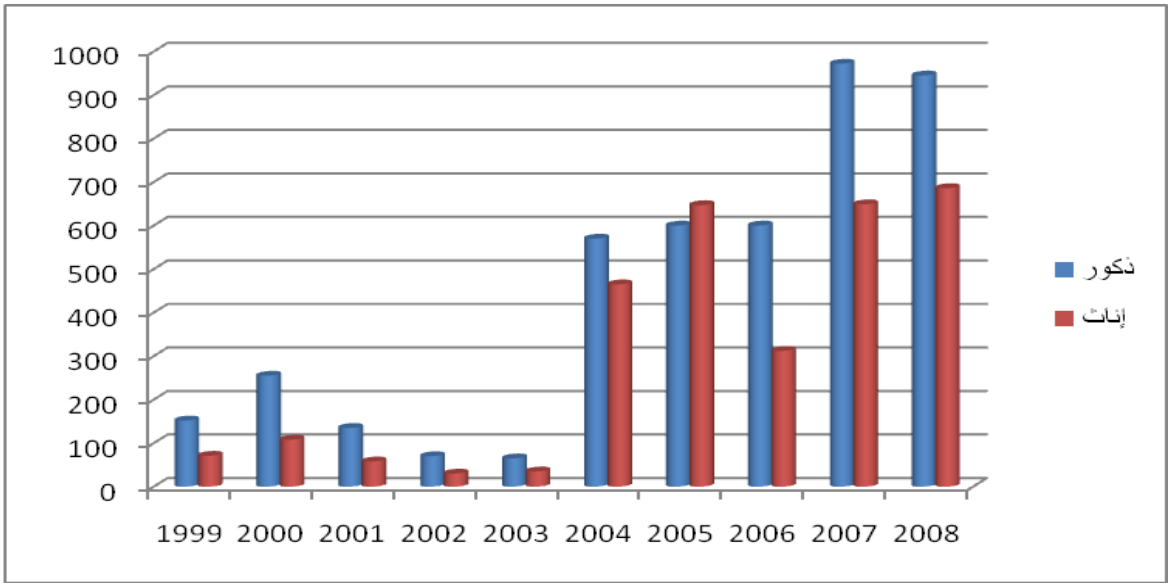


**المصدر: مديرية العمل لولاية تلمسان،2008**

**التفسيـــــــر:**

نلاحظ من خلال الجدول أن هذا الجهاز استحوذ على 60%من فئة الذكور حيث بلغ مجموعهم 4464 خلال الفترة 1999-2008، أما فيما يخص الإناث فقد بلغت نسبتهم 40%، على الرغم من المؤسسات الإدارية العامة وحدها لا يمكن أن تتحمل عبئ تجنيد واسعة النطاق من شباب الخريجين ثم سيكون من الضروري لقطاعات الاقتصادية المعنية، من خلال تنفيذ التدابير الحافزة في المجالات المالية وشبه مالية لجميع الشركات الذين يظهرون التضامن الفعال نحو الشباب العاطلين عن العمل.

## 3- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO)

بدأ هذا الجهاز منذ 1997 حيث حصل على العديد من محطات العمل وتقدر قيمتها في 31-12-2008إلى 11284 خاصة بالمناطق الريفية، والجدول يبين ذلك :

الجدول رقم 28: يبين عدد مناصب العمل وعدد الحصص خلال 2008

| السنوات | 1997إلى 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مناصب العمل | 1460 | 771 | 2531 | 1171 | 775 | 666 | 662 | 1232 | 10270 |
| عدد الحصص | 55 | 37 | 90 | 46 | 49 | 31 | 30 | 61 | 468 |
| القروض المستهلكة | 67.661.403,74 | 43.233.035,77 | 129.878.574,09 | 60.241.651,31 | 49.352.824,59 | 40.929.017,95 | 39.813.439,59 | 85.279.246,09 | 516.389.143,13 |

المصدر: مديريـــة العمل لولاية تلمســـــان2008

الشكل رقم 19: يمثل عدد مناصب العمل وعدد الحصص خلال 2008

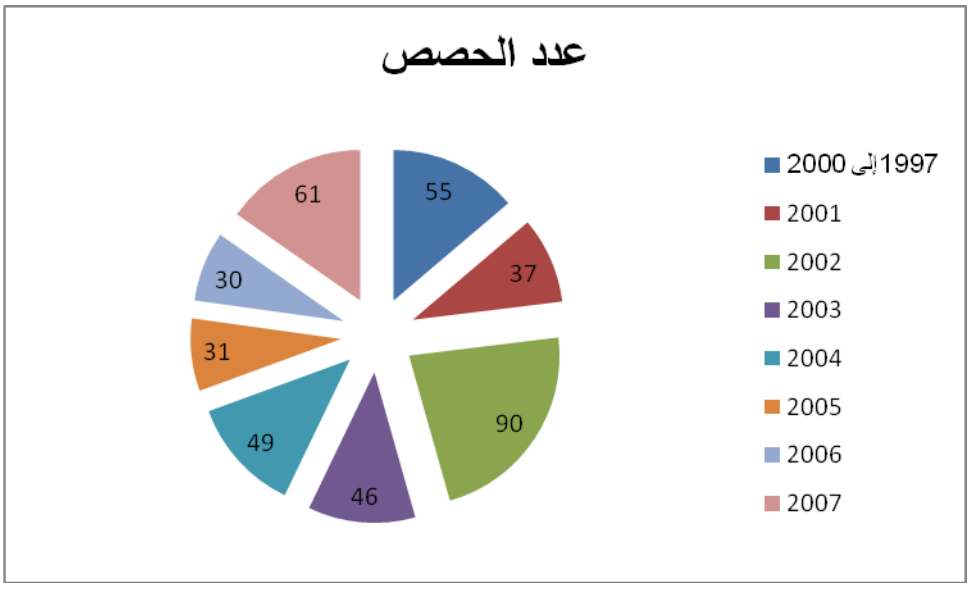

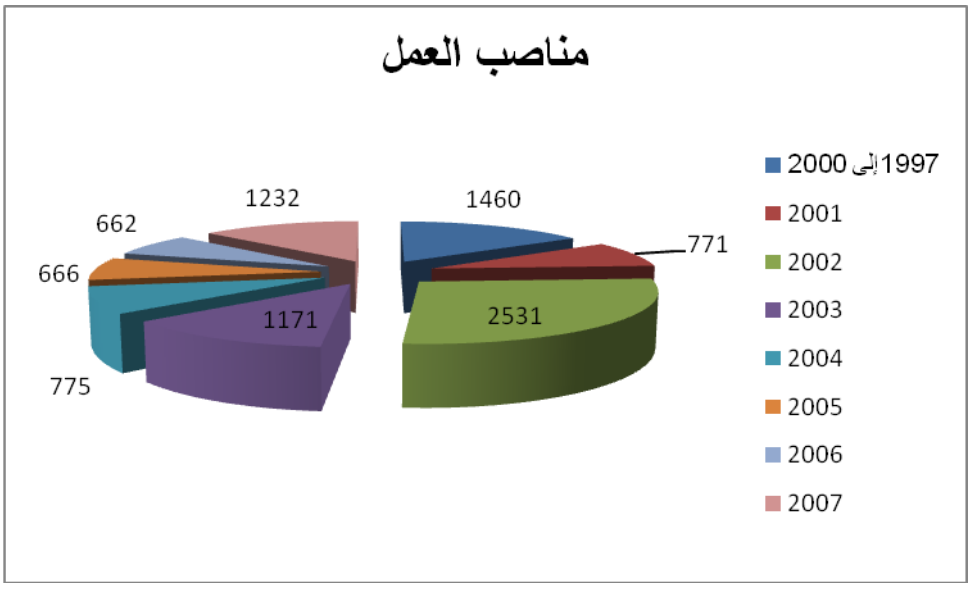


**التفسير:**

وبالتالي أنه بموجب المرحلة الأولى، التي تدير 1997-2000، تم فتح 48 موقعا في مجال الأعمال العامة لعدد من الوظائف المستحدثة في 1160 ويقدر حجم الاستثمار من أجل من (60.7) مليون دينار. في نفس الوقت، كما تم فتح 07 مشاريع أخرى في قطاع الغابات، والتي عالجت ما يقدر بنحو 1300 هكتار من الحجم المالي، تعبئة تحت السطح الأخير المنطقة تلميذ إلى مبلغ (6.9) مليون دينار لعدد من الوظائف المستحدثة وتقييمها محطات العمل 300 من مناصب العمل،حيث نلاحظ من خلال الجدول من عام 1997إلى 2000 تم حشد 67661مليون دينار، و من 2001إلى 2008تمت تعبئة أدنى مغلف مالي قدر ب 449مليون دينار هذه المغلفات أدت إلى خلق 10270 فرصة عمل ،أما فيما يخص لنشاط 2008 هذا البرنامج لقد حول إلى وكالة التنمية الاجتماعية( D.A.S):-في TUPHUMO، على 43 حصة،تحصل على 824 منصب.

## 4- برنامج المساعدة و الإدماج المهني:

| | من 01 جوان 2008<br>إلى 31ديسمبر 2008 | من 1جوان 2008<br>إلى 31 ماي 2009 |
|---|---|---|
| مناصب عمل | 10.375 | 11.825 |
| القروض المستهلكة | 68.932.398,77دج | 580.000.000,00دج |

**المصدر:مديرية العمل لولاية تلمسان**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول أن تقييم برنامج مساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة 2008/06/01 إلى 2009/05/31 أن هذه العقود جعلت الاستثمارات بـــ C.I.D825,11 وC.I.P947 من الاستثمارات و C.F.I 9548 وحدها تمثل نسبة 80,71% مقارنة مع الاستثمارات.

هذه القراءة يسمح لنا للتعليق على جهة أن الاستثمارات في القطاع العام والسلطات المحلية (البلديات) بلغت 10.106 من الاستثمار، بنسبة 85.46٪ والاستثمارات فقط 1069 تم إجراؤها في القطاع الخاص بنسبة 9.04٪ ونلاحظ وجود فجوة ضخمة بين الاستثمارات ذات عقد إدماج مهني ( CFI ) وغيرها من العقود. هذه النتائج في حاجة قوية مشتركة لهذا النوع من العقود (CFI) نظرا لانخفاض مستوى العمال للاستخدام في موقع هذه الأعمال مما سمح البلديات لتحسين نوعية حياة المواطنين.

C.I.D:عقد إدماج حاملي الشهادات

C.I.P: عقد إدماج مهني

C.F.I: عقد إدماج و تكوين

أما فيما يخص جهاز وكالة لدعم تشغيل الشباب فهو محل دراستنا وهو ما سنقوم بدراسته وتحليله بمزيد من التفسيرات في هذا المبحث.

## المبحث الثاني: الدراسة القياسية

### المطلب الأول: أثر ANSEJ في الحد من البطالة

المناطق التي توجد فيها الوكالة في الخريطة كالآتي:

| الدوائر | تلمسان | مغنية | ندرومة | سبدو | الرمشي |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | 140158 | 114634 | 32498 | 39800 | 46999 |

**المصدر:مديرية العمل لولاية تلمسان سنة 2008**

**الشكل رقم 20: يمثل المناطق التي توجد فيها الوكالة خلال 2008**

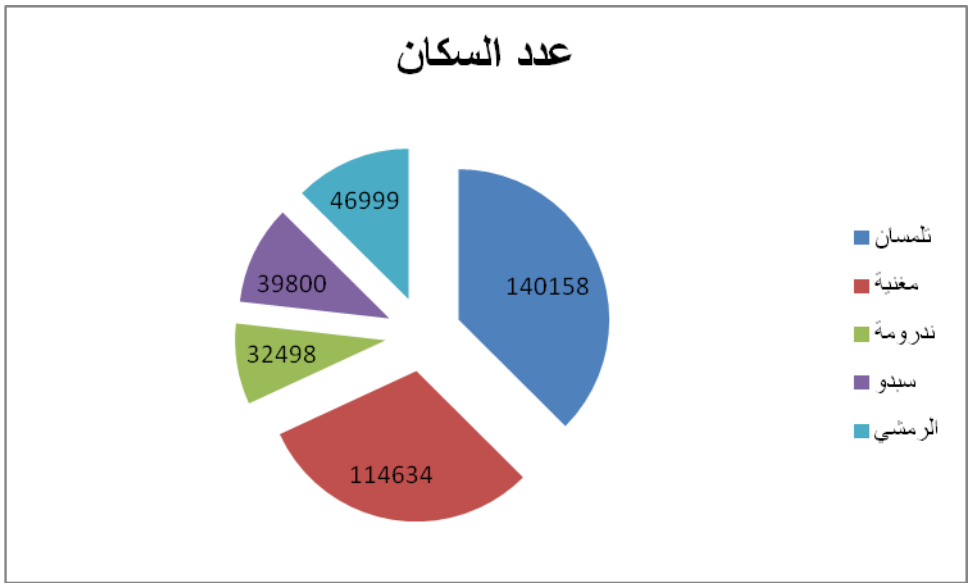


**المصدر: مديرية العمل لولاية تلمسان سنة 2008**

**خريطة تبين فيها المناطق التي توجد فيها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

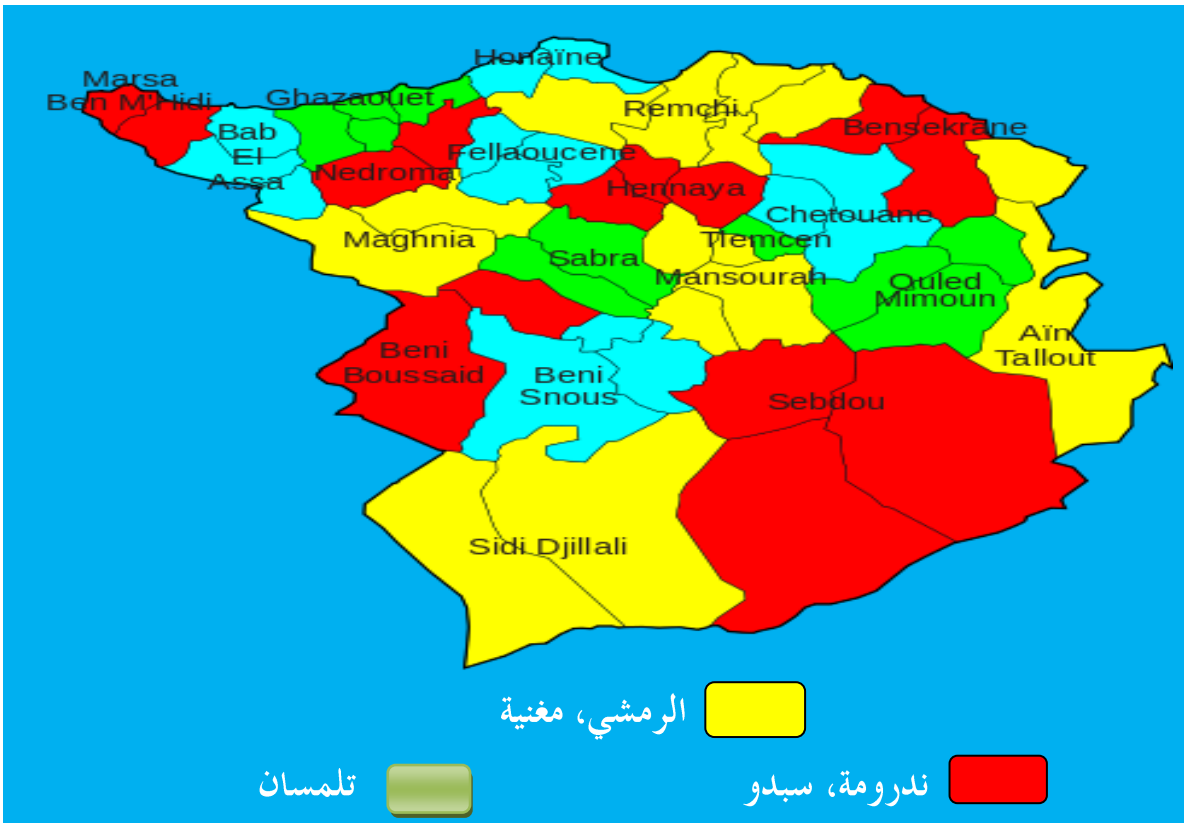


سوف نقوم بدراسة تأثير ANSEJ في الحد من ظاهرة البطالة وذلك بناء على معطيات المديرية العامة لتشغل لولاية تلمسان وذلك لتوضيح النوعية و قوة العلاقة بين الوكالة و معدل البطالة و ذلك باعتبار:

X:عدد المناصب بناء على ANSEJ

Y:معدل البطالة

a:معامل انخفاض البطالة في حالة زيادة عدد المناصب

b:الحد الأعلى لمعدل البطالة

يظهر من الشكل البياني أن السحابة على الشكل:

$$y = ax + b$$

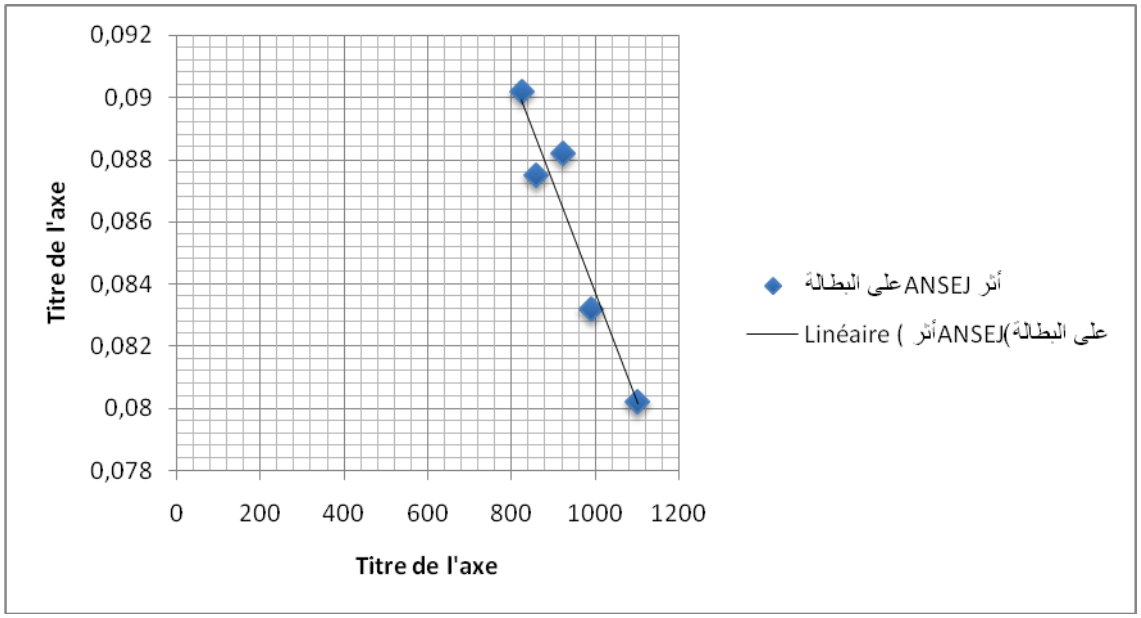


| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1102 | 992 | 859 | 922 | 824 | $x_i$ |
| 8.02 | 8.32 | 8.75 | 8.82 | 9.02 | $y_i$ |

**الجدول رقم 29: يبن الجدول معدلات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان خلال الفترة 2009-2013**

| N | $x_i$ | $y_i$ | $x_i\ y_i$ | $x_i^2$ | $y_i^2$ |
|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | 824 | 0,0902 | 74,3248 | 678976 | 0,00813604 |
| 2010 | 922 | 0,0882 | 81,3204 | 850084 | 0,00777924 |
| 2011 | 859 | 0,0875 | 75,1625 | 737881 | 0,00765625 |
| 2012 | 992 | 0,0832 | 82,5344 | 984064 | 0,00692224 |
| 2013 | 1102 | 0,0802 | 88,3804 | 1214404 | 0,00643204 |
| Σ | 4699 | 0,4293 | 401,7225 | 4465409 | 0,03692581 |

**المصدر:مديرية العمل لولاية تلمسان خلال الفترة 2009-2013**

## برهان على معادلة a و b

نعلم أن: $xy = ax^2 + bx$

$$\sum xy = a\sum x^2 + b\sum x$$

$$\frac{\sum xy}{n} = a\frac{\sum x^2}{n} + b\frac{\sum x}{n}$$

$$\frac{\sum xy}{n} = a\frac{\sum x^2}{n} + b\bar{x}$$

$$\frac{\sum xy}{n} = a\frac{\sum x^2}{n} + (\bar{y} - a\bar{x})\bar{x}$$

$$\frac{\sum xy}{n} = a\frac{\sum x^2}{n} + \bar{x}\bar{y} - a\bar{x}^2$$

$$\frac{\sum xy}{n} = a\left(\frac{\sum x^2}{n} - \bar{x}^2\right) + \bar{x}\bar{y}$$

$$\frac{\sum xy}{n} - \bar{x}\bar{y} = a\left(\frac{\sum x^2}{n} - \bar{x}^2\right)$$

$$cov(x,y) = a\ v(x)$$

ومنه:

$$a = \frac{cov(x,y)}{v(x)} = \frac{\frac{\sum xy}{n} - \bar{x}\bar{y}}{\frac{\sum x^2}{n} - \bar{x}^2}$$

$$a = \frac{\frac{401.7225}{5} - (939.8) * (0.08586)}{\frac{4465409}{5} - (939.8)^2}$$

$$a = \frac{80.3445 - 80.69122}{893081.8 - 883224.04} = \frac{-0.34672}{9857.76}$$

$$a = -0.00003$$

$$\bar{x} = \frac{\sum xi}{n} = \frac{4699}{5} = 939.8$$

$$\bar{y} = \frac{\sum yi}{n} = \frac{42.93\%}{5} = 0.08586$$

$$b = \bar{y} - a\bar{x}$$

$$b = 0.08586 - (-0.00003) * 939.8$$

$$b = 0.1189$$

$$y = -0.00003x + 0.11405$$

## حساب معامل الارتباط

$$r = \frac{cov(x,y)}{\delta x \delta y}$$

$$\delta(x) = \sqrt{\sum \frac{x^2}{n} - \bar{x}^2}$$

$$\sigma x = \sqrt{\frac{4465409}{5} - (939.8)^2}$$

$$\sigma x = \sqrt{893081.8 - 883224.04}$$

$$\sigma x = 99.28$$

$$\delta(y) = \sqrt{\sum \frac{y^2}{n} - \bar{y}^2}$$

$$\sigma y = \sqrt{\frac{0.03692581}{5} - (0.08586)^2}$$

$$\sigma y = \sqrt{0.007385162 - 0.0073719396}$$

$$\sigma y = 0.003636$$

$$r = \frac{-0.34672}{0.36103}$$

$$r = -0{,}96$$

$$r^2 = 0{,}92$$

نلاحظ من خلال المعادلة أن عدد مناصب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سالبا والذي يمثل ميل المعادلة فهذا يبين أن عدد مناصب الوكالة لها أثر في انخفاض البطالة، لدينا $r^2<1$ فهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الوكالة ومعدل البطالة.

**خاتمة الفصل:**

تعرفنا في هذا الفصل على خصائص البطالة في ولاية تلمسان، والتي تظهر أن بلدية تلمسان والبلديات المجاورة لها نسبة من البطالة حسب معطيات وكالة التشغيل المحلية، ونعتقد أن هذا يعود للكثافة السكانية الكبيرة في هذه المناطق، كما أن معظم طالبي العمل(البطالون) هم من الشباب الذكور، ذوي المستوى التعليمي المتوسط في الغالب يتميزون بنقص الخبرة والكفاءة المهنية، إلا أنه في السنوات الأخيرة يظهر تزايد ملحوظ لخريجي الجامعات.

ولقد أثبتت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مساهمتها الأكبر في التوظيف ضمن مختلف وكالات وصناديق الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل زيادة حجم العمالة وتخفيض معدل البطالة إلا عليها إنشاء بعض المؤسسات العمومية لأصحاب الكفاءات والمؤهلات وذلك من أجل تقليص حجم البطالة في الولاية.

## الخاتمة العامـــــــــة:

أثرت العديد من الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري بصفة مباشرة على تكفل الدولة بتمويل المؤسسة الاقتصادية، خاصة قبل عشرية التسعينات من القرن الماضي، التي تميزت بقلة الاعتماد على المناهج والطرق العلمية للتسيير، و نقص الخبرة في مجال الإدارة، ذلك التدخل والتوجيه المركزي لمختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية أدى إلى ضعف أدائها الاقتصادي وابتعادها في غالب الأحيان عن الوظيفة الأساسية التي أنشئت من أجلها، لأن مختلف القرارات كانت تتخذ بعيدا عن انشغالاتها و طاقاتها، مما أدى إلى تدهور وضعيتها المالية و غياب المؤسسة الاقتصادية بالمفهوم الصحيح للمصطلح بالنسبة لمعظم المؤسسات العمومية.

نتيجة لمختلف القيود التي فرضت على تسيير المؤسسة الاقتصادية وكيفية تمويلها في ظل الاقتصاد الموجه، أصبحت تدخلات الدولة من أجل تحسين وضعيتها المالية مبررة برفع نجاعتها الاقتصادية و تخفيف نفقاتها المستقبلية، إذ أن الاستقلالية و موجة التحرير الاقتصادي التي انطلقت مع بداية عشرية التسعينات كانت النتيجة و الحتمية الضرورية للوقوف أمام التدخلات المستمرة للدولة في تسيير و تمويل المؤسسة الاقتصادية، إلا أن السياسة العامة للدولة في مجال التمويل،فتطهير و تأجيل دفع الديون المترتبة عن المؤسسات ساعد إلى حد ما على تحسين وضعيتها المالية.

ومن خلال دراستنا نرى أن الجزائر تفكر في إيجاد حلول للتخفيف من عبء الأزمة، وقد كان من بين الحلول المقترحة قرار إنشاء جهاز دعم تشغيل الشباب لمساعدة الشباب العاطل عن العمل و ذلك بإنشاء مشاريع استثمارية في مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي.

وبالفعل فقد تم إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار هذا الجهاز الذي ينص على مساهمة كل من المستثمر من جهة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والبنك من جهة

أخرى الذي لا يمكن تجاهل دوره الرئيسي و الفعال في عملية تمويل تلك المشاريع عن طريق منح القروض البنكية وتشجيع المستثمر على عملية الاستثمار، أملا أن تتوسع تلك المؤسسات وتنمو محققة انضمامها إلى قطاع المؤسسات الأخرى(المتوسطة والكبيرة).

غير أنه يلاحظ أن انتهاج الجزائر للاقتصاد الحر إقبالها على المؤسسات الصغيرة لم يكن بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فحسب وإنما هو علاج فرض نفسه للتخفيف من معانات الشريحة الشبابية و إدماجها في سوق العمل و إثبات و جودها اقتصاديا.

وأخيرا وما يمكن قوله هو أن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب رغم أنه مازال حديث النشأة إلا أنه قد نجح نسبيا في خلق الآلاف من مناصب العمل على مستوى التراب الوطني، باعتباره الحل والمنفذ الوحيد المتوفر حاليا غير أن هذا لا يمنع من فشل بعض المستثمرين في مشاريعهم ويرجع السبب في ذلك إلى قيام مجموعة منهم لممارسة نفس النشاط في نفس المنطقة مما يولد المنافسة بينهم، ولتجنب ذلك يجب أن تكون عملية التنسيق بين البنوك والوكالةANSEJ أكثر ترابطا وذلك بدراسة المشاريع الاستثمارية دراسة جيدة من جميع النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية لتطبيقها بكل اطمئنان على أرض الواقع وبالتالي الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في تحقيق مرد ودية فعالة.

وكل هذا يثبت لنا ثقة المستثمر التي منحها لكل من البنوك والوكالة لتحديد مصيره المستقبلي وكذا اعتماده غالبا على صيغة التمويل الثلاثي.

## الاقتراحات والنتائـــــج:

### 1) الاقتـــراحـــــات

1- تخصيص أو إنشاء بنك لصالح شباب المستثمر لمساعدتهم على تحقيق مشاريعهم

2- العمل على توفير وسائل وإمكانيات متطورة تسمح بالحصول على نوعية جيدة من المنتوجات وبالتالي تحقيق مردودية فعالة.

3- التكافل بجانب التسويق لمنتوجات هذه المؤسسات المصغرة وحماية هذه الأخيرة من المنافسة القوية سواء كانت من الداخل أو الخارج والعمل على تدعيمها أكثر.

التخفيف من عبء الإجراءات الإدارية المحبطة لعزيمة وإرادة المستثمر.

4-عدم السماح بتحقيق نفس المشروع لعدة مستثمرين في نفس المنطقة.

5-الزيادة في الإعفاءات الضريبية من 3 إلى 5 أو 10 سنوات.

6-الإعفاء من الضريبة على العقارات.

### 2) النتائـــــج:

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض النتائج وأخذها بعين الاعتبار لتدارك النقائص والسلبيات الموجودة الناتجة عن غياب إستراتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة من طرف الدولة للنهوض بهذه المؤسسات كي تلعب دورها الاقتصادي الفعال وتستقطب عدد أكبر من الشباب وخاصة المؤهل لأن التجربة أثبتت أن المشاريع الضخمة التي أولت لها الدولة أهمية قصوى أثبتت فشلها في أغلب الأحيان وأثقلت كاهل الدولة بالأعباء الكبيرة.

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق جهاز دعم تشغيل الشباب ليس حلا نهائيا للأزمة الجزائرية وإنما هو خطوة أولى نحو الحل لأن التسيير العقلاني و الرشيد لهذه المؤسسات

المصغرة يجعلها تواجه الأزمات التي تعترضها معتمدة على قدراتها الذاتية واستغلال لطاقتها المعطلة والمهمشة.

لقد حاولت الجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أن تساعد الشباب البطال خاصة المتخرج من المعاهد والجامعات لإثبات قدراتهم لكن هذا أصطدم بالإجراءات والشروط المتخذة من طرف البنوك لتمويل هذه المشاريع. حيث تتم الدراسة المالية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات بنفس المقاييس والمعايير والشروط للمؤسسات الأخرى.

فاهتمام البنوك منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية سريعة مثل النقل والمخابز لارتفاع سيولة هذه القروض وسرعة تصفيتها وضمان الوفاء بها عند الاستحقاق إضافة إلى ربحيتها العالية كما أهملت بعض القطاعات الأخرى مثل تمويل القطاع الزراعي والصناعي متوسط وطويل الأجل الذي يعتبر عماد عملية التنمية.

تجربة المؤسسات الصغيرة في الجزائر حديثة جدا بالمقارنة مع ما وصلت إليه هذه التجربة في البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو ومن

خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتمثلة في:

-تنويع مجالات الاستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

أهم ما يميز علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك هي علاقة الحذر المفرط والالتزام من جهة أخرى، لأن نقص الموارد المالية وندرتها يجبر هذه المؤسسات على اللجوء إلى البنوك التي أصبحت لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالية مما يجبرها على التخفيض من استثماراتها ومستويات الشغل بها وهذا مما ضاعف من مشاكل هذه المؤسسات .في بعض الدول يتم القضاء على هذه الصعوبات عن طريق البنوك المحلية

القريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما بالنسبة للجزائر فالعلاقة بين البنوك وهذه المؤسسات علاقة بين عالمين مختلفين وبعيدين لا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما يجردها من دور الشريك الفعال.

-الالتزام بالتسديد في المواعيد المحددة هو الأساس لحصول الشباب على قروض مالية.

-التدرج في القروض، بمعنى البدء بقروض صغيرة وفترات تسديد قصيرة مع زيادتها في حالة التسديد في الموعد المحدد.

-ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والمتناهية الصغر.

# قائمة الجدول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أهمية كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967-1989 من إجمالي المخصصات المالية(الاستثمارات العمومية) | 13 |
| 02 | معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي: للفترة 1993-1998 | 22 |
| 03 | الميزان الكلي للميزانية العامة، | 23 |
| 04 | تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999 | 24 |
| 05 | تطور الدين الخارجي و الاحتياطات الدولية | 25 |
| 06 | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999 | 27 |
| 07 | معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2005 | 32 |
| 08 | الميل العام للتجارة الخارجية للجزائر. | 37 |
| 09 | بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية | 38 |
| 10 | مساهمة أجهزة التشغيل في إنشاء مناصب عمل خلال الفترة 2001-2005 | 99 |
| 11 | هيكل التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ | 105 |
| 12 | هيكل التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطارANSEJ | 106 |
| 13 | توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية2009/06/31 | 113 |
| 14 | إلى مناصب الشغل الموفرة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي بين 2009-2013 | 115 |
| 15 | يشير إلى أجهزة الشباب بين 2009-2013 | 117 |
| 16 | توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاعات النشاط | 120 |
| 17 | تطور عدد السكان و الكثافة السكانية حسب البلديات خلال سنة 2008 | 128 |
| 18 | توزيع السكان حسب السن في سنة 2008 | 131 |
| 19 | إصلاحات السكان في:2013/12/31 | 134 |
| 20 | يبين توزيع إجمالي السكان حسب فئات السكان في 2012/12/31 | 134 |
| 21 | قطاع التعليم سنة 2008 | 138 |
| 22 | يبين قطاع التكوين سنة 2008 | 140 |

| | | |
|---|---|---|
| 23 | يمثل أقطاب الجامعية لولاية تلمسان | 141 |
| 24 | معدل العمل حسب الجنس ، مستوى التعليم و الشهادات | 143 |
| 25 | يبين نسبة الطلب على العمل مقارنة مع نسبة الوكالة | 148 |
| 26 | يمثل توزيع الجهاز حسب الجنس في الولاية سنة 2008 | 149 |
| 27 | : يبين توزيع الجهاز حسب الجنس سنة2008 | 151 |
| 28 | يبين عدد مناصب العمل وعدد الحصص خلال 2008 | 153 |
| 29 | بين الجدول معدلات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان خلال الفترة 2009-2013 | 159 |

# قائمة الأسئلة

| رقم | عـــنـــــوان الأشـــكـــال | الصفحة |
|---|---|---|
| 02 | تركيبة السكان الإجمالية | 53 |
| 03 | النموذج الكينيزي | 68 |
| 04 | معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1990-2009 | 79 |
| 05 | كيفية اعتماد ملفات المؤسسات المصغرة | 110 |
| 06 | يشير إلى القطاعات الاقتصادية ما بين 2009-2013 | 116 |
| 07 | يشير إلى الأجهزة الشباب المؤقتة | 118 |
| 08 | يشير إلى جهاز الإدماج المهني | 119 |
| 09 | توزيع المشاريع الممولـــة حسب الجنس وقطاعات النشاط | 121 |
| 10 | توزيع القطاعات حسب المعدل السنوي | 121 |
| 11 | يبين توزيع السكان حسب السن في سنة 2008 | 132 |
| 12 | يمثل توزيع السكان حسب السن و الجنس لسنة 2008 | 133 |
| 13 | يبين توزيع الفئة النشيطة و العاملة حسب البلديات 2012 | 137 |
| 14 | يمثل قطاع التعليم في الولاية | 138 |
| 15 | يمثل قطاع التكوين في الولاية | 140 |

| | | |
|---|---|---|
| 16 | يمثل أقطاب المشتركة الجامعية في الولاية | 142 |
| 17 | يمثل توزيع الجهاز حسب الجنس في الولاية سنة 2008 | 150 |
| 18 | يمثل توزيع الجهاز حسب الجنس في الولاية سنة 2008 | 152 |
| 19 | عدد مناصب العمل وعدد الحصص خلال 2008 | 153 |
| 20 | يمثل المناطق التي توجد فيها الوكالة خلال 2008 | 157 |

الملحق رقم**01**: يبين السكان المقيمين حسب السن و الجنس في ولاية تلمسان

| فئة العمر | الإناث | الذكور | المجموع |
|---|---|---|---|
| 4-0 | 43780 | 45129 | 88909 |
| 9-5 | 36124 | 37728 | 73852 |
| 14-10 | 41043 | 42290 | 83333 |
| 19-15 | 42331 | 43545 | 85876 |
| 24-20 | 46255 | 48643 | 94898 |
| 29-25 | 45238 | 49080 | 94319 |
| 34-30 | 38738 | 41715 | 80453 |
| 39-35 | 34283 | 35552 | 69835 |
| 44-40 | 30416 | 31086 | 61501 |
| 49-45 | 24548 | 24824 | 49372 |
| 54-50 | 22289 | 23419 | 45708 |
| 59-55 | 17461 | 19227 | 36688 |
| 64-60 | 12170 | 11990 | 24160 |
| 69-65 | 10767 | 10357 | 21123 |
| 74-70 | 8849 | 7544 | 16393 |
| 79-75 | 6360 | 5115 | 11475 |
| 84-80 | 3510 | 2820 | 6330 |
| 80 وأكثر | 2609 | 2103 | 4712 |
| غير موجودين | 0 | 196 | 196 |
| المجموع | 466771 | 482364 | 949135 |

**الملحق رقم02: يبين قطاعات النشاط الاقتصادي و الأجهزة تشغيل الشباب الدائمة 2009-2013**

| قطاع النشاط الاقتصادي | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الوظيفة العمومية | 853 | 946 | 982 | 1010 | 1025 | 4816 |
| البناء و الأشغال العامة | 1022 | 1200 | 1012 | 1100 | 1010 | 5344 |
| الصناعة | 151 | 159 | 171 | 182 | 210 | 873 |
| PTIC | 42 | 43 | 49 | 51 | 63 | 248 |
| النقل | 398 | 392 | 305 | 332 | 412 | 1839 |
| الحرف | 374 | 382 | 310 | 352 | 390 | 1808 |
| التجارة | 1822 | 1820 | 1910 | 1730 | 1922 | 9204 |
| الفـــلاحـــة | 98 | 96 | 112 | 122 | 131 | 559 |
| الغـــابـــات | 156 | 162 | 32 | 46 | 130 | 526 |
| PCD | 1450 | 1600 | 1500 | 1400 | 1800 | 7750 |
| الصـــيـــــد | 86 | 87 | 81 | 89 | 93 | 436 |
| IAIG | / | / | / | / | / | / |
| ESIL | / | / | / | / | / | / |
| CPE | / | / | / | / | / | / |
| TUP/HIMO | / | / | / | / | / | / |
| ANSEJ | 824 | 922 | 859 | 992 | 1102 | 4699 |
| ANGEM | 1122 | 1202 | 1107 | 1200 | 1304 | 5935 |
| CNAC | 302 | 381 | 310 | 340 | 392 | 1725 |
| DAIP | / | / | / | / | / | / |
| المجموع | 8700 | 9392 | 8740 | 8946 | 9984 | 45236 |

**الملحق رقم 03: يبين قطاعات النشاط الاقتصادي و الأجهزة تشغيل الشباب مؤقتة 2009-2013**

| قطاع النشاط الاقتصادي | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الوظيفة العمومية | 282 | 332 | 338 | 324 | 363 | 1657 |
| البناء و الأشغال العامة | 4400 | 5450 | 4200 | 5100 | 5350 | 24500 |
| الصناعة | / | / | / | / | / | / |
| PTIC | / | / | / | / | / | / |
| النقل | 68 | 61 | 72 | 79 | 82 | 362 |
| الحرف | / | / | / | / | / | / |
| التجارة | / | / | / | / | / | / |
| الفـــلاحـــة | / | / | / | / | / | / |
| الغـــابـــات | 622 | 720 | 830 | 920 | 940 | 4032 |
| PCD | 1100 | 1250 | 1300 | 851 | 632 | 5133 |
| الصـــيـــــد | 122 | 134 | 152 | 210 | 233 | 851 |
| IAIG | / | / | / | / | / | / |
| ESIL | / | / | / | / | / | / |
| CPE | / | / | / | / | / | / |
| TUP/HIMO | / | / | / | / | / | / |
| ANSEJ | / | / | / | / | / | / |
| ANGEM | / | / | / | / | / | / |
| CNAC | / | / | / | / | / | / |
| DAIP | 15474 | 13000 | 15000 | 16000 | 16500 | 75974 |
| المجموع | 22068 | 20947 | 21892 | 23502 | 24100 | 112509 |

**الملحق رقم 04: يبين قطاعات النشاط الاقتصادي و الأجهزة تشغيل الشباب دائمة و مؤقتة 2009-2013**

| قطاع النشاط الاقتصادي | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الوظيفة العمومية | 1135 | 1278 | 1320 | 1352 | 1388 | 6473 |
| البناء و الأشغال العامة | 5422 | 6650 | 5212 | 6200 | 6360 | 29844 |
| الصناعة | 151 | 159 | 171 | 182 | 210 | 873 |
| PTIC | 42 | 43 | 49 | 51 | 63 | 248 |
| النقل | 466 | 453 | 377 | 411 | 494 | 2201 |
| الحرف | 374 | 382 | 310 | 352 | 390 | 1808 |
| التجارة | 1822 | 1820 | 1910 | 1730 | 1922 | 9204 |
| الفـــلاحـــة | 98 | 96 | 112 | 122 | 131 | 559 |
| الغـــابـــات | 778 | 882 | 862 | 966 | 1070 | 4558 |
| PCD | 2550 | 2850 | 2800 | 2251 | 2432 | 12883 |
| الصـــيـــــد | 208 | 221 | 233 | 299 | 326 | 1287 |
| IAIG | / | / | / | / | / | / |
| ESIL | / | / | / | / | / | / |
| CPE | / | / | / | / | / | / |
| TUP/HIMO | / | / | / | / | / | / |
| ANSEJ | 824 | 922 | 859 | 992 | 1102 | 4699 |
| ANGEM | 1122 | 1202 | 1107 | 1200 | 1304 | 5935 |
| CNAC | 302 | 381 | 310 | 340 | 392 | 1725 |
| DAIP | 15474 | 13000 | 15000 | 16000 | 16500 | 75974 |
| قطاعات أخرى | 774 | 1460 | 2500 | 3358 | 3422 | 11514 |
| المجموع | 31542 | 31799 | 33132 | 35806 | 37506 | 169785 |

# قائمة المراجع

# باللغـــــة العربيـــــــة


-مصطفى محمد العبد لله وآخرون، الإصلاحات الاقتصـــادية وسياســـات الخوصصـــة في البلـــدان العربية،1997

-إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة"أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"، دار الطبع، الطبعـــة الثانيـــة الجزائر، 1996

-صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصـــاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حـــول " :الإصـــلاحات الاقتصـــادية في الجزائـــر"، يومي16-17نوفمبر 2004 ، جامعة بسكرة، الجزائر،

-روابح عبد الباقي وعلي جمال، التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصـــحيح الهيكلـــي في الجزائر، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول:العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية، جامعـــة فرحات عباس، سطيف، أيام 15-16ماي 1999

- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصـــة، ص.ن.د، 1998

- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي،دراسات اقتصادية، العـــدد الأول، مركـــز البحوث والدارسات الإنسانية،الجزائر، 1999 .

- إحدادن توفيق، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل.1990 -1999، يوم دارسي حول تطور العمال خلال الفترة1994-1997، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000

- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصـــادي والاجتمـــاعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، جوان 2002

-أحمد أويحي (رئيس الحكومة الجزائرية)، الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 2005، ندوة صـــحفية، الجزائر العاصمة، 21 مارس2006 .

- مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثـــاني مـــن سنة 2004، جويلية2005.

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من ســـنة 2004- المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة www.douane.gov.dz2005

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام رقم 34، نشرة 2005، ص54

محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتـــاب، 1986

- عمار عوابدي : القانون الإداري للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 ،الجزائر

– رشيد واضح،المؤسسة بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 1992 ،

– محمد الصغير بعلي: تنظيم القطاع العام في الجزائر، (إسقلالية المؤسسات)، ديـــوان المطبوعـــات الجامعية، الطبعة2، 1992،

– حلو عبد الرحمان: نظرية العمل التجاري في ظل التحول الاشتراكي (دكتوراه)، معهـــد العلـــوم الاقتصادية، الجزائر1982

– ناصر دادي عدون، المرجع السابق،

بن عنتر بن عبد الرحمان، مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد2 ,2002

- حلو عبد الرحمان: نظرية العمل التجاري في ظل التحول الاشتراكي (دكتوراه)، معهـــد العلـــوم الاقتصادية، الجزائر1982

–د.ن.ورسك، ترجمة محمد عزيز و محمد سالم كعيبة، البطالة مشكلة سياسية و إقتصادية، منشورات جامعة قار يونس، .بنغازي، 1997

- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة من خلال عقد التسعينات، مجلة إقتصاديات .شمال إفريقيا، العدد 01 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004

- رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد .226 الكويت، أكتوبر، 1997 ، ص23

- مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ،

- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الإجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، وتحديات الإصلاح الإقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003

– حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992

– محمود حسين الوادي، كاضم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي: تحليل نظري و تطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان، 2007

– مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعـــة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2009 ، ص 245

عادل أحمد عبد الجواد، البطالة و الجريمة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 278 ، سبتمبر 2005، ص 58

– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي مبادئ و طبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص249

–أحمد شفير، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على التشغيل – حالة الجزائر -رســـالة ماجســـتير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001–2002، ص209.

-عبد النور بوخمخم، فرص عمل جاهزة لربع مليون إطار جامعي قبل نهاية العام، جريدة الشروق، العدد 2316. 2008/06/02 ، ص4 :

– الطيب لوح – وزير العمل والضمان الإجتماعي-، الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 30 ماي 15 /جوان2007

– عبد العزيز بوتفليقة – رئيس الجمهورية الجزائرية–، القاعة البيضاوية بالمركب الأولمبي 5 جويلية، الجزائر العاصمة، يوم 12 فيفري2009 .

المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، فأجهزة التشغيل المؤقت هي :الوظائف المأجورة بمبـــادرة محليةOESIL عقود ما قبل التشغيلِCPE نشاطات ذات منفعة عامة ،ِAIG

أعمال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليدا لعاملة ذات منفعة عامة ، ِTUPHIMO.

– المنشورات التعريفية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

# باللغـــــة الفرنسيـــــة:


-ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.

-Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Dictionnaire des questions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux, Harmattan,Paris, 2005.

-Marcia Quintslr, Séminaire «Emploi et chômage: un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistiques", 18ème Conférence Internationale de Staticiens du Travail, BIT, Genève, 24 novembre – 5 décembre 2008, P: 9.

- ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, Edition: 2008, P:7.

الأشخاص الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، لكنهم كانوا يشتغلون من قبل.

الأشخاص الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، لكنهم لم يشتغلوا أبدا من قبل.

-ONU, Op.Cit, P: 277.

- OIT, Recommandations Internationales en vigueur sur les statistiques du travail, 2ème édition,2000, P: 27.

- ONS, Rétrospective statistiques, résultats 1970-2002, Algérie, N°18, Edition:2003, P:59.

-ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage,
Op.Cit, P: 6.

- OIT, Op.Cit, P: 27.

- Philippe Deubel, Marc Montoussé, Dictionnaire des sciences économique et sociale, Bréal, France, 2008, P: 280.

- Ibid, P: 156.

-Marc Montoussé, Serge Agostino, Sciences économique et sociale, Bréal, France, 2007,P: 505.

- Ousman Kaba, Macroéconomie moderne, Harmattan,
Paris, 2007, P: 48.

- Gregory N.Mankiw, traduction de la 5ème édition américaine par Jean Houard, Macroéconomie, 3ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2003, P:

يتحدد حجم البطالة من خلال حساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل (أي الفئة النشيطة من السكان) وحجم مجموع المشتغلين.

- David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, Macro économie, 2ème édition, Dunod, Paris, 2002, P: 217.

- François Gauthier, Analyse macro-économique, Presse Université Laval, Québec, 1990,P: 339.

- Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, Fondements d'économie politique, 3ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P: 391.

- Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Op.Cit, P: 61.

- Ulrich kohli, Analyse Macroéconomique, Université de Genève Département d'économie politique, De Boeck Université, Bruxelles,1999, P:90.

- Jules Gazon, Le chômage, une fatalité? Pourquoi et comment l'éradiquer, Harmattan, Paris, 2008, P: 26.

- Muriel Maillefert, L'économie du travail, 2ème édition, Studyrama, France, 2004, P: 49

- Gérard Duthil, Economie de l'emploi et du chômage, Edition Marketing, Paris, 1994, P: 20.

-Bernard Bernher, Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 7ème édition, Dunod, Paris, 1998, P: 333.

- Henry, Gérard Marie, Keynes et Keynésianisme, Armand Colin, Paris, 1997,

-Michel Lallement, Travail et emploi: le temps des métamorphoses, Harmattan, Paris, 1994,P: 149.

- Gérard Duthil, Op.Cit

- Joël Jalladeau, Introduction à la macroéconomie: Modélisation de base et redéploiements contemporaines, 2ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 1998

-Michel Lallement, Op.Cit, P: 149.

- J – L Bailly, Economie monétaire et financière, 2ème édition, Edition Bréal, Paris, 2006,P: 110.

-Emmanuel Nyahoo, Finances internationales: théorie, politique et pratique, 2ème édition, Presses de l'université Laval, Québec, 2002, P: 295.

- J – L Bailly, Op. Cit, P: 109

- Muriel Maillefert, Op. Cit, P: 35.

- La stabilité de l'emploi, Presses de l'université Laval, Québec, 1956.

- Gregory N.Mankiw, Op.Cit, P: 44.

- Gérard Lutte, "Libérer l'adolescence", Editions Mardaga, Wavre, 1988

- Michel Duée," L'impact du chômage des parents sur le devenir scolaire des enfants", Revue économique, Vol 56, N°3, Mai 2005, P: 640.

- Saib Musette, Nacer Eddine Hammouda, "Evaluation des effets du p.a.s sur le marché du travail en Algérie", Cahiers du CREAD, N°46/47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999P: 168.

- Leila Baba Ahmed, "Dévaluation du dinar et entreprise publique", Cahiers du CREAD, N °57, 3ème trimestre 2001.

- Baya Arhab, " Les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'algérie", Cahiers du CREAD,N °46/47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, P: 47.

- Baya Arhab," L'évolution du marché de l'emploi dans la wilaya de bejaïa: entre le formel et l'informel", Cahiers du CREAD, N °68/69, 2ème et 3ème trimestre 2004, P: 132.

-ONS, Données statistiques: Activité, emploi et chômage,
Op. Cit, P: 01.

-ONS, Rétrospective statistiques, résultats 1970-2002, Op. Cit, P: 75.

-ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, Algérie, N °22, Edition: 2006.

-ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2004-2006, Algérie, N°37, Edition: 2008.

-CNES, Rapport national sur le développement humain, Algérie, 2006.

- ONS, Enquête emploi auprès des ménages -2007-, Collections statistiques n°139, Alger, Edition: 2008, P:32.
- Ibid, P: 33, 34.
- Ibid, P: 35.

- ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, Algérie, N° 23, Edition: 2007,P: 80.

-ONS, Enquête emploi auprès des ménages -2007-, Op. Cit, P: 32.

- CNES, Op .Cit, P: 68, 69.

- ANSEJ : Agence nationale de soutien de l'emploi de jeunes.
- Agence National de Soutien à l'emploi des Jeunes *ANSEJ*

- CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999 .

- Revue Conjoncture N° 53 Algérie – Mars – Avril 1999.

-CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998 .

- O.N.S, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006.

## المواقـــــــع الإلكترونيـــــــة:


- محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الإقتصادي في جمهورية مصر العربية، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc:

- الإختلالات الإقتصادية، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.ets-salim.com/programmes_pdf/env2_eco_mana_01.

مقدم عبيرات، ميلود زيد، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني

http:www.kantakji.com/figh/files/Economics/7831 :

Données sur l'emploi et le chômage en Algérie, Consulté dans le site: http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf.

- Country brief, Consulté dans le site: http://web.worldbank.org/wbsite/external/countries/menaext/algeriaext N/0,,contentMDK:20188043~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:312509,00

محرك البحث Google، في 26 أفريل2006، الاقتصاد الجزائري في الفترة 1991-1993

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/nammaa7-1-00/nammaa-b.asp.html

محرك البحث Google وزارة الخارجية الجزائرية، 03 ماي 2006 ،. www.mae.dz


## المـــــــــواد:


المادة:2،3،4: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص 28،29

- المادة05،06 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص29

- المادة 07 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص29

- المادة: 06 من المرسوم التمفيدي رقم:96-296، المؤرخ في : 08سبتمبر 1996

المادة 02: المرسوم التنفيذي رقم 11-103المؤرخ في 06 مارس 2011،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم03-290، المؤرخ في 06 سبتمبر2003، المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية، العدد 14، 2011، ص:19

الفهرس

المقدمة العامـة .....1
الإشكاليـة .....3
الفرضيـات .....3
الفصل الأول : من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.....10
المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري.....11
المطلب الأول:خصائص الاقتصاد الجزائري.....11
الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الجزائري .....12
المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1987 ..... 12
المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات و الانتقال إلى اقتصاد السوق.....15
المطلب الرابع: الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات المستقبلية .....29
الفرع الأول: وضعية القطاع الحقيقي.....31
الفرع الثاني: وضعية القطاع النقدي و المالي.....40
المبحث الثاني : وضعية المؤسسات الجزائرية قبل الإصلاحات.....41
المطلب الأول : مرحلة التسيير الذاتي.....41
الفرع الأول: تقييم التسيير الذاتي.....43
المطلب الثاني: مرحلة التسيير الاشتراكي .....44
الفرع الأول: أهداف التسيير الاشتراكي.....44
الفرع الثاني: تقييم مرحلة التسيير الاشتراكي.....45
خاتمة الفصل.....46
الفصل الثاني: تحليل سوق العمل .....47
تمهيد.....48
المبحث الأول: ماهية البطالة .....48
المطلب الأول : تعريف البطالة.....48
الفرع الأول: تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU).....48
الفرع الثاني : تعريف منظمة العمل الدولية (OIT).....50
الفرع الثالث: تعريف المكتب الدولي للعمل(BIT) .....51
الفرع الرابع: تعريف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) .....52
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الشغل والبطالـة .....56
الفرع الأول: مفهوم العمـل.....56
الفرع الثاني : تعريف سوق العمل.....56
الفرع الثالث: مفهوم الشغل الكامل ومعدل البطالة الطبيعي.....56

المطلب الثاني: قياس معدل البطالة.....57
المطلب الثالث: أنواع البطالة.....57
البطالة الاحتكاكية.....57
البطالة الهيكلية.....59
البطالة الدورية.....60
البطالة الموسمية.....61
البطالة السافرة.....61
البطالة المقنعة.....62
البطالة الإجبارية.....63
البطالة الاختيارية.....63
المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي.....64
المطلب الأول : مفاهيم حول البطالة.....64
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.....64
الفرع الثاني: النظرية الكينزية.....67
الفرع الثالث: نظرية البحث عن العمل.....69
الفرع الرابع: النظرية النقدية.....71
الفرع الخامس: نظرية رأس المال البشري.....72
الفرع السادس: نظرية البطالة الهيكلية.....72
المطلب الثاني: آثار البطالة.....73
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية.....73
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية.....75
الفرع الثالث: الآثار السياسية.....77
المطلب الثالث: واقع البطالة في الجزائر.....78
الفرع الأول: تطور البطالة في الجزائر.....78
الفرع الثاني: خصائص البطالة في الجزائر.....85
المطلب الرابع: الأجهزة لمكافحة البطالة في الجزائر .....89
الفرع الأول: عرض أجهزة التشغيل.....90
الفرع الثاني: تقييم أجهزة التشغيل.....95
خاتمة الفصل.....99
الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ »
.....في الحد من ظاهرة البطالة عن طريق المؤسسات المصغرة.....100
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....101

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....101
الفرع 01: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....101
الفرع 02: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....101
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ.....103
القرض بدون فائدة.....103
التخفيض في نسب الفائدة على القرض البنكي.....103
المطلب الثالث: تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....105
المطلب الرابع: ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....106
الفرع 01 : بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة.....106
الفرع 02:بالنسبة للقرض البنكي.....107
المطلب الخامس: موارد و فروع الوكالة.....107
الفرع 01 :مواردها.....107
الفرع 02: فروعها.....107
الفرع 03: المشاكل التي تواجه الشباب.....108
المطلب السادس: كيفية تقديم الملف للوكالة.....108
الفرع 01: الوثائق الواجب تقديمها للوكالة.....108
الفرع02: دراسة الوثائق.....109
المبحث الثاني: الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....111
المطلب الأول: الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).....111
المطلب الثاني: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها ذوي المشاريع.....111
المبحث الثالث: مدة استرداد القرض.....112
المطلب الأول: القرض بدون فائدة.....112
المطلب الثاني: القرض البنكي.....112
خاتمة الفصل.....123
الفصل الرابع : دراسة تحليلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تلمسان.....124
تمهيد.....124
المبحث الأول: السكان والبطالة في ولاية تلمسان .....125
المطلب الأول:مفهوم الولاية.....126

الفرع الأول : التعريف بالولاية.....126
الفرع الثاني:التقسيم الإداري .....126
المطلب الثاني:الخصائص الديمغرافية لولاية تلمسان.....128
الفرع الأول: توزيع السكان حسب المناطق الجغرافية .....128
الفرع الثاني: توزيع السكان حسب السن.....131
الفرع الثالث:توزيع السكان حسب الجنس .....132
المطلب الثالث: واقع و خصائص البطالة في ولاية تلمسان.....133
المطلب الرابع: الأجهزة المعتمدة في ولاية تلمسان.....149
وظائف المؤجرة بمبادرة محلية.....149
عقود ما قبل التشغيل.....151
المبحث الثاني: الدراسة القياسية.....157
**المطلب الأول**:أثر ANSEJ في الحد من البطالة.....157
خاتمة الفصل.....163
خاتمة العامة.....164
قائمة الجداول.....169
قائمة الأشكال.....171
قائمة الملاحق.....173
قائمة المراجع.....177

**ملخص:**

مما لا شك فان ظاهرة البطالة تعد احدى أهم المعضلات التي تعاني منها دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية و تباين مستوياتها لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و كذا السياسية . و تأخذ الظاهرة في الجزائر منعرجا خطيرا نتيجة إحاطتها بالشباب فتقدّر النسبة بنحو 9,8% حسب معطيات : BIT لسنة 2013 و لتدارك الوضع لجأت الحكومة إلى سلسلة استراتجيات بغية ضبط سوق العمل وإعادة التوازن إليه، و من بين هذه الإستراتجيات جهاز " ANSEJ" الهادف إلى استحداث مناصب الشغل، لهذا فان موضوعنا يتطرق إلى دراسة إسهام هذا الجهاز في التخفيف من نسب البطالة على مستوى ولاية تلمسان ثم التبيين إن كانت هي السياسة الأنجع أو لا كمحاولة منا لتأكيد أو نفي فرضيات الدراسة.

**الكلمات المفتاحية**: البطالة، سوق العمل، الإصلاحات الاقتصادية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

**Résumé :**

Le phénomène du chômage est l'un des dilemmes les plus importants auxquels sont confrontés les pays du monde en fonction de leurs niveaux de vie, ce qui entraîne des effets négatifs sur la vie économique, sociale et politique. En Algérie, ce phénomène prend un tournant grave, il est estimé à 9.8% selon les statistiques du Bureau International du Travail (B.I.T.) pour l'année 2013. Pour remédier à cette situation, le gouvernement algérien a eu recours à une série de stratégies afin de régler le marché du travail et de rétablir l'équilibre. Parmi ces stratégies on trouve le dispositif « ANSEJ » visant la création et le développement de l'emploi. A cet effet, nous nous sommes proposé dans ce travail d'étudier la contribution de ce dispositif dans la réduction du taux de chômage au niveau de la wilaya de Tlemcen.

**Mots-clés** : chômage, marché du travail, réformes économiques, Agence

**Abstract:**

The phenomenon of the unemployment is one of the dilemma the most important with wich are confronted the countries of the world according to their standards of living, which leads to negative effects on the economic social and political life. In Algeria, this phenomenon takes a serious turning; he is estimated at 9.8% according to the data of the year 2013 from the International Work Office (BIT). To remedy this situation, the Algerian government has used a variety of strategies to address the work market and restore equilibrium. Among these strategies we find the device "ANSEJ" aiming at the creation and at the development of employment. For that purpose, we suggested in this work, studying the contribution of this device in reducing the unemployment rate in the Tlemcen wilaya.

**Keywords**: unemployment, work market, economic reforms, Agency